العدد
619

الاقتصاد

الملف..
وادي المملكة التقني!

اقتصاديات..
التخصيص ونضج التجربة!

لاقندر..
مياه المملكة.. من الندرة إلى الثقة!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

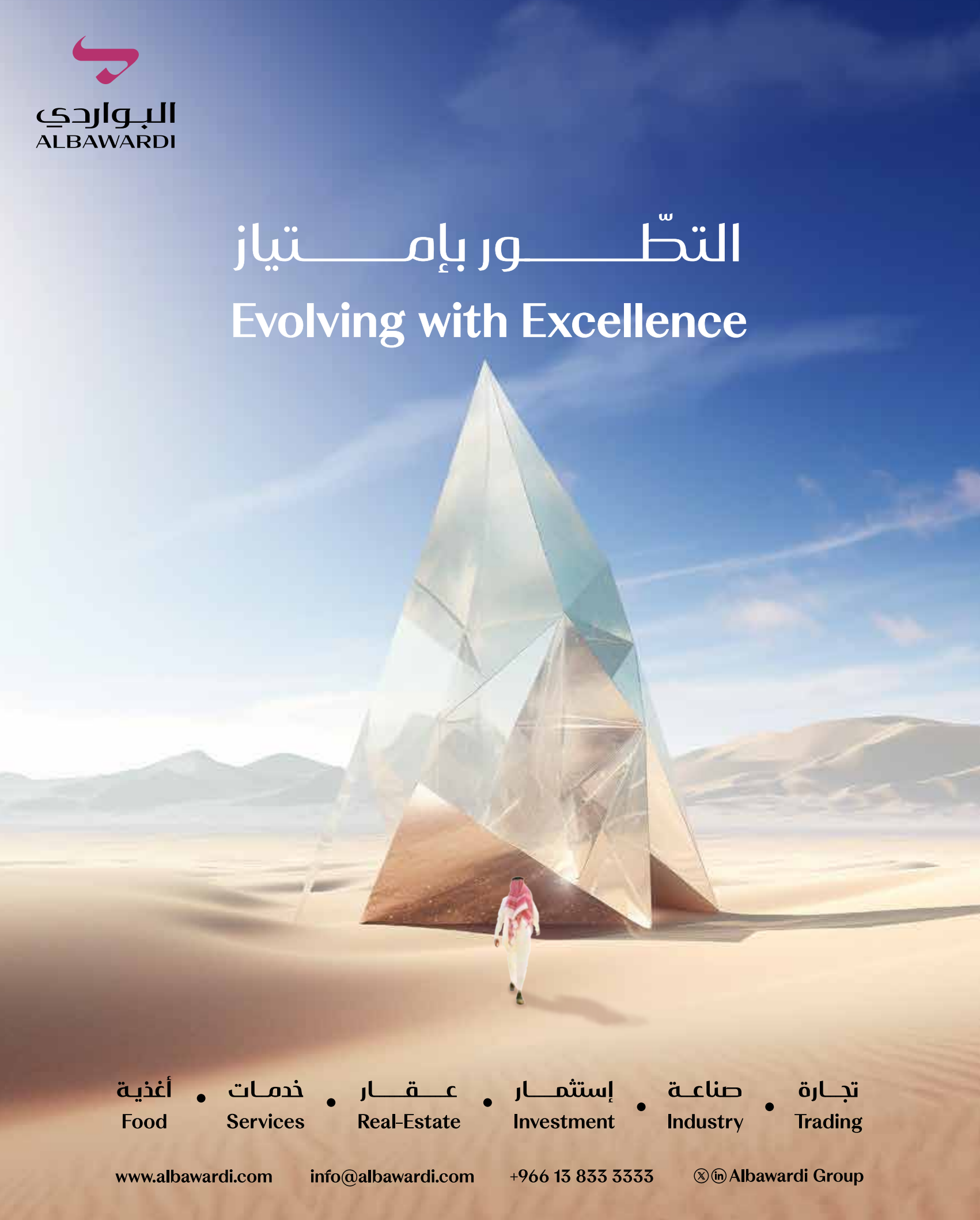
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 619

يناير / فبراير 2026م
(جمادى الثانية / رجب 1447هـ)
السنة التاسعة والخمسون

الرئيس
فهـد بن عبدالله الفراج

النائب الأول للرئيس
حمد بن محمد العمار

النائب الثاني للرئيس
محمد بن علي المجدوعي

الأعضاء
إبراهيم بن محمد آل الشيخ
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
حمد بن محمد الرقيب
سارة بنت عصام المهيدب
عبدالرحمن بن خالد الزامل
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالسلام بن محمد الجبر
علي بن عبدالله السيهاتي
محمد بن عبدالمحسن الراشد

الأمين العام
عبدالرحمن بن عبدالله الوابل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمد بن سعد القويزاني

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 013 859 8187 / 013 859 8158
فاكس: 013 857 0392
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 013 857 1111 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

المملكة.. إلى قيادة المشهد الرقمي العالمي

تخيل شابًا سعوديًا في مقهى بحي "جاكس"، يطور خوارزمية ذكاء اصطناعي، بينما يمر بجانبه مستثمر عالمي قرر نقل شركته إلى المملكة؛ هذا ليس مشهدًا سينمائيًا، بل واقع يومي لما بات يُعرف بـ"سيليكون فالي المنطقة". فمن أروقة "جاكس" إلى مختبرات "وادي الظهران" و"نيوم" وساحات "كاوست" المتطورة، تتمازج الرؤية بالعمل لتخلق بيئة جاذبة للعقول؛ حوَّلت مدننا إلى "واحات رقمية" جاذبة للمبتكرين.

ولم تعد المملكة عملاقًا للطاقة التقليدية فحسب، بل تتحول بسرعة إلى عاصمة للتقنية في المنطقة. وأصبح السؤال الآن: كيف ستنافس العالم؟ فبينما يواجه "وادي السيليكون" الأمريكي تحديات اقتصادية، يزدهر "الوادي السعودي" مدعومًا بوفرة الطاقة، والإجراءات المرنة، فضلاً عن جيل من الشاب يرى في البرمجة لغته الأم؛ في قصة تحول تاريخي تؤهل المملكة لأن تصبح قلب الابتكار العالمي.

ويُترجم هذا الطموح اليوم عبر ضخ استثمارات مليارية في البنية التحتية الرقمية، يقودها حراك غير مسبوق في مؤتمرات عالمية مثل: "ليب"، الذي بابت منصة صفقات التقنية الأضخم. ومع القفزة الهائلة في قطاع رأس المال الجري، الذي يشهد نموًا قياسيًا تحاوز حاجز الـ 860 مليون دولار في النصف الأول من العام الماضي، باتت المملكة الجاذب الأقوى للشركات الناشئة والمبتكرين عالميًا.

إنها رحلة تتجاوز تبني التكنولوجيا إلى توطينها، حيث تسعى المملكة لتدريب آلاف الخبراء وبناء مراكز بيانات عملاقة لترسخ مكانتها كمنتج للتقنية.

ويتجسد هذا عبر أقطابٍ عدة؛ ففي المنطقة الشرقية، يبرز "وادي الظهران للتقنية" الذي يضم اليوم أكثر من 1,750 خبيرًا وباحثًا، ويعد مختبرًا مفتوحًا وحاضنة عالمية تجمع بين عمالقة الطاقة ومراكز الأبحاث الأكاديمية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ليُشكل حلقة الوصل بين الصناعة والابتكار، وبالتوازي ترسم "كاوست" ملامح المستقبل عبر أبحاثها المتقدمة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات العميقة، بينما تتهيأ "نيوم" لتكون أكبر مختبر في العالم للمدن الذكية.

ويخلق ذلك التوزيع الاستراتيجي منظومة متكاملة، تحول المملكة إلى شبكة من الواحات الرقمية التي تجذب العقول والمستثمرين، وتؤكد أن حلم "وادي السيليكون السعودي" هو واقعٌ يتشكل اليوم على ركائز من المعرفة والاستثمار والقدرة البشرية.

الملف

وادي المملكة التقني! 6

اقتصاديات

سلاسل الإمداد.. ساحة تنافس عالمية 16

التخصيص ونضج التجربة! 22

أسواق

أين الرامات؟ 28

انفتاح عالمي.. الأجانب في قلب "تداول" 34

أين يتجه النفط؟ .. عاصفة الضغوط وهدوء الفائض 40

تحليل

الذهب والفضة يخطفان الأضواء من "وول ستريت" 46

كريتيف

كهرباء الصنبور! 48

الغاز الاصطناعي.. طاقة جديدة من قلب الابتكار 54

تقرير

الشرقية على خارطة الذكاء الاصطناعي 72

لاقندر

مياه المملكة.. من الندرة إلى الثقة! 60

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 78

ثروات

البتكوين .. هل ينفد المخزون؟ 66

رأي

النظام الاقتصادي العالمي يتغير!
عبدالعزيز المقبل 27

دبلوماسية المملكة الاقتصادية!
محمد اليامي 45

افتحوا السوق على مصراعيه!
صباح التركي 71

الملف

الوادي التقني

وادي المملكة التقني!

الاقتصاد - خالد الشايع

في أقصى الغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا في حواضن خليج سان فرانسيسكو، وُلِد حلمٌ غيَّر وجه العالم؛ إنه "وادي السيليكون"، الذي لم يكن مجرد مُجمع لأشباه الموصلات، بل مصنعًا للأفكار العابرة للقارات، ورمزًا لعصرٍ جديد تُقاس فيه قوة الدول بقدرتها على الابتكار.

واليوم وعلى بُعد آلاف الكيلومترات، تُكتب فصول قصةٍ أُخرى مُشابهة في قلب المملكة، التي لا تتابع التجربة الأمريكية فحسب، بل تسعى إلى صياغة نسختها الخاصة؛ التي تنطلق من طموح وطني رسمته رؤية 2030، التي جعلت من الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة ركيزةً للتحول الشامل.

الجامعات كمنصات تصنيع للمعرفة

وبدأت المملكة، منذ مطلع الألفية، تخطو بثبات نحو بناء منظومة تكنولوجية وريادية متكاملة، تقودها استثمارات ضخمة ومبادرات استراتيجية يُشرف على كثيرٍ منها صندوق الاستثمارات العامة، ولم يعد الهدف مجرد تحديثٍ للبنية التحتية، بل تأسيس بيئة ابتكار تُنافس عالميًا، وتحوّل الأفكار إلى منتجات، والجامعات إلى منصات تصنيع للمعرفة.

ولم يكن التحول رقميًا فحسب، بل مؤسسيًا أيضًا؛ إذ أُطلقت كيانات متخصصة مثل: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، لتعزيز استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، من الصحة إلى التعليم والنقل والخدمات العامة، كما شهدت المملكة توسعًا كبيرًا في شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات، بما يرسّخ بنية تحتية رقمية عالمية المستوى، وهكذا بدأت ملامح

"توجه لإنشاء أكبر صندوق عالمي للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بقيمة 40 مليار دولار بالتعاون مع شركات رأس مال جريء عالمية.

"وادي سيليكون المملكة" تتشكل بوصفه منظومة مترابطة لا كيانًا منفردًا.

وتتصدر المملكة اليوم منصات التتويج في المؤشرات الرقمية العالمية، ما يعكس التقدم الذي حققته استراتيجيتها في التحول إلى مركز تقني دولي، إذ تُشير تحديثات عام 2025م، إلى احتلاء المملكة المركز الأول عالميًا في مؤشر "الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي"، والمركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في مؤشر التنافسية الرقمية، كما قفزت لتصبح ضمن أفضل 25 منظومة عالمية للشركات الناشئة، متفوقة على مراكز تقنية عريقة، ومدعومة بتحقيقها المركز الأول إقليميًا في جذب استثمارات رأس المال الجريء التي تجاوزت مليارات الدولارات.

خارطة الوظائف المستقبلية

وانعكس هذا التفوق الرقمي مباشرة على خارطة الوظائف المستقبلية؛ إذ تشهد المملكة طلبًا كبيرًا على التخصصات النوعية التي تقود "وادي المملكة التقني"، وتأتي وظائف كمهندسي الذكاء الاصطناعي التوليدي وعلماء البيانات الضخمة في مقدمة المهن الأكثر طلبًا، لاسيما مع توسع مشاريع "نيوم" ومركز (Pulse Wadi)، كما برزت حاجة ملحة لخبراء الأمن السيبراني السيادي ومهندسي الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وهي تخصصات تتقاطع فيها التقنية مع مستهدفات الاستدامة لتلبية احتياجات المصانع الذكية.

وتتيح المملكة مسارات واضحة للمبتكرين والباحثين عن عمل عبر منصات وطنية رائدة؛ حيث يمكن للمهتمين بتطوير مهاراتهم الالتحاق ببرامج أكاديمية "طويق" التي تقدم معسكرات احترافية بالتعاون مع "أبل" و"ميتا" ومؤتمر "LEAP" التقني

الذي بات الأضخم في المنطقة، أو التقديم على مبادرات البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP) الذي يوفر دعمًا ماليًا واستشاريًا لرواد الأعمال، كما تلعب منصة "جدارة" وغيرها من المنصات التابعة للمناطق التقنية الخاصة دورًا محوريًا في ربط الكفاءات الوطنية بالفرص الوظيفية في الشركات العالمية التي نقلت مقراتها الإقليمية في المملكة.

البنية التحتية والنمو الاقتصادي الرقمي

ويبدو واضحًا أن المملكة تتحرك بخطى متسارعة نحو صياغة هويتها كمركز تقني عالمي يضاهي "وادي السيليكون" مدفوعة برؤية 2030 التي جعلت من التحول الرقمي ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد، ويتجلى هذا الطموح في ضخ استثمارات بالمليارات، لعل أبرزها إطلاق نظام التشغيل "هيومين ون" كأول نظام تشغيل وطني ذكي في المملكة، وهو مشروع تقني استراتيجي تقوده شركة "هيومين" المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ويعتمد النظام في جوهره على تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحديدًا النموذج اللغوي العربي "علام"، مما يمنحه قدرة فائقة على معالجة اللغة العربية بلهجاتها المتعددة وفهم السياق الثقافي المحلي.

ويهدف النظام إلى تحقيق سيادة رقمية كاملة من خلال استضافة البيانات ومعالجتها داخل البنية التحتية للمملكة، مع تقديم تجربة مستخدم تعتمد على الواجهات الصوتية والمحادثة بدلًا من الأنظمة التقليدية، مما يعزز من كفاءة العمل المؤسسي ويدعم مستهدفات رؤية 2030 في قطاع التحول الرقمي.

وكذلك، مشروع "ترانسيندنس" الذي أطلقه صندوق الاستثمارات العامة بالشراكة مع عمالقة التقنية مثل: "جوجل" باستثمارات تصل إلى 100 مليار دولار، إلى جانب التوجه لإنشاء أكبر صندوق عالمي للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بقيمة 40 مليار دولار بالتعاون مع شركات رأس مال جريء عالمية مثل: "Andreessen Horowitz"، هذه التحركات المالية لا تهدف فقط إلى جذب الاستثمارات، بل لتوطين المعرفة وبناء منظومة متكاملة تدعم الابتكار من الفكرة إلى التصنيع.

الرئيس التنفيذي لـ"هيومين" يستعد لإطلاق "هيومين ون" الذي وصفه بأنه أول نظام تشغيل في العالم قائم على الذكاء الاصطناعي

المملكة تقفز إلى المركز 23 عالميًا كأفضل بيئة حاضنة للشركات الناشئة في عام 2025م، وقد تزامن هذا الصعود مع نمو سوق التقنية ليصل إلى 180 مليار ريال.

وفي موازاة هذه الاستثمارات، شهدت المملكة قفزة نوعية في البنية التحتية والنمو الاقتصادي الرقمي، إذ باتت العاصمة الرياض على سبيل المثال اليوم إحدى أسرع مدن العالم نموًا في منظومة الشركات الناشئة، واحتلت مكانة الصدارة كأكبر مستقطب لرأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجحت في كسر الأرقام القياسية بجذب استثمارات تجاوزت المليارات، مما أدى إلى ظهور شركات مثل: (TabbyوTamara) التي تدعمها منظومة متكاملة تقودها هيئات تهيأ البيئة الخصبة التي تمنح المبتكرين الوصول إلى التمويل والخدمات اللوجستية، ما جعل المملكة تقفز إلى المركز 23 عالميًا كأفضل بيئة حاضنة للشركات الناشئة في عام 2025م، وقد تزامن هذا الصعود مع نمو سوق التقنية ليصل إلى 180 مليار ريال، مدعومًا بزيادة كبرى في سعة مراكز البيانات وتوسع هائل في الخدمات السحابية، كما تلعب المشاريع النوعية مثل "Pulse Wadi" في الرياض دورًا محوريًا كمنطقة مخصصة للأمن السيبراني والتقنيات المتقدمة، مما يعزز من مكانة المملكة كبيئة جاذبة للكفاءات العالمية والشركات متعددة الجنسيات التي بدأت بنقل مقارها الإقليمية إلى المملكة.

مختبر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

أما على صعيد المشاريع الكبرى، فتمثل مدينة "نيوم" المختبر العالمي الأكثر طموحًا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، حيث تقود شركة "تونوموس" بناء أول نظام تشغيل معرفي للمدن في العالم، ولا تقتصر رؤية نيوم على التقنية الرقمية فحسب، بل تمتد لتشمل الريادة في الطاقة النظيفة عبر أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، والمدن الصناعية المتطورة مثل: "أوكساجون" التي تعيد تعريف مفهوم

المصانع الذكية والموانئ الآلية بالكامل، ما يضع المملكة في طليعة الثورة الصناعية الرابعة.

وتتكامل هذه الجهود مع مشاريع حضرية فريدة مثل: "ذا لاين"، الذي يعتمد بشكل كلي على "التوأمة الرقمية" لإدارة الموارد وحركة السكان بدون تدخل بشري تقليدي، محققًا بذلك أعلى معايير الاستدامة والذكاء الاصطناعي، وإن هذا التناغم بين دعم الشركات المحلية والمشاريع العالمية الضخمة يخلق سوقًا تقنيًا متكاملاً، يحول المملكة من مستهلك للتقنية إلى منتج ومصدر لها، لتصبح الوجهة الأولى للعقول والابتكارات في المنطقة والعالم.

وتكتمل أركان هذه المنظومة التقنية الطموحة بالدور الجوهري الذي يلعبه "وادي الظهران للتقنية" التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والذي يمثل حجر الزاوية في ابتكارات قطاع الطاقة والاستدامة، فبينما تركز الرياض على الشركات الناشئة و"نيوم" على مدن المستقبل، يبرز "وادي الظهران" كأكبر تجمع في العالم لمراكز أبحاث وتطوير شركات الطاقة، حيث يضم تحت سقفه عمالقة الشركات مثل: "شلمبرجير" و"هاليبرتون" و"هانيويل"، وهذا التكامل يحول المملكة إلى وادٍ تقني متصل؛ فما يتم ابتكاره من تقنيات لخفض الانبعاثات أو حلول الطاقة المتجددة في الظهران، يجد طريقه للتطبيق العملي في مشاريع "نيوم" الخضراء، ويفتح آفاقًا جديدة للشركات الناشئة لتطوير برمجيات ذكاء اصطناعي متخصصة في إدارة الطاقة، مما يخلق اقتصادًا معرفيًا مترابطًا يمتد من شرق المملكة إلى غربها.

وادي الظهران بين البحث والصناعة

ويعود "وادي الظهران التقني"، إلى مطلع الألفية ليجسّد فكرة الربط بين البحث الأكاديمي والصناعة، وانبثقت فكرته من الحاجة إلى إيجاد بيئة حاضنة للأبحاث المتقدمة التي يمكن تحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية.

فقد أدركت المملكة أن امتلاك المعرفة لا يكفي ما لم يُترجم إلى تطبيقات عملية تسهم في التنمية، لذلك تم تصميم الوادي ليكون منظومة متكاملة تضم مراكز بحث وتطوير، ومقار لشركات تقنية، ومختبرات متقدمة، إضافة إلى برامج دعم وتمويل للمشاريع الناشئة. وقد ساعد هذا التكامل على تقليص الفجوة التقليدية بين البحث والسوق، إذ أصبح الباحث قادرًا على اختبار أفكاره في بيئة صناعية واقعية، بينما تستفيد الشركات من الخبرات العلمية المتخصصة المتوافرة في الجامعة.

ونجح الوادي في استقطاب شركات عالمية، مثل: "إس إل بي"، و"يوكوغاوا"، و"هانيويل"، فضلاً عن الشركاء المحليين البارزين مثل: أرامكو السعودية، وسابك، والشركة السعودية للكهرباء، ما أسهم في تعزيز ثقافة الابتكار، وتحويل براءات الاختراع إلى منتجاتٍ قابلة للتسويق، في نموذجٍ يحاكي التجربة الأمريكية مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية؛ إذ أصبح الوادي اليوم، بيئة متكاملة تضم مراكز أبحاث، وحاضنات أعمال، ومكاتب ارتباط صناعي، وأسهم في دعم الاقتصاد المعرفي وتوسيع قاعدة التوطين التقني، واستطاع أن يحقق إنجازات بارزة، إذ يعمل داخله أكثر من 1600 موظف، ينتجون أكثر من 100 براءة اختراع سنويًا، ويُسهمون في تسويق أكثر من 100 تقنية جديدة.

المملكة تفوز باستضافة المؤتمر العالمي لواحات العلوم ومناطق الابتكار 2027م

وشهد الوادي محطات بارزة عززت حضوره الدولي، من بينها فوزه باستضافة مؤتمر عالمي للابتكار تابع لـ الرابطة الدولية لواحات العلوم ومناطق الابتكار، وهو حدث يجمع ممثلي واحات العلوم ومناطق التقنية من مختلف دول العالم. يمثل هذا الإنجاز اعترافًا دولياً بالمستوى الذي وصل إليه الوادي من حيث البنية التحتية والتنظيم والقدرة على إدارة منظومات ابتكار معقدة. كما يفتح المجال أمام تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات واستقطاب شركات عالمية تبحث عن موطئ قدم في السوق السعودي المتنامي.

خلق اقتصاد تشاركي في البحث العلمي

ويكشف الرئيس التنفيذي لشركة إنوسوفت لتقنية المعلومات، المهندس لؤي بن صالح لبني، أن وادي الظهران، وفر أكثر من 10% من مصاريف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بأكثر من 100 مليون ريال، مشددًا على أن المشروع بات أكثر من مجرد تعاون بين الجامعة وشركات التقنية، ويقول "إن وادي الظهران كان الوادي الأول الذي تم إطلاقه، وبرهن على أنه فكرة ناجحة، فمن ناحية اقتصادية بحته، فالوادي قبل نحو خمس سنوات، دخل للجامعة نحو 100 مليون ريال سنويًا، بما يشكل 10% من مصاريف الجامعة"، ويضيف بقوله إن الفكرة من وجود أودية التقنية بشكل عام، هي خلق اقتصاد تشاركي في موضوع البحث العلمي، يساعد الجامعات في فتح الباب للأبحاث الموجودة لديها، وأن يكون لديها تواصل مستمر مع الشركات المتميزة في القطاع الخاص، ويكون هناك اجتماع بين القطاع الخاص والبحث العلمي، وهو أمر كان نادر الحدوث لدينا، وجود الأودية أوجد بيئة تواصل بين الشركات وبين الجامعات، ما ساعد كثيرًا على أن تكون هناك مخرجات تتحول لاقتصاد كبير من خلال براءات الاختراعات التي تحصل عليها الجامعات.

وتبدو آفاق وادي الظهران للتقنية واعدة في ظل التوسع المتوقع في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتقنيات الحيوية والأمن السيبراني. ومن المرجح أن يشهد الوادي توسعاً في شراكاته الدولية، خاصة مع مراكز بحثية عالمية وشركات تقنية كبرى تسعى للاستفادة من الفرص الاستثمارية في المملكة. كما يمكن أن يلعب دوراً محورياً في دعم التحول الرقمي للقطاعات الصناعية المختلفة داخل السعودية، من خلال توفير حلول تقنية متقدمة تعزز الكفاءة والإنتاجية. ويُتوقع أيضاً أن يتكامل مع مبادرات وطنية أخرى في مجالات المدن الذكية والصناعات العسكرية والتقنيات الخضراء، بما يسهم في بناء شبكة وطنية مترابطة للابتكار.

م. لؤي بن صالح لبني

"وادي الظهران التقني وفر أكثر من 10% من مصاريف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بأكثر من 100 مليون ريال.

صندوق الاستثمارات العامة و"جوجل كلاود" يطلقان مركزاً متقدماً للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

منصة فكرية تُشكل الاقتصاد الوطني

إن الرؤية المستقبلية لوادي الظهران للتقنية لا تقتصر على كونه مجمعًا للمباني أو مقرًا للشركات، بل تمتد إلى كونه منصة فكرية واقتصادية تسهم في تشكيل ملامح الاقتصاد الوطني لعقود قادمة؛ فإذا استمر الدعم المؤسسي والاستثماري، وتعززت الشراكات بين الجامعة والقطاع الخاص، وتم التركيز على تطوير رأس المال البشري، فإن الوادي مرشح لأن يصبح من أبرز مراكز الابتكار في المنطقة. كما يمكن أن يسهم في رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم على تقدم الدول في مجال الاقتصاد المعرفي.

ويمثل وادي الظهران للتقنية تجربة رائدة في بناء منظومة متكاملة للابتكار تجمع بين البحث العلمي والتطبيق الصناعي وريادة الأعمال، ولقد استطاع خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا أن يرسخ مكانته كمحرك للتنمية التقنية، وأن يسهم في إعداد جيل جديد من الباحثين ورواد الأعمال، وبينما لا تزال أمامه تحديات تتطلب عملاً متواصلاً، فإن المؤشرات الحالية تدل على مسار تصاعدي يعزز الثقة بقدرته على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومن خلال استمرار الاستثمار في المعرفة، وتبني سياسات محفزة للابتكار، يمكن للوادي أن يتحول إلى نموذج يحتذى به في المنطقة، وأن يكون أحد أعمدة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال العقود المقبلة.

الرهان المستقبلي على "رأس المال البشري"

وبالنظر إلى المعطيات الراهنة، يبدو أن المملكة تسير في مسار تصاعدي يؤهلها ليس فقط لتكون "وادي سيليكون" إقليميًا، بل قطبًا تقنيًا عالميًا منافسًا؛ حيث تشير التقارير الصادرة في عامي 2024م و2025م، إلى أن الاستثمارات الضخمة في الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، مثل شراكات صندوق الاستثمارات العامة مع "جوجل" و"أمازون"، قد بدأت بالفعل في تحويل الرياض إلى مركز جذب للشركات العالمية، هذا التوجه المدعوم ببنية تحتية رقمية هي الأسرع نموًا في مجموعة العشرين، يقلص الفجوة التقنية مع الأسواق المتقدمة ويؤكد أن هدف الوصول إلى اقتصاد رقمي

يسهم بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، هو هدف واقعي وقابل للتحقق.

كما أن قدرة المملكة على الربط بين "وادي الظهران" كمركز لتقنيات الطاقة، وبين "نيوم" كمختبر للمدن الذكية، و"الرياض" كحاضنة للشركات الناشئة، تخلق نظامًا بيئيًا متكاملاً يتجاوز في شموله نموذج وادي السيليكون التقليدي، فالمملكة لا تكتفي ببرمجة التطبيقات، بل تقود الابتكار في "التقنيات الصعبة" مثل الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه بالطاقة المتجددة عبر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) مما يجعل من نموذجها التقني نموذجًا فريدًا يجمع بين الموارد الطبيعية والحلول الرقمية، وهو ما يضمن استدامة هذا النمو بعيدًا عن تقلبات الأسواق المالية التقليدية.

ويبقى الرهان المستقبلي على "رأس المال البشري" الذي يتم إعداده عبر برامج مكثفة مثل أكاديمية طويق ومبادرات التدريب في الأمن السيبراني. إن تحول المملكة إلى "وادي تقني" لم يعد مجرد طموح نظري، بل هو واقع ملموس يتشكل من خلال القفزات التي حققتها في مؤشرات التنافسية الرقمية العالمية، حيث أصبحت الوجهة الأولى للكفاءات التقنية في الشرق الأوسط. ومع استمرار تدفق رؤوس الأموال الجريئة التي بلغت مستويات قياسية في 2025م، فإن المستقبل يشير إلى أن المملكة ستصبح المزود الرئيس للحلول التقنية المتقدمة للمنطقة بأكملها، مما يرسخ مكانتها كمركز ثقل رقمي جديد على الخارطة الدولية.

"شبكة من "أودية" ومبادرات تكاملت لتصنع منظومة وطنية للابتكار، نقلت المملكة إلى اقتصاد متنوع تُغذّيه العقول والبيانات والتقنيات المتقدمة.

ليس مشروعًا منفردًا ولا واديًا واحدًا

ولا تتوقف الطموحات عند حدود التقنية الرقمية؛ فالمملكة تتحرك بالتوازي نحو استثمار ثرواتها الطبيعية ضمن رؤية مستقبلية لتحوّل الطاقة؛ ففي مؤتمر التعدين الدولي، أُعلنت خطط استكشاف واسعة، إلى جانب شراكات استراتيجية بين أرامكو السعودية وشركة التعدين العربية السعودية (معادن) لاستخراج معادن استراتيجية مثل الليثيوم، ما يفتح الباب أمام صناعة جديدة تدعم الاقتصاد الأخضر وتقنيات البطاريات والطاقة المتجدد.

فإن ما يحدث اليوم في المملكة ليس مشروعًا منفردًا، ولا واديًا واحدًا، بل شبكة من "أودية" ومبادرات تتكامل لتصنع منظومة وطنية للابتكار، إنها قصة انتقال من اقتصاد يعتمد على موردٍ واحد، إلى اقتصاد متنوع تُغذّيه العقول والبيانات والتقنيات المتقدمة، وكما تحوّل وادٍ صغير في كاليفورنيا إلى قبلةٍ للمبتكرين حول العالم، تسعى السعودية إلى أن تجعل من أرضها بيئةً جاذبة للعقول والاستثمارات، وأن تكتب فصلها الخاص في كتاب الثورة الرقمية العالمية.

ويمتد هذا التحول ليشمل بناء منظومة متكاملة للمعرفة، حيث تتعانق الجامعات ومراكز الأبحاث مع القطاع الخاص لتسريع نقل التقنية وتوطين الصناعات المتقدمة، فالمملكة لا تسعى فقط إلى استقطاب الابتكار، بل إلى إنتاجه وتصديره، عبر الاستثمار في التعليم النوعي، وتمكين رواد الأعمال، وتوفير بيئة تشريعية مرنة تدعم الشركات الناشئة وتعري رؤوس الأموال الجريئة.

وبهذا تتشكل حلقة متكاملة تبدأ بالفكرة في مختبر بحثي، وتنتهي بمنتجٍ منافس في الأسواق العالمية، ضمن اقتصادٍ قائم على القيمة المضافة لا على تصدير المواد الخام فحسب.

كما أن الرهان الحقيقي في هذه المرحلة يتمثل في بناء رأس مال بشري قادر على قيادة هذا التحول واستدامته؛ فالتقنيات مهما بلغت من تطور تظل أدوات، بينما الإنسان هو المحرك والغاية، ومن هنا تتكامل الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمعادن الاستراتيجية مع برامج تطوير المهارات الرقمية والقيادية، لتنشأ أجيال تمتلك القدرة على الابتكار وصناعة القرار في آنٍ واحد؛ فإنها مسيرة إعادة تعريف لدور المملكة في الاقتصاد العالمي: من موردٍ للطاقة التقليدية، إلى مركزٍ للطاقة النظيفة، والصناعات المتقدمة، والتقنيات المستقبلية. ■

اقتصاديات

سلاسل الإمداد

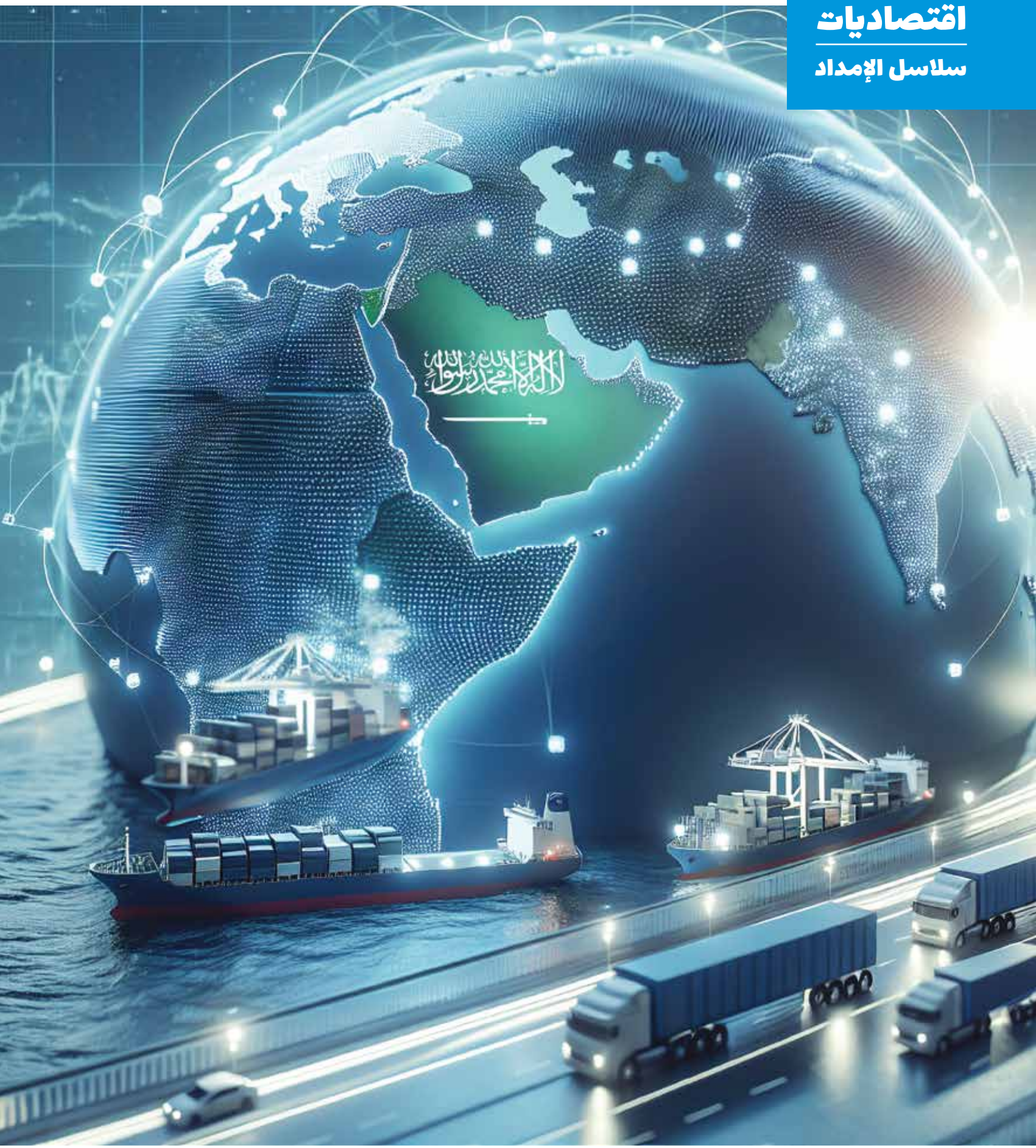

سلاسل الإمداد.. ساحة تنافس عالمية

الاقتصاد - خالد الشايع

لم تعد سلاسل الإمداد مجرد مسارات لنقل البضائع، بل ساحة للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي تُعاد من خلالها صياغة موازين القوة العالمية، فبعد أعوام من الاضطرابات التي كشفت مدى هشاشة النظام اللوجستي الدولي، من جائحة كورونا إلى أزمات الممرات البحرية والتوترات التجارية، أصبح السؤال المحوري الذي تحاول الإجابة عنه الدول والشركات هو: كيف نضمن الاستمرارية ونحمي التدفقات؟ وليس كيف نُقلّل التكلفة؟

وفي خضم هذا التحوُّل، أخذت تتشكل خارطة لوجستية جديدة تتقدم فيها الدول التي تجمع بين الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية المتطورة مصحوبًا بالسياسات الاستثمارية المرنة، وهنا تبرز المملكة كلاعب صاعد يسعى إلى الانتقال من دور العبور إلى التأثير، ومن محطة مرور إلى مركز عالمي لإعادة التصدير والتصنيع وسلاسل الإمداد.

وإن ما يحدث اليوم ليس مجرد توسع في الموانئ أو زيادة في عدد المناطق اللوجستية، بقدر أنه إعادة تموضع استراتيجي يضع المملكة في قلب معادلة التجارة العالمية بتطوراتها المستمرة، حيث أصبحت تُقاس القوة بمدى قدرة الدولة على إدارة التدفقات واحتواء المخاطر وصناعة الفرص.

مسارات استراتيجية متعددة

وتعزز المملكة هذه المكانة عبر مسارات استراتيجية متعددة، من بينها استضافة فعاليات ومنتديات دولية كبرى، مثل: منتدى "الأونكتاد العالمي لسلاسل التوريد"، المقرر عقده في أواخر العام الجاري، ويستهدف صياغة رؤى مستقبل التجارة العالمية وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد في مواجهة الاضطرابات الجيوسياسية والمناخية، ما يعزز – بلا شك- اعترافًا دوليًا متناميًا بريادة المملكة في هذا القطاع وتحوُّلها إلى وجهة رئيسة لصناع القرار في التجارة الدولية.

كما تتبنى المملكة "المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية"، التي تهدف إلى جعلها وجهة مُفضلة للشركات العالمية لتوطين سلاسل إمدادها، وجذب تدفقات استثمارية ضخمة عبر تقديم حوافز مالية وضريبية تنافسية، إضافة إلى تطوير مناطق اقتصادية خاصة متكاملة.

59 منطقة لوجستية جديدة

وقد شرعت المملكة في تطوير بنيتها ومنصاتها اللوجستية، وأعلنت افتتاح 59 منطقة لوجستية جديدة بهدف خفض التكاليف وتعزيز كفاءة الربط العالمي، وتشير التقديرات إلى أن حجم سوق الخدمات اللوجستية في المملكة بلغ عام 2025م، نحو 511 مليار ريال، فيما بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة والمخطط لها في قطاع النقل والخدمات اللوجستية نحو 280 مليار ريال، مع استهداف الوصول إلى تريليون ريال بحلول عام 2030م.

ويسهم قطاع النقل والخدمات اللوجستية حاليًا بنسبة تتراوح بين 6% و7% من الناتج المحلي الإجمالي، وينمو بمعدل سنوي يتجاوز 7.7% مقارنة بمتوسط نمو عالمي يتراوح بين 4% و5%، ما يعكس مدى تسارع النمو المحلي في ظل الإنفاق الحكومي الكبير، وتستهدف المملكة رفع مساهمة القطاع إلى 10% من الناتج المحلي بحلول 2030م، ليصبح أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد غير النفطي.

وثمة مؤشرات عدة تُشير إلى تقدم كبير في هذا المسار؛ إذ اختارت أكثر من 700 شركة عالمية المملكة مقرًا إقليميًا لها بحلول أوائل عام 2026م، مما يعزز من تمركز سلاسل الإمداد الإقليمية داخل المملكة، ومع انتقال الشركات العالمية إلى المملكة تبرز الحاجة إلى شركات لوجستية محلية تقدم خدمات متقدمة تشمل المستودعات الذكية، التخليص الجمركي الرقمي، وإدارة الأساطيل، ومن المتوقع أن ينمو سوق الخدمات اللوجستية للغير في المملكة بمعدل سنوي مركب يتجاوز 6% حتى عام 2026م.

"يسهم قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة تتراوح بين 6%، و7%، من الناتج المحلي الإجمالي.

"اختارت أكثر من 700 شركة عالمية المملكة مقرًا إقليميًا لها بحلول العام الجاري، ما يعزز تمركز سلاسل الإمداد الإقليمية داخل البلاد.

"حققت المملكة قفزة هائلة بتقدمها 17 مركزًا في مؤشر البنك الدولي لتصل إلى المرتبة 38 عالميًا، مع مستهدف الدخول ضمن أفضل 10 دول بحلول 2030م.

كما شهد القطاع نموًا لافتًا في عدد السجلات التجارية القائمة خلال عام 2024م بنسبة 76% ليصل إلى نحو 11,928 سجلاً في مؤشر واضح على اتساع قاعدة الأعمال اللوجستية.

قدرات لوجستية مرنة لامتصاص الصدمات

ويؤكد رئيس اللجنة اللوجستية السابق في غرفة الشرقية، راكان العطيشان، أن تغير مفهوم العولمة أوجد سوقًا جديدة للدعم اللوجستي، موضحًا أن الدول باتت تسعى إلى تعزيز مواردها الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي لمواجهة المتغيرات الجيوسياسية، وهو ما يتطلب قدرات لوجستية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات، كما كشفت جائحة كيوفيد19 عن مدى هشاشة بعض الأنظمة اللوجستية عالميًا ووجود فجوات ينبغي معالجتها.

ويشير العطيشان إلى أن المملكة تتمتع بموقع استراتيجي يربط بين ثلاث قارات واقتصاد يُعد الأقوى في الشرق الأوسط وسوق محلية كبيرة، مما يخلق فرصًا واسعة للقطاع اللوجستي، كما أن مرور نحو 12% من التجارة العالمية عبر البحر الأحمر، إضافة إلى سهولة الربط الجوي خلال خمس ساعات لمعظم الاقتصادات الكبرى، يمنح المملكة ميزة تنافسية تدفع الشركات للاستثمار فيها وجعلها محطة لإعادة التصدير، خاصة في ظل الاستقرار السياسي وتنافسية أسعار الطاقة والدعم المقدم للاستثمار الأجنبي.

وكان عام 2026م، قد شهد تحولات هيكلية في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد، حيث لم تعد الشركات تسعى لاستعادة الوازن السابق فحسب، بل لبناء أنظمة قادرة على التعامل مع الاضطرابات المستمرة، وقد أسهمت التوترات الجيوسياسية عام 2025م، في فرض قيود تجارية وارتفاع تكاليف الشحن بنحو 40% على أساس سنوي وذلك نتيجة للاضطرابات في الممرات المائية الرئيسية كالبحر الأحمر وقناة بنما، ما رفع من مخاطر الاعتماد على المسارات الطويلة.

فرص غير مسبوقة للشركات بالمملكة

وفي هذا الإطار، تسعى المملكة بموقعها على الخليج العربي والبحر الأحمر،

إلى أن تكون لاعبًا رئيسًا في منظومة الإمداد الجديدة، وتشمل خططها توسعة المطارات والموانئ القائمة، ومن أبرزها توسعة مطار الملك سلمان الدولي لرفع قدرته إلى 3.5 مليون طن من البضائع، إضافة إلى تطوير المنطقة اللوجستية المتكاملة في الدمام، التي دخلت القوائم النهائية لجوائز التميز اللوجستي عام 2026م.

وتفتح هذه التحولات - دون شك - فرصًا غير مسبوقة للشركات بالمملكة، لاسيما في توطين الصناعات الوسيطة ضمن مبادرة "صنع في السعودية"، ما يمكّن قطاعات البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن بالتحول من تصدير المواد الخام إلى منتجات نصف مُصنعة تدخل في سلاسل توريد السيارات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية والتغليف المستدام، بما يعزز القيمة المضافة ويقلل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط.

ويؤكد استشاري اللوجستيات، عمرو فلمبان أن التغيرات الاقتصادية العالمية المرتبطة بالرسوم الجمركية وتكاليف التصدير ومكونات التصنيع دعت بالدول إلى التنافس على أفضل المسارات التجارية بأقل تكلفة وأعلى مستويات الأمان والاستمرارية، ويرى أن هذا التحول يتيح فرصًا كبيرة للاقتصاد الوطني حتى يصبح مركزًا لوجستيًا متكاملاً للتصدير وإعادة التصدير، مستندًا إلى موقعه الاستراتيجي وبنيته التحتية وقاعدته الصناعية المتنامية.

وفي ظل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، تُصنف المملكة كواحة استقرار ونمو؛ إذ سجلت ثاني أعلى نسبة نمو في الحمولة بين دول مجموعة العشرين لعام 2026م، كما تقدمت 17 مركزًا في مؤشرات البنك الدولي للأداء اللوجستي لتصل إلى المرتبة 38 عالميًا مع استهداف دخول قائمة أفضل 10 دول بحلول 2030م.

ويؤكد المحلل الاقتصادي والخبير في الأسواق العالمية، علي الجعفري على أن المملكة تتبنى خطة طموحة لتصبح مركزًا عالميًا ومحطة محورية لتحوّل البضائع حول العالم؛ إذ تعمل على تطوير وتوسيع شبكة الطرق، والنقل البري، والسكك الحديدية، باعتبار أن كفاءة منظومة النقل تمثل الركيزة الأهم في نجاح هذه الاستراتيجيات.

ويشير إلى أن التجربة الصينية في إحياء "طريق الحرير" تُظهر مدى أهمية الممرات التجارية في تعزيز النفوذ الاقتصادي، وهو ما تدركه المملكة ببذلها جهودًا كبيرة لإعادة صياغة مفاهيم سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية عالميًا، بما يمكّنها من بناء صناعة ضخمة قائمة على التصنيع وإعادة التصدير، والتحول إلى نقطة عبور رئيسة للبضائع الدولية.

ويشدد الجعفري، على وجود فرص واعدة أمام الشركات بالمملكة للانخراط في سلاسل إمداد البطاريات والطاقة المتجددة عبر استخراج وتكرير الليثيوم، النحاس، والذهب، كما يلفت إلى إمكانية عقد تحالفات مع شركات صناعة السيارات العالمية لتأمين احتياجاتهم من المعادن مباشرة من المملكة، ويبرز كذلك توجه نحو التحول إلى "مركز عالمي لإعادة التصدير"، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات، ما يمنح الشركات

المحلية فرصة أداء دور الوسيط اللوجستي الذي يربط المنتجات الآسيوية بالأسواق الإفريقية والأوروبية عبر شبكة مراكز لوجستية متطورة تشهد توسعًا وتحديثًا مستمرين في مختلف مدن المملكة.

إعفاءات ضريبية طويلة الأمد

وتستند المملكة في كامل خطواتها نحو التطوير اللوجستي إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية عام 2021م، إلى جانب البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية الذي أُطلق عام 2019م لأجل تعزيز القدرات الصناعية واللوجستية للمملكة.

وتقدم المملكة حزمة حوافز مالية وضريبية من خلال المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية وهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، تشمل إعفاءات ضريبية طويلة الأمد، وتعليق ضريبة القيمة المضافة داخل المناطق الاقتصادية، وإعفاءات جمركية على الآلات والمواد الخام لأغراض التصنيع وإعادة التصدير، إضافة إلى دعم مالي مباشر من صندوق التنمية الصناعية يصل إلى 50% أو 75% من تكلفة المشروع بشروط ميسرة، وتوفير الطاقة بأسعار تنافسية، وقد خُصص نحو 10 مليارات ريال كحوافز مباشرة وغير مباشرة للمشاريع المدرجة ضمن المبادرة الوطنية لضمان سرعة التنفيذ وتحقيق العوائد المستهدفة.

تُعد المناطق اللوجستية أعمدة رئيسة في استراتيجية المملكة، حيث تسيطر على أكثر من 55% من سوق لوجستيات العقود في دول الخليج. وتضم عشرة موانئ وأكثر من 40 مدينة ومنطقة صناعية، وشبكة سكك حديدية تتجاوز 5000 كيلومتر، مع استهداف رفع الطاقة الاستيعابية للموانئ إلى أكثر من 40 مليون حاوية بحلول 2030م.

ومن أبرز هذه المناطق، المنطقة اللوجستية المتكاملة بالرياض المجاورة لمطار الملك خالد الدولي، والتي تركز على صيانة الطائرات، والصناعات الخفيفة، والتجميع، والتخزين البارد، وخدمات التوزيع الإقليمي، وقد جذبت شركات عالمية كبرى نظراً لقربها من البنية التحتية وسهولة الإجراءات الجمركية، كما تضم منظومة ميناء جدة الإسلامي 22 منطقة لوجستية مع خطة لرفع العدد إلى 59 بحلول 2030م، إضافة إلى مناطق اقتصادية خاصة مثل رأس الخير للصناعات البحرية، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية المرتبطة مباشرة بميناء الملك عبدالله، والمنطقة اللوجستية في الدمام التي يجري تطويرها لتكون مركزاً إقليمياً يربط دول الخليج. ■

اقتصاديات

التخصيص

التخصيص ونضج التجربة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في ظل مسارات التحول الكُبرى دائمًا لا تُقاس أهمية القرارات بتوقيتها فقط، ولا بوصفها أحداثًا منفصلة عن سياقها، بل بمدى قدرتها على تلخيص مسار كامل من التجربة وبوصفها لحظات تتويج لتراكم ممتد من التجربة والتقييم والمراجعة.

ومن هذا المنطلق، جاء إعلان معالي وزير المالية، "محمد الجدعان" في 29 يناير 2026م، عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص، ليحمل دلالات تتجاوز كونه قرارًا اقتصاديًا جديدًا؛ إذ يعكس القرار مدى وصول تجربة التخصيص في المملكة إلى مرحلة متقدمة من النضج الكامل والتنفيذ المؤسسي الشامل، بعد سنوات من العمل التدريجي الذي بدأ مع إطلاق برنامج التخصيص عام 2018م، ضمن برامج رؤية 2030.

تجربة عملية اتسمت بالتدرج والحذر

ولقد جاء برنامج التخصيص في بدايته استجابة لجملة من التحديات سواء الاقتصادية أو المالية التي واجهت المملكة، وفي مقدمتها الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وارتفاع تكاليف التشغيل لعديد من القطاعات الخدمية، إضافة إلى الحاجة الملحَّة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

ولم يكن الهدف من التخصيص تقليص دور الدولة بقدر ما كان إعادة تعريف الدور المنوط بها، بحيث تنتقل الدولة في إطاره بصورة تدريجية من كونها مشغلاً مباشرًا للأنشطة الاقتصادية إلى منظم ومشرِّع ورقيب، من شأنها وضع السياسات العامة وضمان تحقيق المصلحة العامة، ويتيح المجال في الوقت نفسه أمام القطاع الخاص لأداء دور أكبر في مسارات التنمية الاقتصادية التي تخوضها البلاد.

وخلال السنوات التي تلت إطلاق برنامج التخصيص، خاضت المملكة تجربة عملية اتسمت بالتدرج والحذر، حيث جرى تطبيق نماذج مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنوعت صيغ التخصيص المتبعة ما بين الإسناد التشغيلي، والعقود طويلة الأجل، وبين المشاركة في الاستثمار بما يتناسب مع طبيعة كل قطاع ومدى حساسيته الاجتماعية والاستراتيجي.

خبرة مؤسسية ذات أهمية في مختلف الجهات

ووفقًا "للجدعان" فإن برنامج التخصيص حقق منذ إطلاقه عددًا من الإنجازات، من أبرزها تأسيس المركز الوطني للتخصيص، الذي استحدث أكثر من 200 مشروع معتمد باستثمارات تُقدّر بقيمة إجمالية تبلغ 800 مليار ريال، وذكر أن منجزات البرنامج تتضمن توقيع ما يقارب 90 عقدًا تنوعت بين عقود نقل ملكية وشراكة بين القطاعين العام والخاص في عدة قطاعات، إلى جانب إسهامه في تعزيز دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة تشغيل الأصول الحكومية، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار، بما يدعم التنوع الاقتصادي، ويرفع القدرة التنافسية للمملكة.

معالي وزير المالية، محمد الجدعان

"يمثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص انتقالاً مدروسًا من مرحلة التجربة والتقييم إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي الشامل؛ وهي بذلك تُشكل إطارًا وطنيًا متكاملاً ويضع التخصيص ضمن سياق أوسع من السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

ومما لا شك فيه، أن هذه المرحلة أسهمت في بناء خبرة مؤسسية ذات أهمية في مختلف الجهات الحكومية، كما أسهمت في تطوير أطر تنظيمية وتشريعية أكثر نضجًا، وكشفت كذلك عن تحديات واقعية تتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر وضمان استمرارية الخدمات، وكيفية حماية المستفيد من أي آثار سلبية محتملة.

مرحلة التخطيط الاستراتيجي الشامل

ومن هنا، فإن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص يمثل انتقالاً مدروسًا من مرحلة التجربة والتقييم إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي الشامل؛ فهذه الاستراتيجية استكمالاً لمرحلة البناء السابق، وذلك باستخلاص الدروس من التجربة العملية التي امتدت إلى سنوات، وهي بذلك تُشكل إطارًا وطنيًا متكاملاً يحدد فلسفة التخصيص وأهدافه العامة، وحدود تنظيمه، ويضعه ضمن سياق أوسع

مهند باسودان

من السياسات الاقتصادية والمالية للدولة بما يضمن اتساقه مع مستهدفات الرؤية وطموحاتها.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص، "مهند باسودان"، أنه مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص يتم الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة أكثر نضجًا للتوسع وتنفيذ مشاريع نوعية، لافتًا إلى أن الاستراتيجية تضع إطارًا أشمل يستهدف تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص بالعمل بشكل وثيق مع 18 قطاعًا مستهدفًا.

تحديد وترتيب فرص التخصيص ذوات الأولوية

وقال "باسودان" إنه من المستهدف تحويل التخصيص إلى محرك استراتيجي متكامل يعيد تعريف الأدوار بحيث يرتكز فيه دور الحكومة على التنظيم والرقابة لضمان الجودة وكفاءة الخدمات وتمكين القطاع الخاص من التشغيل والابتكار، وإن الاستراتيجية تستهدف زيادة الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص بحلول عام 2030م، لتتجاوز قيمتها 240 مليار ريال عبر توسيع نطاق الشراكات ليشمل 221 عقدًا، و26 عقدًا فيما يتعلق بنقل ملكية الأصول.

وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للتخصيص، 5 برامج رئيسة لتمكين منظومة التخصيص والارتقاء بها، و42 مبادرة تنفيذية؛ لتحقيق أهدافها ومستهدفات رؤية 2030 المتعلقة بالتخصيص، كما تتضمن برنامجًا تنفيذيًا يُعنى بتحديد وترتيب فرص التخصيص ذوات الأولوية، حيث جرى تحديد أكثر من 145 فرصة ذات أولوية، تُمثل فرصًا استثمارية جاذبة للقطاع الخاص.

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وبشكل عام، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتخصيص إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل من أبرزها رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحسين إنتاجية القطاعات الخدمية، وتقليل الأعباء التشغيلية على الميزانية العامة، بما يُسهم في تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل، كما تسعى إلى تعميق دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال توفير بيئة تنظيمية مستقرة وواضحة

تقوم على الشفافية وتكافؤ الفرص وتمنح المستثمرين رؤية طويلة المدى حول توجهات الدولة الاقتصادية.

ولا يقتصر أثر الاستراتيجية على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد ليشمل سوق العمل والتنمية البشرية؛ فالتوسع في دور القطاع الخاص يفتح المجال أمام خلق فرص عمل جديدة، ويعزز الطلب على المهارات المتخصصة، ما يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري الوطني، كما تشجع الاستراتيجية على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في مشاريع التخصيص، بما يعزز التنوع الاقتصادي، ويحد من تركز الفرص في أيدي عدد محدود من الشركات الكبرى؛ فهي خارطة استثمار تعيد صياغة مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص، وتؤسس لمرحلة جيدة تُدار فيها الأصول العامة وفقًا للمصلحة الوطنية.

اهتمام خاص بالبعد الاجتماعي

وفي المقابل، تولي الاستراتيجية الوطنية للتخصيص اهتمامًا خاصًا بالبعد الاجتماعي، إدراكًا لحساسية هذا الملف وتأثيره المباشر على حياة المواطنين، فالتخصيص، إذا لم يُدار ضمن أطر واضحة، قد يثير مخاوف تتعلق بارتفاع تكاليف الخدمات أو تراجع جودتها، وهو ما تحرص الاستراتيجية على معالجته من خلال التأكيد على استمرارية الخدمات الأساسية، ووضع ضوابط تنظيمية للتسعير، وضمان حماية الفئات الأقل دخلاً. ويعكس هذا التوجه حرص الدولة على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بوصفهما عنصرين متكاملين لا متعارضين.

ويبرز عنصر الحوكمة بوصفه أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية للتخصيص، حيث يجري التأكيد على أهمية الشفافية، والمساءلة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات بين الجهات الحكومية المختلفة. فنجاح التخصيص لا يعتمد فقط على كفاءة القطاع الخاص، بل يتطلب مؤسسات حكومية قادرة على التنظيم والمتابعة والتقييم، والتدخل عند الحاجة لحماية المصلحة العامة، ومن هذا المنطلق، تأتي الاستراتيجية لتضع أطرًا واضحة لقياس الأداء، وإدارة المخاطر، ومنع الاحتكار، وتعزيز المنافسة العادلة، بما يضمن تحقيق الأهداف المعلنة دون الإخلال بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

تستهدف الاستراتيجية زيادة الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص بحلول عام 2030م لتتجاوز قيمتها 240 مليار ريال عبر توسيع نطاق الشراكات ليشمل 221 عقدًا، و26 عقدًا فيما يتعلق بنقل ملكية الأصول.

امتداد طبيعي لمسار التحول الاقتصادي

وفي سياق أوسع، يمكن النظر إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص على أنه امتداد طبيعي لمسار التحول الاقتصادي الذي رسمته رؤية 2030، ودليل على مرونة هذه الرؤية وقدرتها على التطور مع تطور التجربة العملية، فبعد سنوات من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، باتت المملكة تمتلك قاعدة مؤسسية أكثر صلابة، وأدوات تنظيمية أكثر تطورًا، ما يتيح لها الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا في إدارة الأصول والخدمات العامة، من خلال شراكات فاعلة ومستدامة مع القطاع الخاص.

ويبقى أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص يمثل علامة فارقة في مسار التحول الاقتصادي، ليس فقط لأنه يؤذن بمرحلة جديدة بعد برنامج التخصيص الذي انطلق في عام 2018م، بل لأنه يعكس تحولاً عميقًا في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني، قائمًا على التخطيط طويل الأمد، والحوكمة الرشيدة، والشراكة المتوازنة بين القطاعين العام والخاص، وبذلك، تضع المملكة أسسًا أكثر متانة لاقتصاد متنوع ومستدام، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، وتحقيق تنمية شاملة تلبي تطلعات المجتمع وتنسجم مع متطلبات المرحلة القادمة. ■

النظام الاقتصادي العالمي يتغير!

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

صاحبت مناسبات اقتصادية كبرى، مثل: منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، ومؤتمر ميونخ الأمني، خطاباتٌ اقتصادية شديدة اللهجة، استخدم فيها السياسيون وصناع القرار الدولي نبرةً محبطة وسوداوية تجاه النظام العالمي المسمى بـ"نظام العالم المرتكز على القانون" وتجاه النظام المالي العالمي الذي تأسس بعد عام 1945م.

وتشهد الساحة الدولية على مستوى الدول أجواءً مليئة بالتغيرات الاستراتيجية وإعادةً لضبط للأولويات بما يخدم المصالح الاقتصادية لكل دولة، بعيدًا عن ضوابط النظام العالمي الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة؛ عندما تم تأسيس المؤسسات الدولية التي تعتبر المحرك الاقتصادي، مثل منظمة دول التعاون الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية والكثير من المنظمات والمؤسسات الأخرى التي طالما صنعت جسورًا من التبادل والتعاون الاقتصادي.

ومن اللافت أن بعض الخطابات جاءت بمثابة إعلان نهاية تلك الحقبة من التعاون الدولي المرتكز على أحادية القطبية المصطف خلف الولايات المتحدة الأمريكية والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب بتعاونات استراتيجية واقتصادية وتنموية خارج مؤسسات النظام الدولي المهترئة.

ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة التصنيعية والخدمية الطاغية على صادرات الأسواق العالمية، بل أصبحت مثقلةً بالديون؛ فالنظام المالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة كان هيكليًا معتمدًا على نفوذها التجاري في كافة أسواق العالم.

والواقع الاقتصادي الحالي لم يعد يخدم هذا الهيكل، بل على العكس، أصبح حملاً ثقيلاً على الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالسوق الأمريكي أصبح مثقلاً باستهلاك السلع والخدمات المستوردة، وإصدار سندات الخزانة الأمريكية رغبةً في بيعها كديون من أجل سيولة تسعف سعير الديون المتنامية. هذا الهيكل بكل بساطة لم يعد يخدم النموذج الاقتصادي الذي بُني في القرن الماضي.

ولم يعد من مصلحة الولايات المتحدة الارتباط عن قرب بالنظام المالي العالمي، بل على العكس أصبح النظام المالي العالمي شديد التكلفة على الولايات المتحدة، وهو ما يشرح لنا الكثير مما تقوم به الولايات المتحدة من فك الارتباط، خصوصًا مع أطراف غير قادرة على نهوض النظام المالي العالمي، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي دخل نفقًا مظلمًا من العزلة الدولية في دوامة اقتصادية ترفع مستوى الديون والتضخم على الاتحاد الأوروبي نفسه والولايات المتحدة الأمريكية.

وإن التكسب الاقتصادي من الاضطرابات السياسية وتقلبات أسواق المال والأسواق ليس صدفةً وليس عبثيًا، ولا يحدث خارج التخطيط، بل هي انعكاسٌ مباشر لرغبة جامحة في فك الارتباط والتربح من تلك الاضطرابات. فالأنظمة المالية لمعظم دول العالم، من طوكيو إلى مكسيكو سيتي، لا تزال مرتبطةً بالولايات المتحدة الأمريكية ونظامها المالي والنقدي، إلا أن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في حمل هذه المهمة. ■

أسواق

الرامات

أين الرامات؟

الاقتصاد - هيئة التحرير

في عالم الأجهزة الإلكترونية، تتحرك الأسعار وكأنها على جبال من الرمال المتحركة، فلا يعرف أحد هل ستعود الأسعار إلى الاستقرار أم أنها سوف ترتفع مرة أخرى؟ فقد أصبح رام الـ 8 جيجابايت، الذي كان متاحًا بسهولة قبل أسابيع، اليوم سلعة نادرة، وأسعار رقائق الذاكرة (الرامات) تقفز بشكل مثير للدهشة، فما الذي يجعل قطعة صغيرة من السيليكون تتحكم في ميزانيات اللاعبين والمبرمجين والهواة؟ وراء هذه التقلبات، تختبئ عوامل غير مرئية، وتحركات في الأسواق تغير موازين العرض والطلب بلا سابق إنذار.

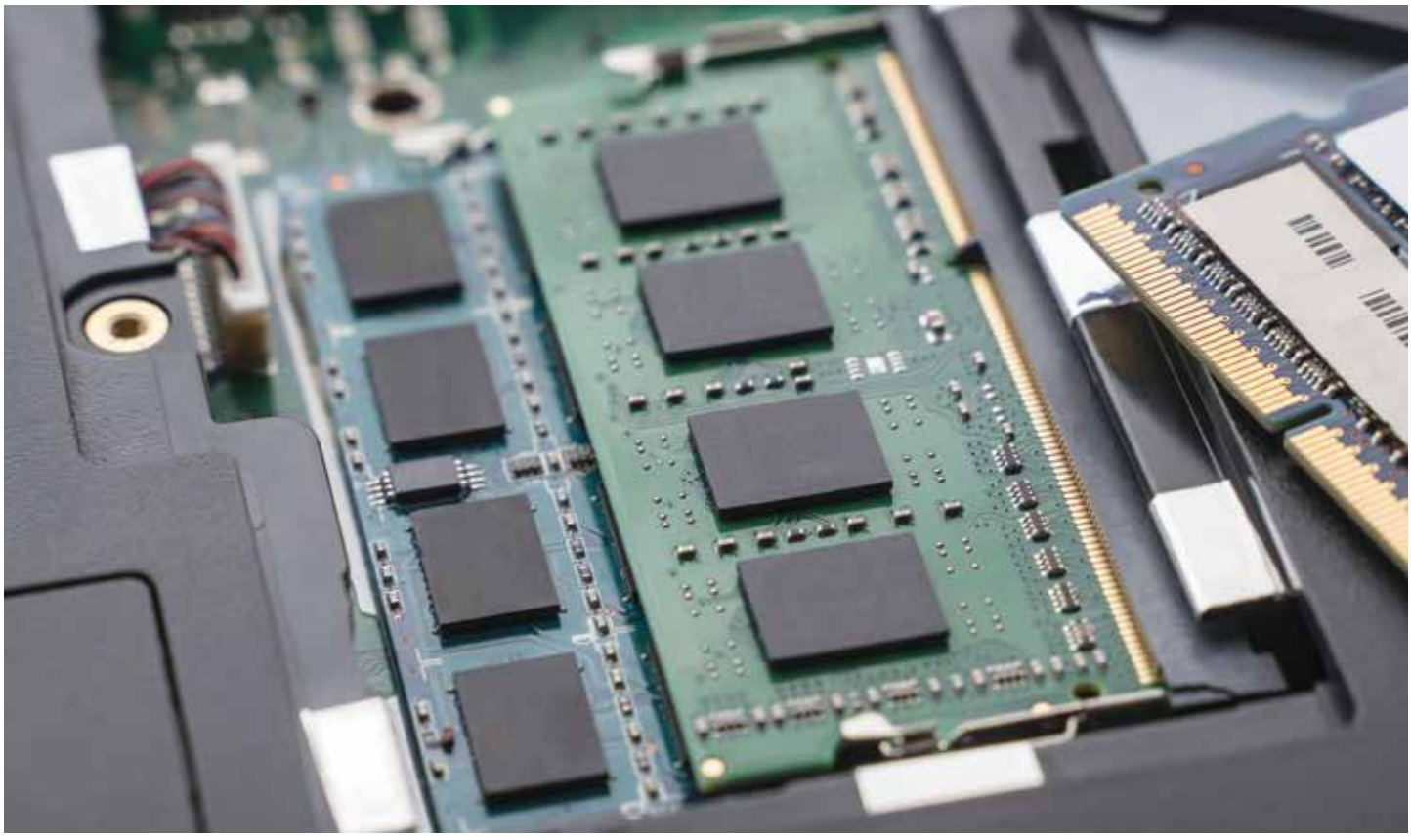

فقد ألقت في الآونة الأخيرة أزمة حادة بظلالها على قطاع أشباه الموصلات العالمي، جراء الشح الملحوظ في المعروض من رقائق الذاكرة (الرامات)، وما نتج عنه من تقلبات هائلة في الأسعار منذ عام 2024م، وتأثيره الكبير على أسواق الهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية، لكن أصابع الاتهام تشير إلى مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي.

ارتفاع كبير في الأسعار

شهدت أسواق الرامات ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار خلال الفترة الأخيرة، فبعد فترة من الانخفاض عامي 2022م - 2023م، ارتفعت الأسعار بصورة حادة خلال عامي 2024م - 2025م، وبحلول الربع الأخير من عام 2025م، ارتفعت أسعار ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية (DRAM) في السوق الفورية إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف مستواها في عام 2024م، مع تسارع نمو الأسعار السنوي من شبه صفر في أوائل عام 2025م، إلى ما يقارب 187% بحلول سبتمبر2025م، كما ارتفع سعر مجموعة ذاكرة DDR5-6000 بسعة 32 جيجابايت إلى 184 دولارًا في أكتوبر الماضي، مقارنةً بسعر 95 دولارًا في منتصف عام 2025م، بعبارة أخرى وصلت تكلفة مجموعة الذاكرة التي كانت تُباع بدولار واحد في أوائل عام 2025م، إلى دولارين أو أكثر بحلول أواخر العام نفسه، وهو انعكاسٌ مذهل بعد سنوات من انخفاض الأسعار.

وبلغ حجم سوق رقائق الذاكرة عالميًا حوالي 218 مليار دولار عام 2025م، مع توقعات بأن يصل إلى 728 مليار دولار بحلول عام 2032م، بمعدل نمو سنوي مركب في حدود 19%، فضلاً عن توقعات بأن تحقق سوق ذاكرة الجيل التالي (ذات سعات التخزين الهائلة والاستهلاك المنخفض للطاقة، والمناسبة لإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي)، معدل نمو سنوي مركب في حدود 25% لتصل إلى 47 مليار دولار بحلول عام 2032م.

الحواسب والهواتف الذكية

وذكر نائب رئيس قسم التحليلات في شركة البيانات الدولية "آي دي سي"، "فرانسيسكو جيرونيمو"، أن سوق الرامات تمر بمرحلة تحول غير مسبوقة، حيث يتجاوز الطلب العرض بشكلٍ كبير، فبالنسبة لصناعة لطالما اتسمت بدورات ازدهار وانكماش، فإن هذه المرة مختلفة تمامًا، إذ يُشكل التوسع السريع في بنية الذكاء الاصطناعي ضغطًا كبيرًا على الطلب على الرامات، حيث يعود النقص في العرض جزئيًا إلى إعادة توجيه طاقة التصنيع من الإلكترونيات الاستهلاكية نحو حلول الذاكرة ذات الهوامش الربحية العالية لدعم الذكاء الاصطناعي، فبدلاً

> **218 مليار دولار حجم سوق الذاكرة عالميًا وتوقعات بالوصول إلى 728 مليار دولار بحلول عام 2032م.**

> **3 شركات عالمية تهيمن على صناعة "الرامات" وهي المستفيد الأكبر من قلة المعروض وارتفاع الأسعار.**

فرانسيسكو جيرونيمو

من التوسع في استخدام ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية وذاكرة (NAND) التقليدية المستخدمة في الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الإلكترونيات الاستهلاكية، حوّلت كبرى شركات التصنيع إنتاجها نحو الذاكرة المستخدمة في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، مثل ذاكرة النطاق الترددي العالي (HBM) وذاكرة (DDR5) عالية السعة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع هائل في الأسعار.

وأشار "جيرونيمو"، إلى أن السوق العالمية الهواتف الذكية ، خاصةً مصنعي أنظمة أندرويد، تواجه تحديات كبيرة في عام 2026م، فقد انعكس اتجاه الصناعة الذي استمر لعقد من الزمن نحو إتاحة المواصفات للجميع من خلال توفير ميزات رائدة في الهواتف الذكية ذات الأسعار المعقولة، لافتًا إلى أن هيكل تكلفة الهاتف الذكي يعتمد بشكلٍ كبير على الذاكرة المستخدمة، ففي الأجهزة متوسطة المدى، قد تُمثل الذاكرة ما بين 15% و20% من إجمالي تكلفة المواد، بينما تُمثل حوالي 10% إلى 15% في الأجهزة الرائدة عالية المواصفات، ومع استمرار ارتفاع أسعار رقائق الذاكرة، من المُرجح أن يضطر مصنّعو الأجهزة الأصلية إلى رفع الأسعار بشكلٍ كبير، أو خفض المواصفات، أو كليهما.

وبدورها تأثرت الشركات المصنعة للحواسب المكتبية والشخصية أيضًا بارتفاع أسعار رقائق الذاكرة بشكلٍ ملحوظ، وبدأت في تهيئة عملائها لما هو قادم، حيث تخطط شركة "ديل تكنولوجيز" لزيادة أسعار أجهزة الحاسوب بنسبة تتجاوز 10%، وحذرت شركة "لونوفو" من أن الأسعار الحالية لن تصمد طويلاً، كما أعلنت شركة "إتش بي" بأنه إذا لم تتحسن أسعار الذاكرة،

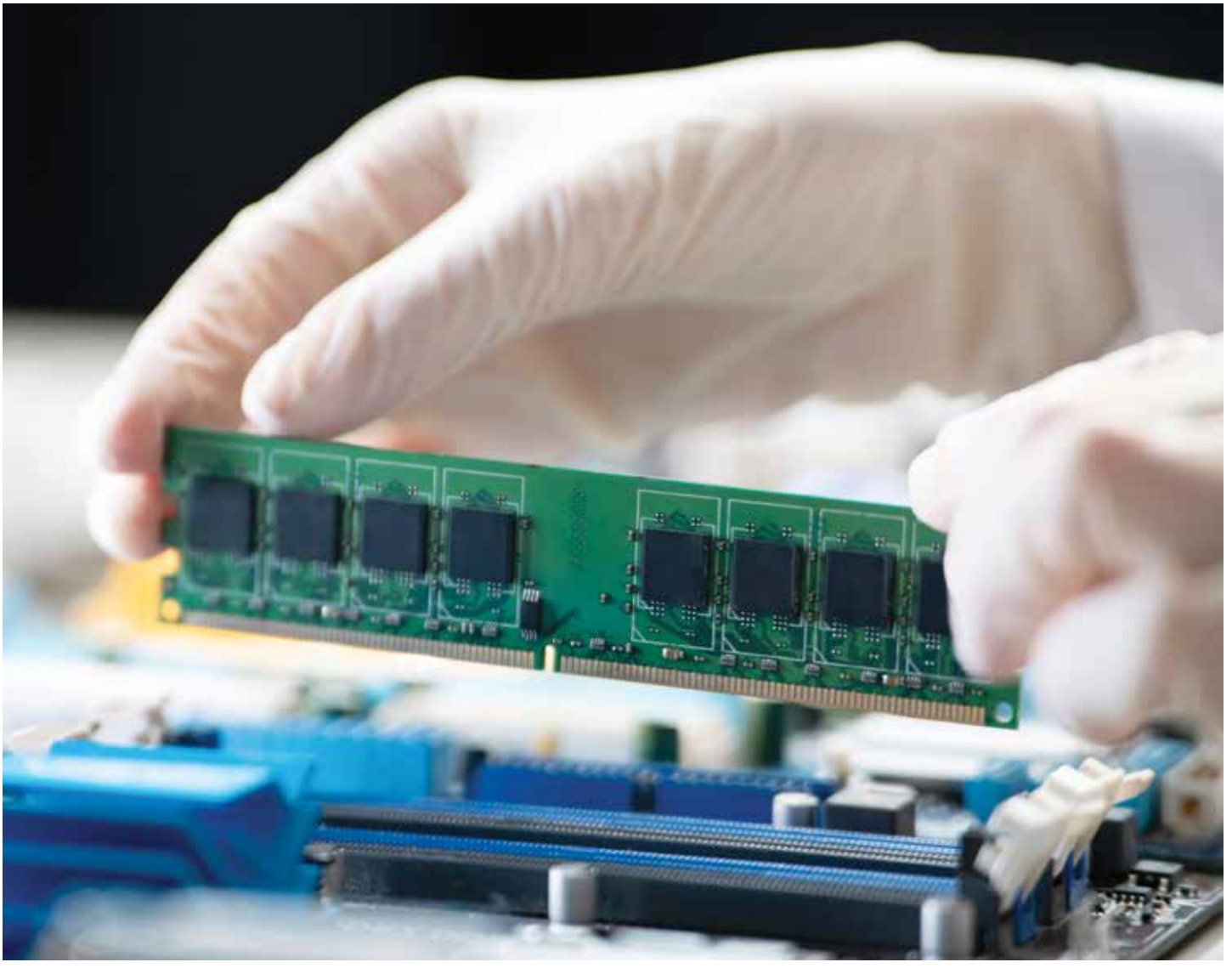

فقد يشهد النصف الثاني من عام 2026م ارتفاعًا أكبر في أسعار منتجاتها.

وقال الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة "ديل تكنولوجيز"، "جيف كلارك"، إن تكاليف جميع المنتجات آخذة في الارتفاع، متوقعًا أن يؤدي هذا الاتجاه في نهاية المطاف إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وأضاف: "لا أرى كيف يمكن ألا يؤثر هذا على قاعدة عملائنا، سنبذل قصارى جهدنا للتخفيف من ذلك".

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة "إتش بي"، "إنريكي لوريس"، أن شركته لديها مخزون من رقائق الذاكرة، ويتوقع أن يخفف ذلك من تأثير ارتفاع التكاليف، لكن بحلول شهر مايو 2026م، قد تجبر تكاليف الذاكرة المتزايدة الشركة على تقليل خيارات الذاكرة ورفع الأسعار.

وثمة توقعات دولية بارتفاع أسعار أجهزة الحاسوب بنسبة تتراوح بين 4% و6%، وأسعار الهواتف الذكية بنسبة تتراوح بين 3% و5%، في حين تشير توقعات أكثر تشاؤمًا إلى أن أسعار كل من أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية قد ترتفع بنسبة تتراوح بين 6% و8%، خلال العام الجاري.

أجهزة الألعاب المحمولة

ولم يقتصر الأمر على أسواق الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، بل يمتد ليشمل أجهزة الألعاب المحمولة أيضًا، حيث بدأ المصنّعون في هذا القطاع المتخصص في الشعور بضغوط ارتفاع تكاليف رقائق الذاكرة، وهو ما أدى بالفعل إلى تأخيرات عمليات الشحن وتغييرات في مواصفات هذه الأجهزة، كما دفع هذا الوضع شركات تصنيع الأجهزة في مختلف الفئات إلى اتخاذ قرارات صعبة، سواءً بتأجيل إطلاق المنتجات الجديدة، أو تقليص سعة الذاكرة، أو رفع الأسعار لحماية هوامش الربح، وهو ما قد يؤدي إلى إبطاء عملية الابتكار أو دفع الأجهزة الجديدة إلى فئات سعرية أعلى، مما يحد من إمكانية وصول عشاق الألعاب الذين يبحثون عن تجارب ألعاب محمولة عالية الأداء إليها.

أرباح هائلة للشركات المُصنعة

وأعرب الخبير الأمريكي المتخصص في التكنولوجيا، "كيف ليسوينغ"، عن توقعاته بارتفاع أسعار مجموعات الذاكرة المختلفة بأكثر من 50% خلال الربع الأول من عام 2026م، مقارنةً بالربع الأخير من عام 2025م، مشيرًا إلى أن كافة أجهزة الحاسوب في حاجة إلى تخزين البيانات على المدى القصير، لكن العرض الحالي لن يلبي الطلب العالمي المتزايد، مشيرًا إلى هيمنة 3 شركات عالمية على سوق الذاكرة، هي "مايكرون، وإس كيه هاينكس، وسامسونج إلكترونيكس"، وتستفيد أعمالها من الارتفاع الكبير على الطلب.

وارتفع سهم شركة "مايكرون" بنسبة 247% خلال العام الماضي، وأعلنت الشركة أن صافي دخلها تضاعف ثلاث مرات تقريبًا في الربع الأخير 2026م، كما أعلنت "سامسونج" أنها تتوقع أن يتضاعف ربحها التشغيلي في الربع الأخير من العام نفسه ثلاث مرات تقريبًا، وفي غضون ذلك، تدرس شركة "إس كيه هاينكس" إدراج أسهمها في

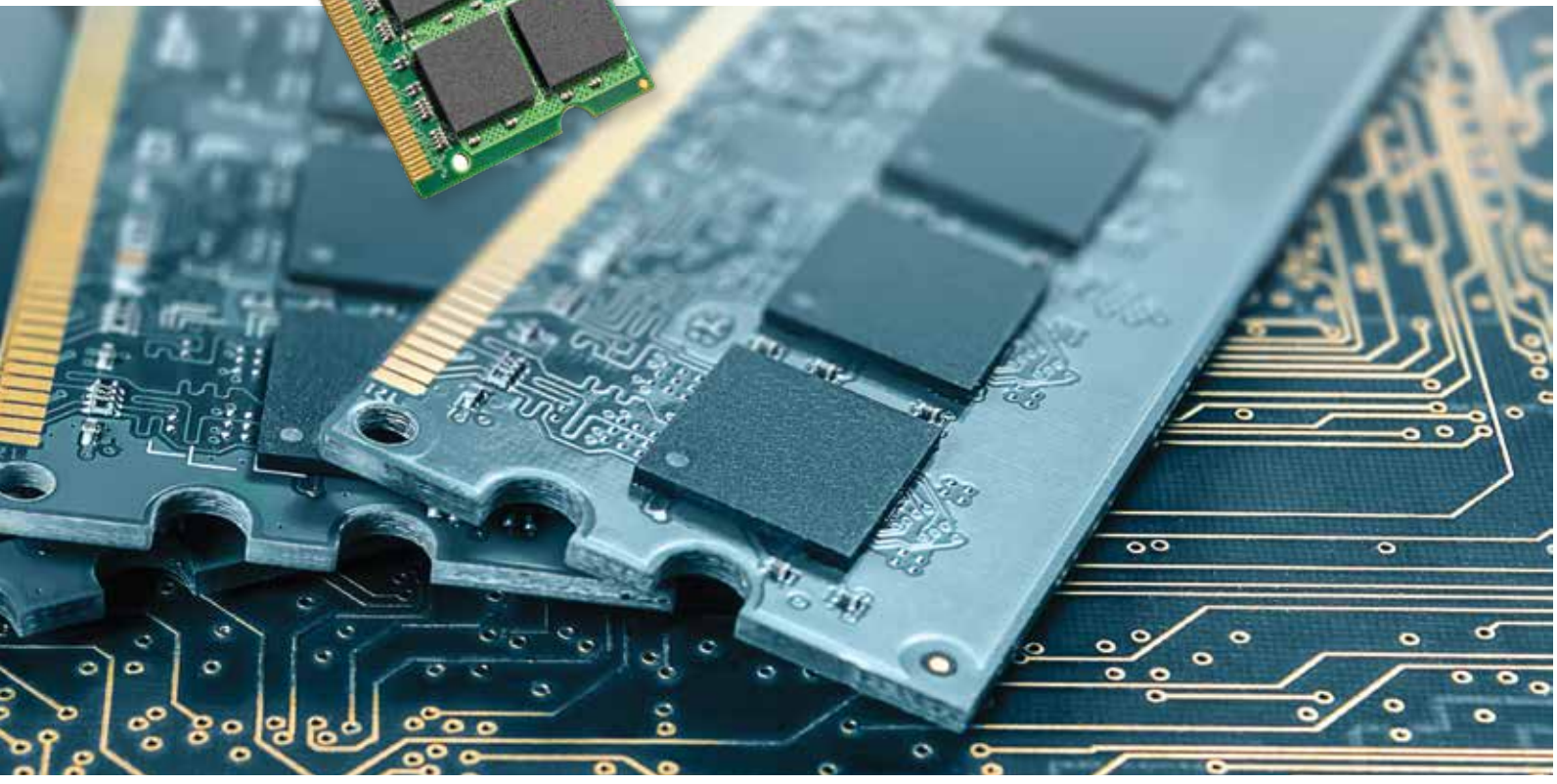

جيف كلارك

إنريكي لوريس

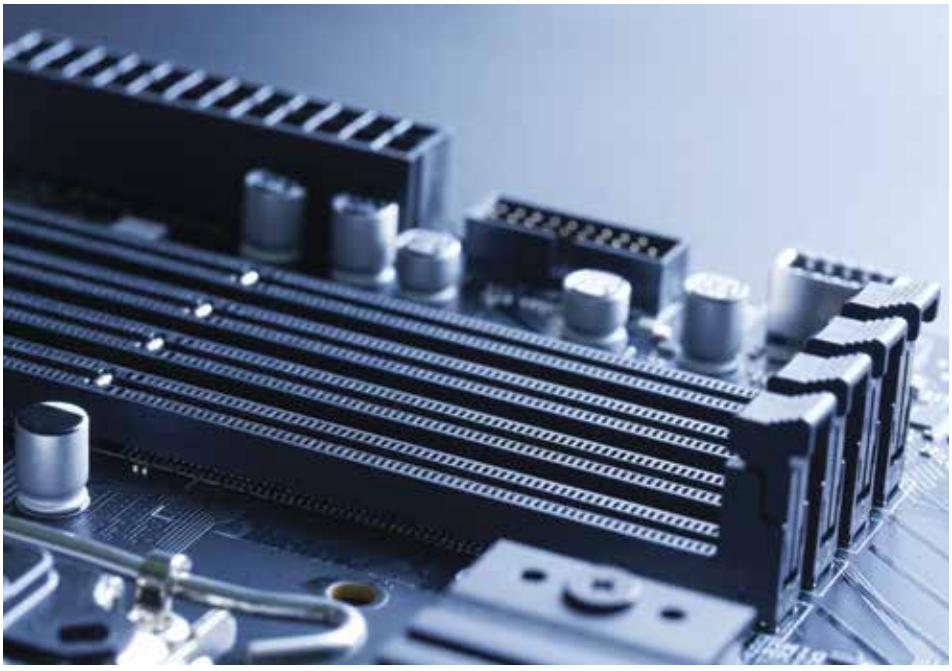

البورصة الأمريكية مع ارتفاع سعر سهمها في كوريا الجنوبية، كما أعلنت أنها ضمنت طلبًا على كامل طاقتها الإنتاجية من إنتاج الرامات لعام 2026م.

ويكّمن الحل طويل الأمد في زيادة الطاقة الإنتاجية، إلا أن بناء مصنع لرقائق الذاكرة يُكلّف مليارات الدولارات ويستغرق سنوات، فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة "مايكرون" الأمريكية عن استثمارات بقيمة 10 مليارات دولار لبناء منشأة جديدة في اليابان، ولكن من غير المتوقع أن تبدأ بإنتاج الرقائق قبل النصف الثاني من عام 2028م على الأقل، وهو ما يؤدي إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية لدى المصنعين، مما يسهم في انخفاض الأسعار مرة أخرى، كما حدث بعد دورات الازدهار السابقة، لكن الرهان على هذه النتيجة يعني الرهان على تحوّل في واحدة من أكبر موجات الاستثمار التي شهدها قطاع التكنولوجيا على الإطلاق، فقد يكون الذكاء الاصطناعي فقاعة، كما يدعى البعض، ولكن في الوقت الراهن يُشير المسار إلى عكس ذلك.

شهية لا تشبع للذكاء الاصطناعي

وثمة توقعات بأن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار رقائق الذاكرة إلى حدوث تحولات أوسع في تصميم كافة أنواع الأجهزة الإلكترونية وأسعارها خلال السنوات المقبلة، ليس فقط لأجهزة الألعاب المحمولة، بل أيضًا للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسوب المحمولة وغيرها من الأجهزة التي تتطلب ذاكرة كبيرة، وفي هذا السياق، أعربت شركتي "شاومي" و"هونر" الصينيتين عن قلقهما البالغ بشأن ارتفاع أسعار أجهزتهما الذكية خلال عام 2026م.

وأشار الخبير الأمريكي في شؤون التكنولوجيا، "توم ماينيللي"، إلى وجود عدد قليل من مُصنّعي رقائق الذاكرة، الذين يُخصّصون جزءًا أكبر من إنتاجهم لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، لكنه نبه إلى خطورة أن تؤدي هذه الزيادات في الأسعار إلى إفلاس الشركات الصغيرة، وإجبار الشركات على خفض جودة أجهزة الحاسوب الخاصة بها، وعزوف الشركات والمستهلكين عن شراء أجهزة إلكترونية جديدة.

وأضاف أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها مصنعو الرقائق الإلكترونية وموّردو أجهزة الكمبيوتر قيودًا على الإمدادات، ولطالما شهد قطاع الذاكرة فترات ازدهار وانكماش، ولا يوجد سوى عدد قليل من الشركات التي تملك رأس المال اللازم للاستثمار، لكن الدورة تتكون من وصول الشركات إلى مرحلة تُنتج فيها رقائق ذاكرة أكثر مما يحتاجه قطاع التكنولوجيا، ثم تدخل في دورة ازدهار، حيث تظهر منتجات جديدة تتطلب مزيدًا من هذه الرقائق، لكن مع طفرة الذكاء الاصطناعي، يبدو أن هناك "شهية لا تُشبع" للذاكرة هذه المرة - وخاصة الذاكرة الأغلى ثمنًا، وأن هذا قد يؤدي إلى وجود مشكلة تستمر لسنوات قادمة. ■

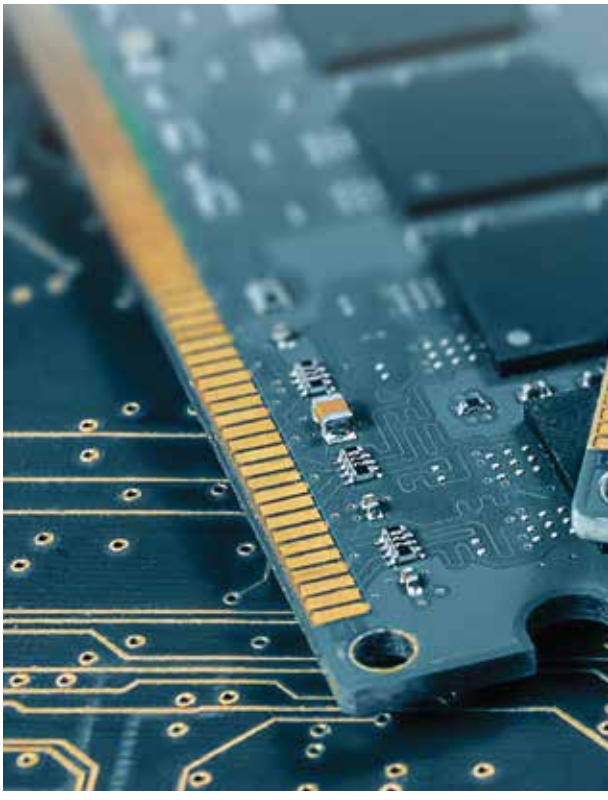

BUY
-3.04
+1.94
+ 1.6748
+ 5.2581
+ 2.7842
+ 7.3486
-2.16

انفتاح عالمي.. الأجانب في قلب "تداول"

الاقتصاد - هيئة التحرير

تعد أسواق الأسهم أحد أهم المكونات المحورية في المنظومة الاقتصادية الحديثة؛ فهي حلقة الوصل بين المدخرات والاستثمارات، وتعكس مدى مستوى الثقة في اقتصادات البلدان، وأيضًا كفاءة السياسات المالية والنقدية وتوقعات الفاعلين الاقتصاديين للمستقبل، ولم تأت الأسواق المالية كمجرد ساحات لتداول الأسهم، بل أدوات استراتيجية تُستخدم لتمويل التنمية، وقياس الأداء الاقتصادي، واستشراف التحولات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية.

وتحتل السوق المالية في المملكة مكانة محورية، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على مستوى المنطقة ككل، وذلك نظرًا لحجمها وعمقها وتنوع قطاعاتها، وتأثيرها المتبادل مع الاقتصاد الحقيقي، وقد شهدت هذه السوق خلال السنوات الأخيرة تطورات جوهرية شملت إلى جانب تحديث الأطر التنظيمية وتعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة المستثمرين، الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية؛ وذلك بالسماح للأجانب أفرادًا كانوا أو مؤسسات بالدخول إلى سوق الأسهم.

فقد قررت هيئة السوق المالية، في 1 فبراير 2026م، فتح أبواب سوق الأسهم (تداول) أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في الأسهم المدرجة، وذلك بعد تعديل الإطار التنظيمي وإلغاء نظام المستثمر الأجنبي المؤهل (QFI) الذي كان يشترط شروطًا خاصة قبل الدخول في السوق، وبهذا التعديل، يمكن للأفراد والمؤسسات الأجنبية دخول السوق وشراء الأسهم مباشرةً عبر الوسطاء المرخصين في المملكة دون الحاجة إلى متطلبات القيد السابقة، كما تم إلغاء نظام اتفاقيات المبادلة الذي كان يمنح مجرد تعرض اقتصادي بدلاً من ملكية فعلية، وذلك بهدف توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة السيولة وتعزيز التدفقات الاستثمارية العالمية إلى السوق المحلية.

خطوة ذات أبعاد متعددة

ويأتي قرار السماح بدخول المستثمرين الأجانب إلى سوق الأسهم كخطوة ذات أبعاد متعددة، يمكنها أن تحقق فوائد كبيرة لاسيما في حال أُحسن تطبيقها، كونها تحمل إلى جانب فوائدها مخاطر تحتاج إلى إدارة دقيقة؛ فمع تفعيل القرار رسميًا أصبح من الضروري دراسة انعكاساته على المدى القصير والطويل، وتوازن السيولة وحماية المستثمرين المحليين وضمان استقرار السوق المالي.

وبلا شك، يمثل السماح بدخول الأجانب فرصة لجذب رؤوس الأموال الدولية، ورفع مستويات التداول وتحفيز الشفافية والحوكمة ودعم الشركات في تطوير أنظمتها المالية وتطبيق معايير محاسبية دولية، مما يجعل السوق أكثر جاذبية ليس فقط للمستثمرين الأجانب، بل أيضًا للمستثمرين المحليين، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى حدوث تقلبات سعرية ومخاطر مرتبطة بتحركات المضاربات العالمية، ما يجعل التحليل الدقيق للنتائج المتوقعة ضرورة حتمية.

اتخذت المملكة مجموعة من الإجراءات الوقائية مع السماح بدخول الأجانب إلى سوق الأسهم كتعزيز دور هيئة السوق المالية في مراقبة التدفقات الاستثمارية، ووضع قواعد صارمة لحماية المستثمرين المحليين، وتشجيع الاستثمار طويل الأجل عبر برامج مُحفزة، فضلاً عن تنويع محفظة الاقتصاد الوطني.

ويشير قرار السماح بدخول الأجانب إلى سوق الأسهم، الذي يأتي ضمن توجهات الدولة نحو تعزيز الربط بين أسواقها المالية الداخلية والعالمية، إلى فتح المجال أمام المستثمرين الدوليين لشراء وبيع الأسهم في الشركات المدرجة محليًا، وذلك تحت إشراف وتنظيم الجهات الرسمية المختصة، كهيئة السوق المالية، ويشمل القرار نوعين رئيسين من الاستثمارات، الأول: الاستثمار المباشر طويل الأجل الذي يهدف إلى المشاركة في نمو الشركات والاستفادة من أرباحها على مدى سنوات، فيما يتمثل النوع الثاني في الاستثمارات قصيرة الأجل أو المضاربات (بلغة سوق الأسهم)، التي تركز على تحقيق أرباح سريعة من فروق الأسعار دون الالتزام باستدامة الاستثمار في الشركات نفسها.

انعكاسات مزدوجة بين إيجابية وسلبية

ويمكن القول إن السماح بدخول الأجانب إلى السوق المالي، له انعكاسات مزدوجة تشمل جوانب إيجابية وسلبية تؤثر على المستثمرين والشركات والاقتصاد الوطني؛ فمن بين الآثار الإيجابية زيادة السيولة في السوق، إذ يسهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في رفع حجم التداول بشكل ملحوظ، ما يقلل بالتابعية من تقلبات الأسعار الناتجة عن محدودية المعروض من الأسهم أو ضعف الطلب المحلي، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الأسهم الأساسية لشركة ما تتداول عادة بمتوسط حجم يومي يبلغ 50 مليون ريال، فإن دخول المستثمرين الأجانب يمكن أن يزيد هذا الحجم بنسبة 20-30% خلال الأسابيع الأولى من التطبيق، ما يعزز قدرة السوق على امتصاص الصدمات قصيرة الأجل، كما يسهم دخول الأجانب إلى السوق المالية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما يتيح تمويل مشاريع تنموية كبيرة سواء في القطاع الصناعي أو الخدماتي أو التقن، وهذه التدفقات المالية تسهم بدورها في دعم النمو الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف وتحفيز الشركات على الاستثمار في تطوير منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى ذلك، فإن دخول المستثمرين الأجانب يرفع من مستوى الاحترافية والشفافية، حيث إن المتطلبات المالية والقانونية للمستثمر الأجنبي عادة ما تكون أكثر صرامة، مما

تعلن هيئة السوق المالية فتح السوق المالية لجميع فئات المستثمرين الأجانب وتمكينهم من الاستثمار المباشر فيها ابتداءً من **1 فبراير 2026م**، وذلك بعد أن اعتمد مجلس الهيئة مشروع الإطار التنظيمي للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الرئيسية، لتصبح السوق المالية بجميع فئاتها متاحة لمختلف فئات المستثمرين من أنحاء العالم للدخول فيها بشكل مباشر.

الهدف

تهدف التعديلات المعتمدة إلى توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين الذين يجوز لهم الاستثمار في السوق الرئيسية، بما يدعم تدفق الاستثمارات ويعزز مستوى السيولة.

التعديلات التي تم اعتمادها:

إلغاء مفهوم "المستثمر الأجنبي المؤهل" في السوق المالية الرئيسية، بما يتيح لكافة فئات المستثمرين الأجانب الدخول إلى السوق دون الحاجة إلى استيفاء متطلبات التأهيل.

إلغاء الإطار التنظيمي لاتفاقيات المبادلة التي كانت تُستخدم كخيار لتمكين المستثمرين الأجانب غير المقيمين من الحصول على المنافع الاقتصادية فقط للأوراق المالية المدرجة، وإتاحة الاستثمار المباشر في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية.

المستثمرين الدوليين في السوق المالية
(بنهاية الربع الثالث لعام **2025م**)

أكثر من
590
مليار ﷼
حجم ملكية المستثمرين الدوليين

"دخول الأجانب يمثل فرصة لتعزيز رأس المال المتاح للشركات المحلية، مما يزيد من قدرتها على التوسع وتطوير المنتجات والخدمات، كما يشجع على الابتكار ويعزز من التنافسية المحلية والعالمية.

يشجع الشركات المحلية على تحسين حوكمة الشركات والالتزام بالإفصاح المالي الدقيق، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين المحليين أيضًا.

التدفقات المالية الأجنبية قصيرة المدى

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل المخاطر المحتملة، والتي من أبرزها تقلبات السوق، لاسيما إذا كانت التدفقات المالية الأجنبية قصيرة المدى، إذ لا يمكن أن يؤدي انسحاب الأجانب مع حدوث الأزمات المفاجئة سياسيةً كانت أو اقتصادية إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم مما يضر بلا شك بالاستقرار المالي ويؤثر على المستثمرين المحليين، إضافة إلى أن تركيز ملكية الأسهم في أيدي المستثمرين الأجانب ربما يقلل من قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية تتماشى مع أولويات الاقتصاد الوطني، مثل الاستثمار في قطاعات أساسية أو حماية صناعات محلية مهمة، كما أن ربط السوق المحلي بالأسواق العالمية يزيد من تعرضه للصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار السلع الاستراتيجية كالنفط والأزمات المصرفية أو تغييرات السياسات النقدية العالمية، ما يستدعي وجود آليات رقابية لمواجهة أي تأثير سلبي محتمل.

وتفاديًا لهذه المخاطر، فإن المملكة اتخذت مجموعة من الإجراءات الوقائية، لعل من أبرزها: تعزيز دور هيئة السوق المالية في مراقبة التدفقات الاستثمارية، ووضع قواعد صارمة لحماية المستثمرين المحليين، وتشجيع الاستثمار طويل الأجل عبر برامج مُحفزة، فضلاً عن تنويع محفظة الاقتصاد الوطني للحد من الاعتماد على قطاع واحد او قطاعات بعينها، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة التقلبات الخارجية.

دول نجحت في جذب المستثمرين الأجانب

وتشير عديد من التجارب الدولية إلى أن السماح بدخول الأجانب إلى الأسواق المالية يحتاج إلى توازن دقيق بين جذب الاستثمارات وحماية السوق المحلي، فمثلاً نجحت سنغافورة في جذب مستثمرين أجانب مع الحفاظ على استقرار السوق، وذلك من خلال وضعها حدود ملكية واضحة للأجانب مصحوبًا بتقديم حوافظ للاستثمارات طويلة الأجل، أما الهند فقد فتحت سوقها تدريجيًا مع فرض قيود على المضاربات قصيرة الأجل، ما ساعد في تقليل التذبذبات، بينما شهدت تركيا بعض التذبذبات نتيجة التدفقات المضاربية الأجنبية، إلا أنها تمكنت فيما بعد من ضبط السوق عبر آليات تنظيمية دقيقة كفرض نسب ملكية محددة للأجانب ومراقبة السوق بشكل دوري، وهذه التجارب الثلاث تؤكد أن وضع تنظيمات واضحة مع مراقبة مستمرة وتحفيز الاستثمارات طويلة الأجل، هي عناصر أساسية لتحقيق الفائدة القصوى من دخول الأجانب إلى أسواق الأسهم.

وبشكل عام، فإن دخول الأجانب يمثل من الناحية الاقتصادي فرصة لتعزيز رأس المال المتاح للشركات المحلية، ما يزيد من قدرتها على التوسع وتطوير المنتجات والخدمات، كما يشجع على الابتكار ويعزز

من التنافسية المحلية والعالمية، فزيادة المنافسة بين المستثمرين الدوليين والمحليين يدفع بالشركات إلى تحسين جودة المنتجات المقدمة وخفض التكاليف وزيادة الاعتماد على أساليب إدارة أكثر كفاءة، بما يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

خطوة استراتيجية نحو الانفتاح الاقتصادي

فيما يعزز دول المستثمرين الأجانب من الناحية المالية عمق السوق ويزيد حجم التداول، ما يسهل دخول مستثمرين جدد ويحد من فروق الأسعار ويجعل السوق أكثر قدرة على امتصاص الصدمات المالية، ومع ذلك، تتطلب هذه الفوائد إدارة دقيقة للتقلبات الناتجة عن التدفقات المضاربية قصيرة الأجل، لأن أي انسحاب مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية قد يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم، كما أظهرت بعض الأسواق الناشئة في التجارب السابقة، لذلك، فإن وضع آليات رقابية، مثل فرض نسب ملكية محددة، ومراقبة التداول اليومي، وتقديم الحوافز للاستثمارات طويلة الآجل أمر حيوي يحافظ على استقرار السوق.

وأخيرًا، يمكن القول إن السماح بدخول الأجانب إلى سوق الأسهم، الذي بدأ تنفيذه رسميًا في الأول من فبراير الماضي، يمثل خطوة استراتيجية نحو الانفتاح الاقتصادي وتعزيز الربط بالأسواق العالمية، فهو يوفر فرصة لجذب استثمارات كبيرة وزيادة السيولة ورفع مستويات الشفافية والحوكمة في الشركات المحلية، ومع ذلك، يجب التعامل بحذر مع المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق، والتحكم في نسب الملكية الأجنبية، وضمان القدرة على التدخل السريع عند حدوث أزمات مالية؛ فإن تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والمخاطر المالية سيكون العامل الأساسي لضمان نمو مستدام للسوق المحلي وحماية المستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المالي في مواجهة تحديات الأسواق العالمية. ■

أسواق
النفط

أين يتجه النفط؟.. عاصفة الضغوط وهدوء الفائض

الاقتصاد - هيئة التحرير

بوصفه أحد أهم السلع الاستراتيجية في العالم، يُعد النفط مرآة تعكس صحة الاقتصاد العالمي ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي بين الدول، ونظرًا لتشابك أسواقه مع مختلف القطاعات الإنتاجية وحساسيته العالية للتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، تخضع أسعاره لتأثير مجموعة واسعة من العوامل، كتطورات العرض والطلب، ومعدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب المستجدات السياسية التي قد تؤثر في أمن الإمدادات واستقرار الأسواق.

ومع بداية العام الجاري، أخذت تواجه أسواق النفط حالة من عدم اليقين، تداخلت فيها العوامل الاقتصادية والجيوسياسية مع قرارات المنتجين الكبار وتوقعات الطلب العالمي، وبرزت تساؤلات عديدة حول اتجاهات الأسعار ومدى قدرة السوق على امتصاص فائض المعروض، إضافة إلى تأثير السياسات النقدية والطاقوية على حركة الطلب.

ما بين الارتفاعات المحدودة والتراجع الطفيف

ففي مطلع العام الجاري، اتسمت حركة أسعار النفط بالتذبذب النسبي، حيث سجلت الأسعار ارتفاعات محدودة في بعض الجلسات، قابلها استقرار أو تراجع طفيف في جلسات أخرى، وتحرك خام برنت ضمن نطاق سعري ضيق، ما عكس حالة من الترقب في الأسواق العالمية، وبشكل عام يمكن أن يُعزى هذا الأداء إلى توازن نسبي بين المخاوف المتعلقة بفائض المعروض العالمي من جهة وتوقعات تحسن الطلب في بعض الاقتصادات الكبرى من جهة أخرى، علمًا بأن هناك من يرى بأن الأسواق بدأت تُعدِّل توقعاتها لمخاطر التوترات الجيوسياسية بأن يكون تأثيرها محدودًا في ظل وفرة المعروض، وذلك رغم ما تخلقه من حالة عدم يقين تؤثر - بلا شك - بشكل مباشر على الأسعار، وسلاسل الإمداد، واستقرار الاستثمارات العالمية.

فيما أعلنت وكالة الطاقة الدولية (IEA) من قدرة الفائض الكبير على الحد من تأثير التطورات الجيوسياسية على أسعار النفط، لافتةً إلى أن الفائض الكبير ربما يحدّ من قدرة التطورات الجيوسياسية أو أي تغيرات جانبية كدخول المصافي فترة الصيانة الخاصة بها، على دفع الأسعار إلى مستويات أعلى ما لم تحدث اضطرابات كبيرة في الإمدادات.

وقد أكدت أن المعروض العالمي من النفط خلال عام 2026م، سيظل يفوق الطلب بشكل واضح، مع توقع فائض للطلب يُقدّر بنحو 3.7 مليون برميل يوميًا تقريبًا، رغم توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2026م، إلى 930 ألف

> **وكالة الطاقة الدولية (IEA): المعروض العالمي من النفط خلال عام 2026م، سيظل يفوق الطلب بشكل واضح، مع توقع فائض يُقدَّر بنحو 3.7 مليون برميل يوميًا تقريبًا.**

> **استنادًا إلى تقديرات فائض المعروض العالمي، قد تبقى أسعار خام برنت أقل من مستوياتها خلال عام 2026م، مقارنة بعام 2025م، مع متوسط سعري معتدل ما بين 60-65 دولارًا للبرميل.**

برميل يوميًا، ارتفاعًا من تقديراتها السابقة البالغة 860,000 برميل يوميًا، كما عدلت الوكالة توقعاتها لنمو الإمدادات العالمية من النفط إلى 2.5 مليون برميل يوميًا، وهو ما يزيد قليلاً عن توقعاتها السابقة البالغة 2.4 مليون برميل يوميًا، كما ذكرت وكالة الطاقة أن إنتاج روسيا من النفط الخام ارتفع إلى 9.56 مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2025م، مقارنة بـ 9.0 مليون برميل يوميًا في نوفمبر من العام نفسه.

استمرار الإمدادات النفطية عند مستويات مرتفعة

وفي ظل تزامن هذا الأداء السعري مع مؤشرات على ضعف نسبي في الطلب، لا سيما في بعض الدول الصناعية، نتيجة استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وتشديد السياسات النقدية في عدد من الاقتصادات الكبرى؛ استمرت في المقابل الإمدادات النفطية عند مستويات مرتفعة، سواء من دول منظمة أوبك أو من المنتجين خارجها، وهو ما أسهم في تعزيز المخاوف من فائض المعروض، وانعكس ذلك على سلوك الدول المستهلكة، حيث اتجهت بعض الحكومات إلى خفض أسعار الوقود محليًا، مستفيدة من انخفاض الأسعار العالمية، في خطوة تهدف إلى تخفيف الأعباء عن المستهلكين ودعم النشاط الاقتصادي.

ووفقًا لتوقعات بعض البنوك الاستثمارية الكبرى مثل: (J.P. Morgan)، ربما تبقى أسعار خام برنت أقل من مستوياتها خلال عام 2026م، مقارنة بعام 2025م، مع متوسط سعري معتدل ما بين 60–65 دولارًا للبرميل، وذلك استنادًا إلى تقديرات فائض المعروض العالمي الذي سيستمر في الضغط على الأسعار.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، لا تزال التوترات المرتبطة ببعض مناطق الإنتاج، ولا سيما تلك المتعلقة بإيران، تشكّل عامل ضغط محتمل على الأسواق، في ظل تصاعد المخاوف بشأن أمن الإمدادات. ومع ذلك، فإن تأثير هذه التوترات على الأسعار ظل محدودًا حتى الآن، إذ لم تشهد الأسواق ارتفاعات حادة تعكس تسعيرًا كاملاً للمخاطر السياسية، وذلك في ظل استمرار فائض المعروض وقدرة المنتجين الآخرين على تعويض أي اضطرابات محتملة. ويشير هذا السلوك إلى أن التوترات الجيوسياسية، رغم حدّتها، لم تعد وحدها كافية لدفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة كما في فترات سابقة.

قرارات المنتجين الكبار عامل حاسم في توجيه الأسعار

وبالرجوع مرة أخرى إلى بداية العام الجاري، كانت قد بدأت ملامح أوضح تتشكل في سوق النفط، حيث برزت قرارات المنتجين الكبار بوصفها عاملاً حاسمًا في توجيه الأسعار، فقد أعلنت المملكة عن خفض ثالث على التوالي لأسعار البيع الرسمية لخامها المتجه إلى الأسواق الآسيوية، وهو ما يعد إشارة واضحة إلى وجود فائض في المعروض العالمي، إضافة إلى سعي المنتجين للحفاظ على حصصهم السوقية في ظل المنافسة المتزايدة، وهو ما انعكس على معنويات السوق، إذ عزز التوقعات باستمرار الضغوط على الأسعار في المدى القريب، كما يبدو واضحًا أن هذا التخفيض يعكس استراتيجية المنتجين للحفاظ على حصصهم السوقية، مع التأكيد على أن الأسعار ستظل تحت تأثير فائض المعروض رغم أي تقلبات جيوسياسية محتملة.

وعلى الرغم مما أظهرته تقارير وكالات الطاقة الدولية من تحسن نسبي في توقعات نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2026م، مدفوعًا بزيادة الاستهلاك في بعض الاقتصادات الناشئة وتحسن النشاط الصناعي والنقل، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافيًا لتعويض الزيادة المستمرة في الإمدادات، لاسيما من المنتجين خارج تحالف (أوبك بلص)، وقد أدت هذه الديناميكيات إلى استمرار حالة التذبذب وعدم اليقين في حركة الأسعار، وهو ما أكد عليه محللون في الأسواق المالية، معتبرين أن المخزونات العالمية، بخاصة الأمريكية، ستظل عاملاً مؤثرًا في تحديد اتجاه الأسعار خلال الفترة المقبلة.

ولا يمكن هنا إغفال التحركات على مستوى التدفقات التجارية العالمية، حيث عادت بعض الدول الآسيوية إلى زيادة مشترياتها من النفط، بما في ذلك النفط الروسي، في إطار البحث عن إمدادات مستقرة وبأسعار تنافسية، وهو ما يعكس البعد التجاري البحت لأسواق النفط، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع القيود الجيوسياسية لتنتج شبكة معقدة من العلاقات تؤثر مباشرة في حركة السوق، وبالتالي فإن الأسواق يبدو أنها تخطت مرحلة التسعير ضد المخاطر الجيوسياسية وحدها، وأن الأسعار أصبحت مرهونة أكثر بكمية المعروض والمخزونات العالمية.

ومن منظور تحليلي أوسع، يمكن القول إن أسواق النفط خلال شهري يناير وفبراير 2026م، ظلت خاضعة لثلاث قوى رئيسة تتمثل في فائض المعروض، والتوقعات المتباينة للطلب، وحذر المستثمرين في الأسواق المالية.

لا يمكن إغفال تأثير الأحداث الجيوسياسية المفاجئة

فقد أظهرت بيانات العقود الآجلة تراجعًا في نشاط المضاربة، ما يشير إلى أن المتعاملين يفضلون الانتظار إلى حين اتضاح الرؤية بشأن اتجاه السوق، كما تأثرت أسهم شركات الطاقة والخدمات النفطية بحالة التذبذب، في ظل عدم وضوح المسار السعري على المدى المتوسط.

أما على صعيد المستقبل، فتبدو السيناريوهات مفتوحة على عدة احتمالات؛ فإذا استمر فائض المعروض العالمي دون تخفيضات إنتاجية فعّالة، فمن المرجح أن تبقى الأسعار تحت ضغط، ما قد يشكل تحديًا لميزانيات الدول المعتمدة على عائدات النفط، أما في حال تحسن الطلب العالمي بوتيرة أسرع من المتوقع، فقد تشهد الأسعار انتعاشًا تدريجيًا وإن كان محدودًا، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين المنتجين، ولا يمكن إغفال تأثير الأحداث الجيوسياسية المفاجئة، إذ إن أي اضطراب في مناطق الإنتاج أو خطوط الإمداد قد يؤدي إلى تغيرات حادة وسريعة في الأسعار.

ويبقى أن أسواق النفط خلال شهري يناير وفبراير الماضيين عكست صورة معقدة لتوازن هش بين العرض والطلب، في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بعدم اليقين، ورغم المؤشرات الإيجابية المحدودة على صعيد الطلب، فإن وفرة المعروض واستراتيجيات التسعير التنافسية لا تزال تشكل عامل ضغطٍ رئيس على السوق، فالأسواق أصبحت أكثر اعتمادًا على المؤشرات الاقتصادية الفعلية مثل المخزونات والعرض الفعلي، فيما تقلّ أهمية التوترات السياسية على الأسعار في ظل استمرار فائض المعروض، ومن ثم، يبقى النفط سلعة استراتيجية تتطلب متابعة دقيقة للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية، نظرًا لما لها من تأثير بالغ في استقرار الاقتصاد العالمي ومسارات النمو في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ■

دبلوماسية المملكة الاقتصادية!

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

من أجمل وأهم الكتب التي صدرت العام الماضي 2025م، كتاب "الدبلوماسية الحضارية .. مفهومًا جديدًا"، الذي أصدرته منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، وهو عبارة عن أوراق علمية تتناول البنى التأسيسية لمفهوم هذه الدبلوماسية، قدَّم لها المدير العام للمنظمة، الدكتور سالم المالك، بتصدير مختصر مما جاء فيه أن هذا المفهوم "يعمد إلى بناء ناظم يعتمد قيم المشترك الحضاري الإنساني بوصفها قيما ذات قدرة على مجابهة حالات الصراع ثقافية المنشأ، ويستفيد في الوقت نفسه من الإمكانات المستجدة المتوافرة على صعيد الازدهار الاتصالي العالمي".

واستوحي من جملته "صعيد الازدهار الاتصالي العالمي" فكرة أو هدف "الازدهار الاقتصادي العالمي"، الذي تنشده المملكة التي قدمت نفسها خلال عقود من الزمن كدولة حضارية تسعى للخير والسلام وتبذل له الكثير من ثقلها السياسي حتى وصلنا إلى هذا العهد الزاهر، عهد الرؤية السعودية التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ووضعها ويشرف على تنفيذها بدقة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، الذي يقود حراكًا محليًا وإقليميًا وعالميًا لازدهار العالم، ويضم إضافة إلى الدبلوماسية الحضارية، كذلك الدبلوماسية الاقتصادية، عبر مبدأ النهوض بأنفسنا لمساعدة أو إلهام الآخرين للنهوض بأنفسهم.

فالدبلوماسية الاقتصادية، هي استخدام الدولة لمقدراتها وأدواتها الاقتصادية كـ(التجارة، الاستثمار، المساعدات، والقروض) لتحقيق مصالحها القومية وتوجيه سلوك الدول الأخرى، مما يسهم في دعم التنمية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الصادرات، وتشمل أنشطة متنوعة مثل: اتفاقيات التجارة الحرة، وفرض العقوبات، وتقديم الدعم الفني، وتهدف لتعزيز الأمن الاقتصادي.

واليوم، ونحن في فترة الاحتفاء والامتنان بمرور عشر سنوات على إطلاق رؤية 2030 عام 2016م، نرى هذه الدبلوماسية الاقتصادية واقعًا يُشار له بالبنان، فمع النتائج التي حققتها الرؤية ازدادت قوة الاقتصاد السعودي بالتنويع، وزادت إمكانات الاستدامة المالية، ووضعت الأسس المهمة لتنفيذ استراتيجيات قطاعية آتت أُكلها قبل حينها المستهدف في كثير من الحالات، مع كل هذا التطور الداخلي كان هناك واقع يزداد ثبوتًا ونموًا لمكانة المملكة كدولة مسؤولة ومؤثرة دوليًا من الجانبين الاقتصادي والمالي، إضافة إلى تأثيرها السياسي السابق كقائدة للعالمين الإسلامي والعربي.

وترتكز الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة على ثقلها الاقتصادي كعضو ناجح وفاعل في مجموعة العشرين، وكقائد لاستقرار أسواق، ودولة متقدمة في مؤشر التنمية البشرية، ورئيسة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي، وعضو في المجلس الوزاري لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وأيضًا تم اختيار الرياض لتكون مقرًا لأول مكتب إقليمي لصندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط لمكانتها وتأثيرها الاقتصادي.

ولعل من أهم ملامح هذه الدبلوماسية قيادة المملكة مع صندوق النقد الدولي ملف اقتصادات الأسواق الناشئة عبر مؤتمر سنوي يقام في العلا لهذه الاقتصادات يُعدُّ اليوم المنصة الأهم بالنسبة لهم لمناقشة تحدياتهم وتطلعاتهم، وقد انتهى مؤخرًا بمبادرات وتوصيات مهمة حرصت المملكة على إيصالها لهذه الاقتصادات لتواصل النمو، وتحل إشكالاتها التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالاقتصاد وتصبح جزءًا أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي عبر استثمار ميزاتها النسبية واستغلال الفرص.

والحراك السعودي كثير ومتنوع ومنه قيادة ملفات عبر مؤتمرات عالمية أصبحت خاصة بالمملكة مثل مؤتمر التعدين الدولي، ومؤتمر العمل الدولي، وغيرها كثير، وكل ذلك من أجل تعزيز العمل والتعاون الدوليين، والإسهام في إيجاد حلول لتحديات الاقتصاد العالمي في ظل المتغيرات المتسارعة وبما يعود بالمنفعة على الجميع، وبالطبع على الاقتصاد الوطني. ■

الذهب والفضة يخطفان الأضواء من "وول ستريت"

تحليل جو الهوا

خطفت حركات أسعار الذهب والفضة اهتمام المستثمرين، حتى أصبحت الأكثر متابعة في القنوات الاقتصادية، وتهافت الأفراد في القارة الآسيوية على المعدن الأصفر، وعلى الشقيقة الصغرى "الفضة" بشكل غير مسبوق، حتى تصدرت مشاهد طوابير الشراء عناوين الأخبار.

ومن المعروف أن المستثمر الآسيوي وبالتحديد الموجود في الصين والهند يُفضل الشراء الفعلي والتخزين، وهذا شائع كثيرًا في الهند والصين.

بدايةً في مرحلة صعود الذهب واختراقه مستويات الـ 5 آلاف دولار بشكل سريع وخاطف، فاجأ فيه توقعات كبرى البنوك العالمية والتي اضطرت أن تُعيد حساباتها وتعدل من أهدافها، وكان هذا الاتجاه الصاعد تلقى دعمًا كبيرًا من عدة عوامل أبرزها مشتريات البنوك المركزية في السنوات الماضية، والتي كانت تصل إلى 1000 طن متري ومن السياسة النقدية بشأن خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تصاعد كبير في التوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى حروب التعريفات الجمركية بين الحين والآخر.

وبالعودة إلى حركة أسعار الذهب والفضة سألقي الضوء على الحركة الكبيرة التي حصلت فيها أرقام غير مسبوقة. بداية يجب أن ننتبه إلى أن سلوك أسعار الفضة تاريخيًا، يتميز عادة بالتقلبات الحادة، وأثبت ذلك عند أول تصحيح رئيس سجله في اليوم الأخير من شهر يناير الماضي.

وكان التراجع عنيفًا وسط ذهول المتداولين، وسجل أكبر سقوط يومي في تاريخ أسعار الفضة مسجلاً أكثر من 30%، بعد ارتفاعات عامودية متتالية، ولأن صعود الأسعار كان بهذا الشكل، أتت ردة الفعل

على طريقة انفجار هبوطي، في المقابل لو كانت الارتفاعات تتشكل مع إيقاعات صاعدة، كان ذلك أفضل للمتداولين وفي هذه الحالة لم نكن لنرى خسائر فادحة بينهم، بعد التهافت الكبير على عقود الفضة والذي حصل مع رافعة مالية كبيرة.

والارتفاع الذي حصل لم يحترم أي من الاعتبارات من الناحية الفنية، وعلى سبيل المثال: لا التداول على مدى الـ 4 ساعات أو على الإطار اليومي ولا حتى الأسبوعي.

كان صعودًا مستمرًا أذهل فيه حتى المحللين الذين لديهم خبرة طويلة في تداول المعادن، وصرحوا بأنهم لم يروا طوال خبرتهم الطويلة هذا السلوك التصاعدي.

الصعود لم يأخذ بالاعتبار أي مقاومات على المدى القصير أو على المدى المتوسط، متجاهلاً خطوط الاتجاه وموجات اليوت ونسب فيبوناتشي وصولاً إلى الشموع اليابانية والمؤشرات الفنية، وكان بمثابة صعود فقط، حتى وصل الاعتقاد بأن السوق فقط شراء، وليس هناك عرض وطلب، وأن السوق هو اتجاه واحد فقط، وعندما تحقق هذا الشعور في الأسواق.. (هنا أتى التصحيح وانفجرت الأسعار بشكل دراماتيكي).

والمضاربات التي يقوم بها كبار التجار في الصين، والتهافت القوي على الفضة والذهب من قبل المستثمرين يلعب دورًا كبيرًا في التقلبات الحادة التي تشهدها هذه المعادن.

وعلى جبهة أخرى، حقق السوق الأمريكي إنجازًا تاريخيًا بعد وصول مؤشر "الداو جونز" الصناعي إلى مستويات الـ 50 ألف نقطة لأول مرة على الاطلاق.

وقد أتى ذلك بعد رحلة طويلة جدًا على مدى 140 سنة منذ تأسيس المؤشر؛ إذ كلفت رحلة الصعود إلى 50 ألف نقطة المؤشر 140 سنة، تخللها الكثير من الانهيارات ولعدة مرات ما يسمى "الإثنين الأسود" و"الثلاثاء الأسود" و"الخميس الأسود" وعدد من الأزمات المالية والاقتصادية أبرزها الكساد الكبير، الذي ضرب الولايات المتحدة عام 1929م.

في المقابل وإذا نظرنا إلى الرسم البياني، نجد أن الصعود من 20 ألف إلى 50 ألف نقطة استغرق 9 سنوات فقط، والافت للنظر أن المؤشر صعد من 20 ألفًا إلى 30 ألف نقطة في 3 سنوات من عام 2017م، إلى عام 2020م، بالرغم من وصوله إلى مشارف 30 ألفًا، في مرحلة أولى إلى 29555 نقطة في فبراير من عام 2020م، قبل أن ينهار بحوالي 11 ألف نقطة بعد انفجار أزمة كورونا، ولكنه ما لبث أن عاد في 8 أشهر وحذف جميع خسائره وقفز فوق مستويات الـ 30 ألف نقطة في شهر نوفمبر من العام نفسه.

ومن 30 ألفًا إلى 40 ألف نقطة استغرق الأمر حوالي 4 سنوات، أما من 40 ألفًا إلى 50 ألف نقطة لم يحتاج المؤشر إلا عام ونصف فقط ليحقق هذا الرقم التاريخي وتخلل ذلك هبوط عنيف عقب فرض الرئيس الأمريكي "تعريفات يوم التحرير" المتبادلة، بنسبة أساسية 10% على معظم الواردات العالمية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الاتجاه الصاعد الطويل، كانت أسهم التكنولوجيا العملاقة أن كنا نتحدث أثناء فترة جائحة كورونا والإقبال الكثيف عليها، أو في الفترة الماضية مدعومة بالإنفاق الرأسمالي القياسي على مشاريع الذكاء الاصطناعي، الذي بدأت الشركات تتسابق بقوة على إعلانها، وأدى ذلك إلى اختلاف في الرأي بين كبار المستثمرين منهم من يعتبر أن الأسواق تواجه فقاعة كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومنهم لا يرى أي فقاعة على الاطلاق في هذا المجال، وأبرز هذه الشخصيات هو لاري فينك رئيس شركة "بلاك روك"، أكبر مدير أصول في العالم مع أكثر من 14 تريليون دولار.

خلاصة الأمر: 140 سنة كانت كفيلة بصعود مؤشر "الداو جونز" الصناعي إلى 50 ألف نقطة، والسؤال الآن، من 50 ألف إلى 100 ألف نقطة، كم ستستغرق الرحلة؟ ■

10
0.1098

كهرباء الصنبور!

الاقتصاد - هيئة التحرير

"كل شيء يبدأ بالماء ..." بهذه الحقيقة البسيطة تشكَّلت حكاية الحياة على الأرض. فمنذ فجر التاريخ، كان الماء شريان الوجود للكائنات الحية، وركيزة أساسية لاستمرار البشر في أدق تفاصيل يومهم؛ من الشرب والنظافة، إلى ريّ الحقول وإنتاج الغذاء.

ومع هذا الاعتماد المتجذِّر، لم يتوقف دور الماء عند كونه عنصرًا للحياة فقط، بل امتد ليصبح مصدرًا محتملاً للطاقة، فإلى جانب محطات الطاقة الكهرومائية المعروفة، تخفي أنابيب المياه المنزلية طاقة كهربائية هائلة لاتزال غير مستغلة، رغم ما تمتلكه من إمكانات قادرة على إحداث فرق حقيقي في مستقبل الطاقة.

النموذج الأولي للتوربين المصنع من قبل شركة "فورتيكال" وبالتعاون مع شركة "تسلا"

ولعل هذا ما دفع الباحث الإندونيسي المتخصص في الهندسة الكهربائية "رزقي نولياس أحمد"، المحاضر في الجامعة المحمدية سوراكارتا، إلى استكشاف إمكانات الطاقة المتجددة الكامنة في شبكات المياه المنزلية، مؤكدًا أهمية توليد الكهرباء من الطاقة المهدرة في مياه الصنبور المنزلية، وقال: "كنت أعيش في قرية، حيث يتدفق الماء مباشرةً من النبع، فيتدفق باستمرار، وإذا أُغلقت الصنابير أو الأنابيب، فقد تنكسر، ومن خلال هذا النبع المتدفق، رأيت الإمكانات الكامنة للطاقة الكهربائية في المياه الوفيرة التي تتدفق عبر أنابيب المنازل، في الواقع، يمكننا تسخيرها لتوليد الكهرباء، الأمر يتعلق فقط بالكفاءة وكيفية معالجتها لتحقيق الطاقة المطلوبة".

واستخدم "نولياس" مولدًا توربينيًا صغيرًا مُدمجًا مُثبتًا في شبكة الأنابيب، حيث يعمل الجهاز باستخدام تدفق المياه لتدوير التوربين وتوليد الكهرباء، مشيرًا إلى إحدى مزايا هذا المولد الصغير هي سهولة تركيبه على أنابيب المياه الموجودة بالفعل، وأوضح أن هذا التوربين لديه القدرة على توليد 3.25 واط من الطاقة الكهربائية بقدرة 14 فولت، وبكفاءة تصل إلى 90% لكل صنبور، مشيرًا إلى أنه لتشغيل المولد بتدفق المياه، يلزم حد أدنى لتصريف المياه يبلغ 0.025 لتر في الثانية، وأن هذه الطاقة مناسبة لشحن البطاريات وتشغيل مصابيح الليد.

مايكل فاراداي

منافسة الطاقة المتجددة

ويشبه توليد الكهرباء من مياه الصنبور المتدفقة السدود الكبيرة، ولكن على نطاق أصغر، فالكهرباء المُولدة من الماء تمثل أكثر من 20% من إجمالي الكهرباء المنتجة عالميًا، وتتزايد هذه النسبة يوميًا نظرًا لفوائد استخدام الماء، فالماء مورد طبيعي متجدد، لذا فهو يُعاد توليده باستمرار، خلال عملية توليد الكهرباء، ثم يُستخدم الماء لتشغيل التوربينات، وفي نهاية استخدامه، يُعاد إلى مجرى النهر مرة أخرى، كما أنها طاقة نظيفة ومستدامة لأنها لا تُنتج مواد أو غازات تُلوث البيئة.

وذكر الباحث في جامعة ألبرتا بكندا "لاري كوستيوك"، أن كهرباء الصنبور تُعد أول طريقة جديدة لتوليد الكهرباء منذ أكثر من 180 عامًا، وكانت على يد العالم البريطاني "مايكل فاراداي" عام 1839م، مضيفًا: "عندما أخذنا حقنة من الماء وضغطناها عبر المرشح، حصلنا على طاقة كافية لإضاءة مصباح كهربائي، فكلما زاد ضغط الحقنة، زادت الفولتية الناتجة"، مشيرًا إلى أن هذه التقنية قد تنافس طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وتابع: "عند ضغط الماء في الأنابيب، التي يقلّ سُمك كل منها عن عُشر سُمك شعرة الإنسان، تولّد تيار كهربائي صغير يسري على طول الأنبوب، ولإنتاج تيارات كهربائية أكبر، حاولنا دفع الماء عبر مُرشّح مياه زجاجي يحتوي على آلاف القنوات الضيقة المُتراصة جنبًا إلى جنب".

"20% حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي الطاقة المولدة عالميًا وكهرباء الصنبور أحدث التقنيات.

"فريق بحثي في جامعة ألبرتا الكندية يبتكر طريقة لتوليد الكهرباء من مياه الشرب دون الحاجة لتوربين.

"توربين مياه في كندا قادر على توليد كهرباء تكفي لتزويد 25 منزلًا وفائض سنوي 30 ألف دولار.

وأشار إلى أن هذه الطريقة لا تحتاج إلى توربين لتوليد الكهرباء، حيث ينتج التيار الكهربائي نتيجة لتأثير يحدث داخل الأنابيب الزجاجية، فعند ملئها بالماء، تُغسل الأيونات الموجبة الشحنة الموجودة داخلها، تاركةً شحنة سالبة طفيفة على سطح الزجاج، وعندما يُدفع الماء داخل الأنبوب، يتنافر السطح مع الأيونات السالبة الشحنة الموجودة في الماء، بينما تنجذب الأيونات الموجبة الشحنة إلى داخل الأنبوب، والنتيجة هي تدفق صافٍ للأيونات الموجبة الشحنة، مما يُولّد تيارًا كهربائيًا، وقال خبير الهندسة الدقيقة في "إمبريال كوليدج" "أندرو هولمز"، إن هذا النوع من الأنظمة يُمكن استخدامه لاستخلاص الطاقة من البيئة، حيث توجد بالفعل تدفقات مائية سريعة.

توربين تسلا الهجين

وأعلنت شركة "فورتيكال"، المتخصصة في تطوير التقنيات الصديقة للبيئة، بالتعاون مع شركة "تسلا"، عن النموذج الأولي لتوربينها الذي يُولّد الكهرباء عند استخدام مياه الصنبور في المنزل، حيث يحول التوربين الهجين الطاقة الحركية الناتجة عن تدفق الماء إلى كهرباء، حيث يُمكّن أصحاب المنازل من توليد الكهرباء في كل مرة يغسلون فيها الأطباق، أو يستحمون، أو يغسلون الملابس، أو يغسلون السيارات، أو يسقون الحديقة، أو يستخدمون المرحاض، حيث يستطيع التوربين إنتاج 120 واط من الكهرباء من مياه الصنبور المنزلية.

وذكر مؤسس الشركة، "كلايد إيغاراشي": نظرًا لانتشار المياه الجارية في المنازل حول العالم، يُتوقع أن يُحدث توربين "فورتيكال" تأثيرًا كبيرًا، وبما أن معظم المنازل تستخدم بالفعل صمامات تخفيض الضغط لتنظيم ضغط المياه من الشبكة الرئيسة إلى المنازل، فإن التوربين قادر على أداء هذه الوظيفة مع توليد الكهرباء في الوقت نفسه، وهذا يعني عدم وجود زيادة في التكاليف لشركات المياه، بينما سيستفيد سكان المنازل من توليد الكهرباء باستخدام المياه بشكل طبيعي.

توربين لتوليد الطاقة في مدينة "هاليفاكس" كندا

توليد الطاقة من شبكات المياه لشركة "لوسيد إنرجي" في مدينة "بورتلاند" بولاية أوريغون الأمريكية

مدينة تستخدم كهرباء أنابيب المياه

وتُعد "هاليفاكس"، عاصمة مقاطعة نوفا سكوشا الواقعة على الساحل الشرقي، أول مدينة في كندا تستغلّ الطاقة المُستمدة من أنابيب المياه، ففي مشروع تجريبي يعود إلى عام 2014م، قامت المدينة بتركيب توربين، وهو عبارة عن مضخة مياه تعمل في الاتجاه المعاكس، داخل أنبوب واحد في إحدى ضواحي المدينة، ومنذ ذلك الحين، يُولّد هذا التوربين (عمره الافتراضي 40 عامًا)، الذي تبلغ قدرته 31 كيلوواط، ما يكفي من الكهرباء سنويًا لتزويد 25 منزلاً بالطاقة، ويبيع الفائض إلى الشبكة مقابل حوالي 30 ألف دولار سنويًا.

وقال مسؤولو شركة المياه في "هاليفاكس": "نعتقد أن هذه التقنية تتمتع بإمكانات هائلة، وعلى نطاق أوسع، قد يكون لها تأثير كبير جدًا"، وأشاروا إلى وجود كمية كبيرة من الطاقة بالفعل في شبكة توزيع المياه البلدية، حيث إنها مورد متجدد باستمرار ويتدفق باستمرار.

ويعتمد هذا النظام عادةً على صمامات تخفيض الضغط التي تستخدم الاحتكاك لتحرير الطاقة الزائدة على شكل حرارة، ويتم استخلاص هذه الطاقة بتمرير الماء عبر توربين، المصنّع من قبل شركة "رينتريسيتي" الأمريكية، الذي يحتاج إلى قليل من الصيانة، وقال "فرانك زاماتارو"، المسؤول بالشركة، إن هذه التقنية صُممت في الأصل كوسيلة لتوليد الطاقة في حالات الطوارئ باستخدام أبراج المياه في مدينة نيويورك الأمريكية، مشيرًا إلى أن حوالي 75% من أنظمة المياه البلدية في أمريكا الشمالية تتمتع بالظروف المناسبة للتركيب، من حيث التدفق الكافي والضغط الناتج عن الجاذبية عندما يكون مصدر المياه على ارتفاع عالٍ (مثل الجبال أو الأبراج)، ويكمن التحدي، في رغبة البلديات والمصانع في استخدامه، خاصةً أنه يغطي تكلفته في فترة وجيزة.

خفض تكاليف الطاقة

كما تستخدم مدينة "بورتلاند" بولاية أوريغون الأمريكية، تقنية توليد الطاقة من شبكات المياه، وقد حصلت شركة "لوسيد إنرجي"، المتخصصة في تطوير أنظمة توليد الطاقة الكهربائية من خلال حلول مبتكرة، على براءة اختراع لهذه التقنية، حيث تكفي الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء باستخدام المياه المنقولة عبر الأنابيب لتزويد ما لا يقل عن 150 منزلاً بالكهرباء.

ولا تستخدم الشركة تقنية أنابيب المياه لتوليد الكهرباء فحسب، بل تستخدمها أيضاً في مشاريع أخرى، منها استخدام الأنابيب لتزويد أعمدة الإنارة وغيرها من نقاط الإضاءة في المدن بالطاقة، مما يُسهم في خفض تكاليف التشغيل، كما تمكن هذه التقنية الشركات والمدن من خفض تكاليف الطاقة، لا سيما تلك التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، فضلاً عن مراقبة التسريبات وجودة المياه، مما يُحسّن إدارة المياه والبنية التحتية.

وتستخدم مدينة "ماونت فيرنون"، في مقاطعة سكاجيت بولاية واشنطن الأمريكية، مولدًا كهرومائيًا داخل الأنابيب منذ عام 2020م، مما مكّنها من تعويض تكاليف محطة الضخ، حيث يعمل المولد لمدة 20 ساعة يوميًا، بقدرة إنتاجية مابين 16 – 18 كيلو واط، وذكر مسؤولو خدمات

المرافق العامة، أن هذه التقنية نجحت في خفض حوالي 1000 دولار من تكاليف المرافق الشهرية، وأنها ستُغطي تكلفتها في غضون ثماني سنوات تقريبًا، مشيرين إلى أنه جاري العمل على خطط لاستخدام الطاقة الكهرومائية المُستخرجة من مياه الشرب لتلبية احتياجات الطاقة الأخرى في المناطق المحيطة وخاصةً المدارس.

34 واط لكل لتر من المياه

وذكر الباحث المتخصص في التكنولوجيا "فالديمار ميديروس"، أن تقنية تحويل مياه الصنبور إلى كهرباء مطبقة أيضًا في البرازيل، حيث يتم نقل المياه عبر الأنابيب من الشوارع إلى خزانات المياه المنزلية، وللاستفادة من هذه الطاقة، تخضع المياه أولاً لعملية ضغط كبير، وعندما يصل ضغط الماء إلى المستوى المطلوب، يتم تركيب توربين صغير على الأنبوب، بالقرب من مكان عوامة خزان المياه، ويتم توصيل أسلاك كهربائية ومحول كهربائي بهذا التوربين، مما يسمح بتحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية، مشيرًا إلى أنه هذه التقنية قادرة على توليد ما يصل إلى 34 واط من الطاقة لكل لتر من المياه.

محطة طاقة نووية كبيرة

وتأتي الجهود المبذولة للحصول على الطاقة الكهرومائية من صنبور المياه بعد تجارب عديدة أجراها الباحثون وساعدتهم على الوصول إلى المرحلة الراهنة، وهذا هو الحال مع "إيزي هايدرو"، وهي شركة إيرلندية ناشئة أسسها "دانييلي نوفارا"، بعد تخرجه من معهد الابتكار والتكنولوجيا الأوروبي.

وأشار "نوفارا" إلى أن استخلاص الطاقة الكهرومائية من مياه الشرب يُعدّ طريقة ممتازة لاستعادة الطاقة، لأن الضغط الزائد يتبدد عادةً على شكل حرارة وضوضاء، لذا، يُعد استغلاله لتوليد الطاقة خيارًا عمليًا وصديقًا للبيئة، خاصةً القطاعات كثيفة الاستهلاك للمياه، مثل صناعة الأغذية والري والتعدين، حيث تمتلك هذه القطاعات بالفعل شبكات أنابيب واسعة مناسبة لإضافة توربينات مصغرة.

وأضاف أن توربين واحد لديه القدرة على إنتاج 600 كيلوواط من الطاقة، أي ما يكفي لتغطية احتياجات 300 أسرة، وعند دراسة إمكانية توليد الطاقة الكهرومائية من مياه الشرب داخل الاتحاد الأوروبي وحده، وأوضح أن التقنيات التي توفرها شركته قادرة على توليد 2 جيجاوات من الطاقة إذا تم تركيبها داخل جميع الأنابيب، وهو ما يعادل إنتاج محطة طاقة نووية كبيرة. ■

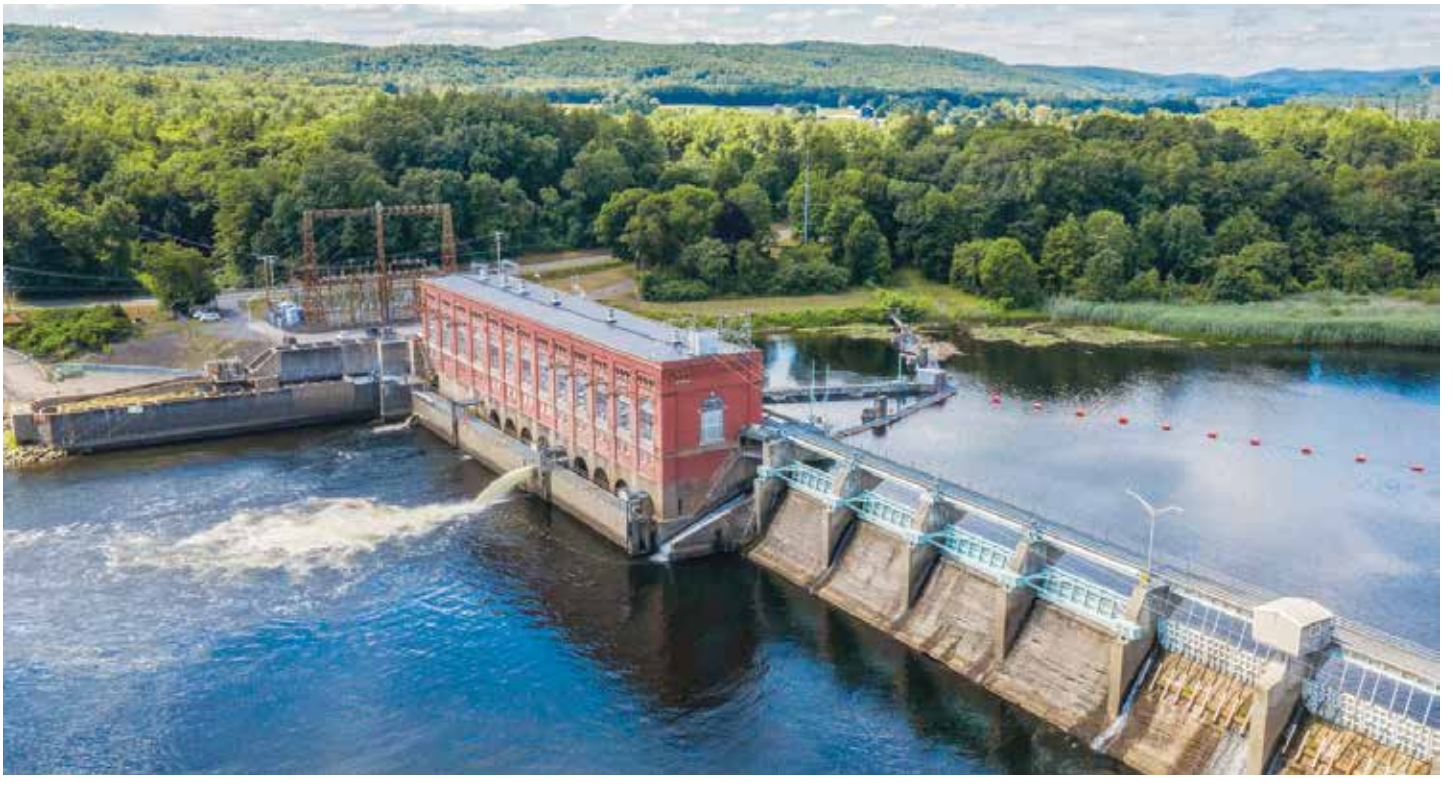

تستخدم مدينة "ماونت فيرنون"، في مقاطعة سكاجيت بولاية واشنطن الأمريكية، مولدًا كهرومائيًا داخل الأنابيب

كريبتف

الغاز الاصطناعي

الغاز الاصطناعي.. طاقة جديدة من قلب الابتكار

الاقتصاد - هيئة التحرير

في عالمٍ لا يتوقف بحثًا عن الطاقة، تبدأ الحكاية من غازٍ لا يُرى بالعين المجردة، لكنه يقف خلف كثير مما يُحرّك حياتنا اليومية، إنه الغاز الاصطناعي، ذلك المزيج الذكي من الغازات، الذي لم يعد مجرد نتاج صناعي، بل حجر الأساس لصناعات تشكّل عصب الاقتصاد العالمي، فمنه تُصنع الأمونيا التي تُخصّب حقول الزراعة، والميثانول الذي يغذّي وسائل النقل وسلاسل التصنيع، كما يفتح الباب واسعًا أمام إنتاج الهيدروجين وأنواع متقدمة من الوقود الاصطناعي.

ومع تصاعد التحديات البيئية، يبرز الغاز الاصطناعي كأحد الحلول الواعدة لخفض انبعاثات الكربون، وتنويع مصادر الطاقة، ودعم مسار الاستدامة نحو مستقبل أكثر توازنًا بين متطلبات التنمية وحماية الكوكب.

ويتكون الغاز الاصطناعي من الهيدروجين وأول وثاني أكسيد الكربون، والميثان، والنيتروجين، وبخار الماء، بالإضافة إلى هيدروكربونات ومركبات قابلة للتكثيف، ويتم إنتاجه من خلال عمليات كيميائية باستخدام النفايات والفحم والكتلة الحيوية، ويعتبر متعدد الاستخدامات، إذ يُمكن استخدامه ليس فقط بشكله الأصلي، بل أيضًا لفصل وتنقية عناصر أخرى مثل الهيدروجين والميثانول.

خفض انبعاثات الكربون في مختلف القطاعات

ويُمكن استخلاص الغاز الاصطناعي من مصادر الوقود التقليدية، وبالتالي يُمكنه دعم انتقال العالم من هذه المصادر إلى الكتلة الحيوية والنفايات والطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، وهذا بدوره يُسهم في خفض انبعاثات الكربون في مختلف القطاعات، ويدعم الانتقال إلى نظام طاقة ذي انبعاثات كربونية أقل، كما أن إمكانية استخدام البنية التحتية القائمة ستُقلل من انقطاعات إمدادات الطاقة خلال هذه المرحلة الانتقالية، ونظرًا لهذا الدور المحوري في التحول الطاقي، يُتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الاصطناعي في السنوات القادمة.

وبلغت قيمة السوق العالمية للغاز الاصطناعي ومشتقاته نحو 221 مليار دولار في عام 2023م، ومن المتوقع أن تصل إلى 412 مليار دولار بحلول عام 2035م، مسجلةً نموًا قويًا بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9.2% خلال الفترة نفسها، كما سجل حجم السوق نحو 267 مليون متر مكعب قياسي/ساعة في عام 2025م، ومن المتوقع أن يصل إلى 575 مليون متر مكعب قياسي/ساعة بحلول عام 2032م، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره 11.6%.

وثمة توقعات بأن يُسهم تزايد الطلب على أنواع الوقود البديلة الأنظف في دفع نمو سوق الغاز الاصطناعي، كما أن الدعم

412 مليار دولار حجم سوق الغاز الاصطناعي بمعدل نمو سنوي 9.2% بحلول عام 2035م.

نمو متوقع لسوق الغاز الاصطناعي في الولايات المتحدة بقيمة 13 مليار دولار في 2035م.

الحكومي المتزايد لمبادرات الطاقة النظيفة، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية ومعايير محفظة الطاقة المتجددة، من شأنه تحفيز الاستثمارات في تقنيات الغاز الاصطناعي، مما يُعزز توسع السوق، علاوةً على ارتفاع الطلب على مواد كيميائية مثل الميثانول والأمونيا، وتطوير تقنيات التغويز، بما في ذلك خفض تكاليف إنتاج الغاز الاصطناعي.

طلب متزايد في الولايات المتحدة

وتشير تقديرات دولية إلى أن حجم سوق الغاز الاصطناعي في الولايات المتحدة بلغ 9 مليارات دولار عام 2025م، مع توقعات بأن يصل إلى حوالي 13 مليار دولار عام 2035م، مسجلاً معدل نمو سنوي مُركب قدره 3.6% خلال الفترة (2025م- 2035م)، وأن السوق تستعد للنمو مدفوعة بالطلب المتزايد على حلول الطاقة النظيفة.

وتعمل وزارة الطاقة الأمريكية من خلال برامج أنظمة التغويز على تطوير تصاميم معيارية مرنة ومبتكرة، لتحويل أنواع مختلفة من الفحم المحلي ومزيج الفحم مع الكتلة الحيوية والنفايات الصلبة البلدية والبلاستيك المُعاد تدويره إلى غاز اصطناعي نظيف، وذلك لزيادة إنتاج الكهرباء والمواد الكيميائية عالية القيمة والهيدروجين ووقود النقل وغيرها من المنتجات بتكلفة منخفضة لتلبية احتياجات السوق، بالإضافة إلى تقنيات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وأطلقت شركة "إير برودكتس" الأمريكية، المتخصصة في بيع الغازات والمواد الكيميائية للاستخدامات الصناعية، مؤخرًا، منشأة جديدة لإنتاج الغاز الاصطناعي في ولاية تكساس، مستخدمةً تقنية التغويز المتقدمة لتوفير مشتقات هيدروجين أنظف للوقود الصناعي، مما يعزز سوق الطاقة المحلي، كما وسعت شركة "ليندي بي إل سي"، أكبر مورد للغازات الصناعية في العالم، مصنعها لمشتقات الغاز الاصطناعي في ولاية لويزيانا، مع دمج تقنية احتجاز الكربون، مستهدفةً إنتاج الميثانول وإضافته إلى المواد الكيميائية المستدامة في ظل تزايد الطلب في الولايات المتحدة، وأعلنت شركة "إكسون موبيل" عن تحديثات لعملياتها في مجال الغاز الاصطناعي على ساحل الخليج الأمريكي، مع التركيز على مشتقات مثل ثنائي ميثيل الإيثر لتوليد الطاقة وإنتاج الأسمدة.

منشأة الغاز الاصطناعي لشركة "إير برودكتس"

منشأة الغاز الاصطناعي لشركة "ليندي بي إل سي"

منشأة الغاز الاصطناعي لشركة "إكسون موبايل"

توليد الطاقة والصناعة في أوروبا

وثمة توقعات بأن يسجل سوق الغاز الاصطناعي في دول الاتحاد الأوروبي معدل نمو سنوي مركب يزيد على 7% بحلول عام 2030م، بسبب مرونة المواد الأولية لإنتاج هذا الغاز والطلب المتزايد على الكهرباء، لكن التمويل وارتفاع رأس المال المستثمر قد يؤثران على نمو السوق في المدى القريب، وأن ألمانيا قد تهيمن على السوق وتشهد أسرع معدل نمو سنوي، في استخدام الغاز الاصطناعي في صناعات الأمونيا والأسمدة بشكل رئيس.

ويعمل مشروع "سبوت لايت" الأوروبي على التوسع في استخدام الغاز الاصطناعي لخفض الانبعاثات الكربونية وتوليد الطاقة والصناعة، من خلال تطوير جهاز ضوئي لتحويل غاز ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين الأخضر، إلى غاز اصطناعي باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك لاستخدامه كمادة أولية لإنتاج وقود الميثانول، حيث سيمكن هذا المشروع دول الاتحاد الأوروبي من تقليل اعتمادها على الدول والمناطق غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إمدادات الطاقة.

وفي بلجيكا، تقوم شركة "إيمرز" الرائدة في إنتاج الكربون الأسود (المكون الأساسي لتصنيع بطاريات الليثيوم أيون)، بإنتاج كميات هائلة من الحرارة، من خلال إنتاج الغاز الاصطناعي، اعتمادًا على تقنية ذكية تُعرف باسم "استعادة الطاقة"، وتوليد طاقة كهربائية مخطط لها تزويد نحو 40 ألف منزل بالطاقة، إذ يتم إنتاج الغاز الاصطناعي خلال عملية تصنيع الكربون الأسود، ثم تحويله إلى بخار لتوليد الكهرباء.

مشروع "تغويز الفحم" الهندي

وتعمل الحكومة الهندية على مشروع "تغويز الفحم"، ضمن خططها لتحقيق الاستدامة والانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال تقديم حزمة حوافز أكبر بكثير من الخطة الحالية البالغة 85 مليار روبية (حوالي 937 مليون دولار)، في إطار تحقيق هدفها المتمثل في إنتاج 100 مليون طن من الغاز الاصطناعي بحلول عام 2030م، باعتباره وسيلة لتعزيز أمن الطاقة من خلال تقليل واردات الغاز الطبيعي والنفط الخام والأسمدة، فضلاً عن إنشاء سلاسل قيمة صناعية جديدة في المناطق الغنية بالفحم، كما يُنظر إليه كمسار انتقالي يدعم فرص العمل في قطاع الفحم ويُمكّن من التحول التدريجي نحو تقنيات أقل انبعاثًا.

ويتم احتجاز الكربون وتخزينه وتقديمه كأحد أهم حلول أزمة المناخ، إلا أن هذه التقنية تعد مكلفة وكثيفة الاستهلاك للطاقة، إذ تتراوح تكلفتها بين 125 و335 دولارًا للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون، وللمقارنة، تُصدر الولايات المتحدة وحدها ما يقارب 13 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون يوميًا، إضافةً إلى ذلك، لا يزال تخزين ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض لفترات طويلة أمرًا مثيرًا للجدل، نظرًا لعدم وضوح آثاره على المدى البعيد، ومن هذا المنطلق، نجح باحثون في جامعة كامبريدج البريطانية، في ابتكار تقنية لتحويل ثاني أكسيد الكربون المُستخرج إلى غاز اصطناعي، يُمكن استخدامه لإنتاج وقود اصطناعي.

وقال رئيس الفريق البحثي، البروفيسور "إروين رايزنر": "بغض النظر عن التكلفة وكثافة استهلاك الطاقة، تُوفّر تقنية احتجاز الكربون وتخزينه ذريعةً لمواصلة حرق الوقود التقليدي، وهو ما تسبب في أزمة المناخ في المقام الأول، كما أن هذه التقنية عملية غير دائرية، إذ يُخزّن ثاني أكسيد الكربون المضغوط، في أحسن الأحوال، تحت الأرض إلى أجل غير مسمى، حيث لا يُفيد أحدًا"، حيث تشبه هذه التقنية عملية التمثيل الضوئي.

مستقبل الغاز الاصطناعي

وذكر مؤسس شركة "زد إم آي سينس" المتخصصة في أبحاث الطاقة المتجددة، "ميهاي أندريه"، أن معظم الجهود المناخية تركز على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ورغم وجود تقنيات لالتقاطه مباشرةً من الهواء، إلا أنها مُكلفة ويصعب تطبيقها على نطاق واسع، وفي المقابل، هناك تقنيات حديثة تعمل بالطاقة الشمسية قادرة على تحويله إلى غاز اصطناعي مُتجدد، مشيرًا إلى أن هذه التقنيات ستشكل مستقبل الطاقة النظيفة في العالم، ومن المتوقع أن تعتمد عليها معظم الدول في المستقبل القريب لتحقيق الحياد الكربوني.

وأوضح المدير التجاري في شركة "دبليو تي إنجيزي" لحلول الطاقة في إسبانيا، "خوان سيلفا سارزو"، أن الغاز الاصطناعي يعد بمثابة مفتاح لإزالة الكربون من مختلف الأنشطة الصناعية وفي خفض تكاليف الحصول على الطاقة، مشيرًا إلى أن التقنيات المتطورة نجحت في تحويل الغاز الاصطناعي إلى حرارة وطاقة، إذ يمكن استخدام الحرارة الصناعية في توليد البخار أو الهواء الساخن مباشرةً، مما يجعلها مناسبة للعمليات كثيفة الحرارة في قطاعات مثل الأغذية والورق والكيماويات، كما يُمكن استخدامه في أفران صناعة الأسمنت، ليحل محل فحم الكوك في الأفران ذات درجات الحرارة العالية، مما يُقلل بشكل كبير من البصمة الكربونية، فضلاً عن استخدامه في تشغيل المحركات أو التوربينات لتوليد الطاقة، أو في أنظمة التوليد المشترك مع استعادة الحرارة، مما يُحقق كفاءة إجمالية عالية.

منشأة لـ "تغويز الفحم" في الهند

وأشار "سارزو" إلى إمكانية تحويل الغاز الاصطناعي إلى منتجات أخرى، فمن خلال عمليات تقنية مبتكرة، يُمكن أن يكون مصدرًا للهيدروجين، كما يمهد تحويله إلى منتجات مثل: الميثانول والأمونيا ووقود الطيران المستدام الطريق لصناعة كيميائية مستدامة تعتمد على النفايات والكتلة الحيوية. ■

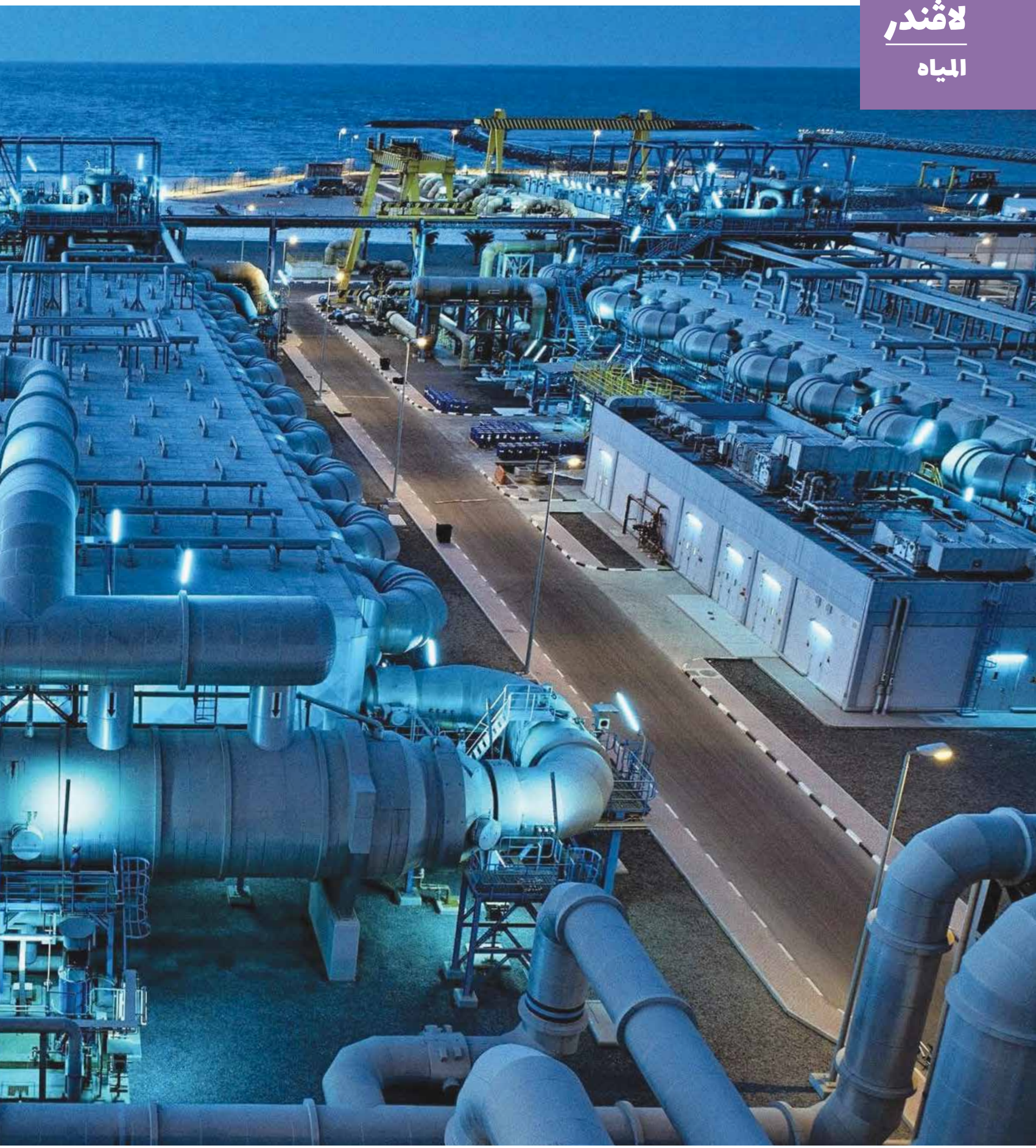

مياه المملكة..
من الندرة إلى الثقة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

"إن الرهان ليس فقط على التكنولوجيا، بل على ثقة مجتمعٍ يؤمن بأن الذكاء الحقيقي هو الذي يحمي موارده بقدر ما يطور عقوله"؛ ومع التقاء مستهدفات الرؤية بوعي المواطن تتحول التكنولوجيا إلى حارسٍ ذكي للطبيعة، وتتحول معها تحديات المياه إلى منصة للريادة العالمية. إنها قصة الثقة التي تتجاوز العقبات، لتصنع من تحديات المياه فرصًا للريادة العالمية.

محطة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي في ينبع

فقد كشفت "إيكولاب"، الشركة العالمية الرائدة في مجال الاستدامة والمتخصصة في حلول وخدمات المياه، عن تزايد ثقة المستهلكين في المملكة بقدرتها على مواجهة تحديات المياه، مدفوعةً بالاستثمار الوطني والابتكار، والثقة المتنامية في جهود الحكومة والقطاع الخاص، مع تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في رسم ملامح فصل جديد في مجال الاستدامة، وخلق فرص وتحديات للاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية الحيوية.

الذكاء الاصطناعي وإدارة المياه

وأشارت "إيكولاب"، في دراستها السنوية الثالثة "ووترمارك 2025م"، التي تتناول آراء المواطنين حول العالم تجاه المياه والمناخ والإدارة المسؤولة للموارد، إلى أن المملكة تتبوأ مكانة بارزة في الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، الذي يُعد بمثابة ركيزة أساسية في تحقيق رؤية 2030، إلا أن هذا التحول يُثير تحديات جديدة في مجال الموارد، تتمثل في تزايد الطلب على الطاقة والمياه نتيجةً لتزايد استخدام الذكاء الاصطناعي، بالنظر إلى اعتماد مراكز البيانات، التي تُعدّ المحرك الرئيس لبنية الذكاء الاصطناعي التحتية، بشكلٍ كبير على المياه للتبريد، مما يُؤكد الحاجة إلى إدارة ذكية للمياه لضمان تقدم التكنولوجيا والاستدامة معًا.

وبينما تُواصل المملكة تطوير استراتيجيتها الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تستكشف دراسة "إيكولاب" كيفية تطور مواقف الجمهور تجاه التكنولوجيا والاستدامة، حيث يعتقد 70% من المستهلكين أن على الشركات استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد الطبيعية بمسؤولية، مما يُشير إلى تزايد الثقة في دور التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة.

وتشير الدراسة إلى تزايد مستوى الثقة في مواجهة تحديات المياه، حيث يعتقد 78% من المستهلكين أنه يمكن مُعالجة ندرة المياه بفعالية، مما يعكس تفاؤلاً كبيرًا بأن الابتكار والتعاون كفيلان بتأمين مستقبل المياه في البلاد، كما يعرب 37% عن قلقهم بشأن توفر المياه في عام 2025م، بانخفاض عن 48% في عام 2024م و51% في عام 2023م، مما يعكس تراجع المخاوف العامة مع تقدم تدابير تعزيز القدرة على مواجهة تحديات المياه.

ستيفان أومياستوفسكي

"7.4 مليار دولار حجم سوق معالجة المياه والصرف الصحي بمعدل نمو سنوي 7.1% بحلول 2033م.

"المملكة نجحت في تحويل المياه من عائق إلى مُحفز ومن الندرة إلى الفرصة وترسخ مكانتها كنموذج عالمي للاستدامة.

المملكة نموذج عالمي للاستدامة

وأوضحت "إيكولاب"، أنه على مدى العقد الماضي، استثمرت المملكة بشكلٍ كبير في تعزيز القدرة على مواجهة تحديات المياه، لتكون بذلك مثالاً يحتذى به للدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، ومع توقعات الأمم المتحدة بارتفاع الطلب العالمي على المياه بنسبة تصل إلى 30% بحلول عام 2050م، يضع هذا الالتزام المملكة في طليعة الجهود العالمية للاستدامة.

ففي عام 2025م، تعززت ريادة المملكة في مجال استدامة المياه بتحقيق إنجازات بارزة، ومنها على سبيل المثال، اعتراف لجنة الأمم المتحدة للمياه بأن المملكة تُمثل نموذجًا عالميًا للتميز في إدارة المياه وتعزيز الأمن المائي والاستدامة في منطقة تعاني من شح حاد في الموارد المائية.

ويرجع تميز المملكة في إدارة ملف المياه إلى وضعها لاستراتيجيات واضحة

ذات أدوار محددة وأهداف قابلة للقياس، إلى جانب استخدامها الفعّال للابتكار والبيانات لتحسين حوكمة قطاع المياه، وإشراكها للقطاع الخاص في تقديم الخدمات، وبناء شراكات دولية قوية.

وأوضح نائب وزير البيئة والمياه والزراعة لشؤون المياه، الدكتور عبدالعزيز الشيباني أن هذه العوامل أسهمت في تحسين الكفاءة والتنسيق وجودة الخدمات، وذلك خلال الفترة من 2017م إلى 2023م، وأشار إلى أن مؤشر الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المملكة (IWRM) ارتفع من 57% إلى 83%، وهو ما يمثل أحد أسرع معدلات النمو عالميًا في المؤشر 6.5.1 المرتبط بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

وكما يعكس هذا الاعتراف الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة لضمان استدامة الموارد المائية وتعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُسهم كذلك في ترسيخ مكانة المملكة كمرجع عالمي في معالجة تحديات ندرة المياه وتحقيق الأمن المائي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "إيكولاب" في الهند والشرق الأوسط وأفريقيا، "ستيفان أومياستوفسكي": "في إحدى أكثر المناطق جفافًا على وجه الأرض، تحوّل المملكة المياه من عائق إلى مُحفز للتقدم، هذه القيادة الرائدة تُلهم ثقة متزايدة بإمكانية حل تحديات المياه، وتحويل الندرة إلى فرصة، وترسيخ مكانة المملكة كنموذج عالمي للاستدامة والقدرة على الصمود، إن هذا يكشف عن تجربة المملكة في كيفية تقدم الاستدامة والنمو معًا، لا كهدفين متوازيين، بل كهدف واحد، فمن خلال التعاون القائم على البيانات بين الحكومة والقطاع الخاص، تُحوّل المملكة رؤيتها للاستدامة إلى نتائج ملموسة".

د. عبدالعزيز الشيباني

فرصة تنموية للأجيال القادمة

وأشاد تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإدارة الرشيدة لموارد المياه في المملكة، وأوضح أنها أظهرت قدرةً فائقةً على تحويل ندرة المياه إلى استراتيجية فعّالة، فمن خلال تقليل الاعتماد على المياه الجوفية، وريادتها في تحلية المياه بالطاقة الشمسية، وتوسيع نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالجة في الزراعة والصناعة، وسنّ سياسات لحماية طبقات المياه الجوفية غير المتجددة، أعادت المملكة تعريف مفهوم الأمن المائي، ليس فقط كضرورة بيئية، بل كفرصة تنموية للأجيال القادمة، ويرتكز هذا التحول على نهج ثلاثي المحاور يشمل الإدارة

محطة الشقيق 3 لتحلية المياه في محافظة جيزان

مشروع "المليون" يعزز مكانة المنطقة الشرقية كمصدر حيوي للإمداد المائي

المتكاملة للموارد المائية، والإصلاحات التنظيمية، والابتكار التكنولوجي، لافتًا إلى استعداد المملكة لاستضافة المنتدى العالمي الحادي عشر للمياه 2027م، فضلاً عن دعم بناء القدرات الإقليمية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية والإفريقية.

وثمة توقعات بأن يصل حجم سوق معالجة المياه والصرف الصحي في المملكة إلى 7.4 مليار دولار بحلول عام 2033م، مرتفعًا من 4.03 مليار دولار في عام 2024م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 7.1% بين عامي 2025 و2033م، ويُعزى هذا النمو إلى تسارع وتيرة التوسع الحضري، وتنويع القطاعات الصناعية، وبرامج البنية التحتية الطموحة، والتوجهات السياسية نحو الاستخدام الدائري للمياه، بحسب تقرير مجموعة "رينوب" الدولية للأبحاث والاستشارات، التي تتخذ من نيودلهي مقرًا لها.

وأضاف التقرير أن تجربة المملكة في مجال المياه تختلف عن معظم دول العالم، فالمناخ الجاف وشح المياه العذبة، والنمو الاقتصادي والصناعي الذي يُعد من بين الأسرع في العالم، جميعها عوامل دفعتها إلى بناء واحدة من أكثر أنظمة معالجة المياه والصرف الصحي تطورًا على مستوى العالم، وما بدأ قبل عقود من الاعتماد الكبير على تحلية المياه، تطور إلى استراتيجية شاملة تدمج المعالجة، وإعادة الاستخدام، والمراقبة الرقمية، ومشاركة القطاع الخاص، وهو نهج بات الآن محورًا أساسيًا في رؤية المملكة 2030.

نيكولاس بوخليل

عوائد استثمارية للشركات

وسلط مدير شركة "آرثر دي ليتل" للاستشارات الدولية، "نيك سترينج"، الضوء على الإنجازات الهائلة التي حققتها المملكة خلال السنوات الماضية وخططها المستقبلية الطموحة والفرص الاستثمارية الناجمة عنها، خاصةً ما يتعلق بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وقال:"تخطط المملكة لمضاعفة طاقتها الإنتاجية لتحلية المياه إلى أكثر من 20 مليون متر مكعب يوميًا بحلول عام 2030م، ويجري حاليًا إنشاء محطات عملاقة جديدة في مواقع استراتيجية تشمل المنطقة الشرقية ومكة المكرمة وجازان والمدينة المنورة، وبالتوازي مع ذلك، من المخطط توسيع شبكة النقل من حيث الحجم والنطاق لتلبية الطلب المتزايد ومراكز الإنتاج الجديدة".

وأضاف "سترينج": "مع ذلك، لا تعتمد المملكة على تحلية المياه وحدها، فإدراكًا منها لأهمية استدامة المياه، تُسرّع المملكة جهودها في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية للمياه المعالجة 6-7 ملايين متر مكعب يوميًا، ويُستغل منها حوالي

30%"، مشيرًا إلى أن نهج المملكة يشمل نشر تقنيات متطورة موفرة للطاقة، مثل أنظمة التناضح العكسي، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في محطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وفي الوقت نفسه، تكتسب إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة زخمًا متزايدًا كجزء من مسعى أوسع نحو إدارة مستدامة للموارد، وقد لعبت الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا محوريًا في دفع هذا التحول، وزيادة ضخ الاستثمارات، وتسريع تطوير البنية التحتية الحيوية.

وأوضح أن جهود تحقيق الأمن المائي تعزز خطط التنويع الاقتصادي وترفع من مكانة الشركات السعودية عالميًا، قائلاً: "يُتيح ذلك فرصًا هائلة للشركات في مجالات الهندسة والتكنولوجيا النظيفة وتوطين سلاسل التوريد، بينما يُعزز بالنسبة للدولة مرونتها وقدرتها التنافسية العالمية وريادتها في مواجهة أحد أكثر تحديات القرن الحادي والعشرين إلحاحًا: الإدارة المستدامة للمياه".

تشجيع مشاركة القطاع الخاص

من جانبه، أوضح رئيس قسم الموارد والاستدامة في شركة برايس ووترهاوس كوبرز الشرق الأوسط، "نيكولاس بوخليل"، أنه مع تزايد الثقة في مواجهة تحديات المياه، والطلب العالمي على تحلية المياه وحلول المياه المستدامة، تمتلك المملكة الأدوات والكفاءات والطموح اللازمين لتصبح رائدة عالميًا في تكنولوجيا المياه، مما يخلق مصادر دخل جديدة ويسهم في حل مشكلة عالمية مشتركة، مؤكدًا على الدور المتنامي لقطاع معالجة مياه الصرف الصحي في جذب الاستثمارات الخاصة.

وأشار إلى أن عقود الهندسة والمشتريات والإنشاء، وتوطين التقنيات بما في ذلك تقنيات الأغشية، والتشغيل والصيانة، واتفاقيات شراء المياه المعالجة، لا سيما في المناطق الصناعية والمشاريع الضخمة، بمثابة فرص استثمارية هائلة.

وقدمت المملكة نموذجًا فريدًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق متطلبات الأمن المائي، يرتكز على إطارٍ منظم يتسم بالوضوح والشفافية، ويضع قواعد مبتكرة لتمويل مشروعات البنية الأساسية واستدامتها، وفقًا للتنفيذي لشركة "ماتيتو للمرافق"، "رامي غندور".

وأضاف أن المملكة أدركت منذ زمن طويل أن الأمن المائي أساس للتنمية الوطنية، ولتحقيق ذلك، أطلقت الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030م، والتي وضعت إطارًا موحدًا يربط السياسات واللوائح والعمليات في جميع أنحاء القطاع لتعزيز الحوكمة وتحسين الكفاءة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، مع استهداف بناء اقتصاد مائي دائري حقيقي.

وأوضح "غندور" أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد لا تحل جميع التحديات، لكنها أداة أساسية لتنفيذ مشاريع معقدة وكثيفة رأس المال، يجب أن تعمل بكفاءة عالية لعقود، مؤكدًا أن طريق تحقيق الأمن المائي هو طريق مشترك، وترسي المملكة، من خلال ريادتها في إنشاء إطار عمل واسع ومشترك قائم على الأداء، معيارًا عالميًا جديدًا للتعاون بين الرؤية العامة والابتكار الخاص، مبينًا أن هذه الشراكات طويلة الأمد وتُسهم في بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الخبرات المحلية، والمساعدة في تحقيق الرؤى الوطنية، وعندما تتضافر جهود الطرفين، تكون النتيجة أكبر من مجموع أجزائها، إذ تُنتج أنظمة مرنة وفعّالة ومُهيأة للمستقبل، تُحافظ على الاقتصادات والمجتمعات والبيئة لأجيال قادمة. ■

رامي غندور

B MONETARY .999 FINE COPPER
CENTRALIZED PEER TO PEER
BITCOIN
DIGITAL DECENTRALIZED
PEER TO PEER

البتكوين .. هل ينفد المخزون؟

الاقتصاد - هيئة التحرير

بعد ما يزيد على 16 عامًا من إطلاقه عام 2009م، هل يقترب البتكوين (Bitcoin) من نهاية مسيرته في إصدار عملات جديدة؟ هل اقترب توقُّف المستثمرين عن التحديق في عدّادات المكافآت؟ وذلك في ظل تصميمه الذي يحدد سقفًا نهائيًا لا يتجاوز الـ 21 مليون قطعة، ولا يمكن تعديله إلا بتوافق جماعي كبير في الشبكة، وهو أمر غير مرجح في الواقع العملي؛ إذ يعتمد البروتوكول على آليتي التعدين (Mining) للتحقق من المعاملات وإضافة الكتل الجديدة، والتنصيف (Halving)، حيث يقل عدد العملات الممنوحة للمعدِّنين كل أربع سنوات بهدف تعزيز الندرة ومكافحة التضخم.

وحتى أواخر عام 2025م، الذي اقترب فيه البتكوين إلى الـ 126 ألف دولار قبل أن ينخفض بنهاية العام إلى مستويات أدنى بكثير، تم تعدين ما بين (19.9 و19.95) مليون من البتكوين، أي أكثر من 95% من إجمالي المعروض الكلي، والبقية سوف يتم توزيعها ببطء شديد نتيجة لآلية تقليل المكافآت إلى النصف كل أربع سنوات، بما يعني أن آخر البتكوينات لن تُستخرج إلا بحلول عام 2140م، وليس عام 2040م، لأن سلسلة عمليات التنصيف تجعل إصدار العملات يتباطأ بمعدل أسّي حتى تصبح قريبًا من الصفر.

ومع ذلك، بدأ الكثيرون في المجتمع الاقتصادي والإعلامي ومن بينهم بعض المستثمرين يتحدثون عن نفاد السيولة المتاحة للتداول قبل أن ينفد المعروض الكلي الحقيقي، وذلك لأن تركيز الملكية وعمليات التخزين الطويل للبتكوين تقلل بشكل فعلي من عدد العملات المتداولة في السوق.

وكان الخبير الأمريكي ومؤلف كتاب "الأب الغني والأب الفقير"، "روبرت كيوساكي"، قد حذر من احتمال انفجار فقاعة العملات المُشفرة، وقال إن الفقاعات على وشك الانفجار، وعندما تنفجر هذه الفقاعات، فمن المرجح أن ينفجر الذهب والفضة والبتكوين أيضًا، وعلى عكس العملات الورقية كالدولار الأمريكي، حيث يُمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي طباعة المزيد من الأوراق النقدية، فإن مخزون البتكوين محدود ولديه حد أقصى للمعروض، وقد تم الوصول إلى حوالي 89% منه في أبريل 2021م.

وثمة اعتقاد عند البعض بأن هذا المخزون سينفد بحلول عام 2040م، على الرغم من توفر معدات تعدين أكثر قوة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن التعدين يصبح أكثر صعوبة واستهلاكًا للطاقة بشكل كبير كل أربع سنوات، وهو جزء من التصميم الأصلي للبتكوين، ولهذا السبب، قد تُعادل معاملة تعدين بتكوين استهلاك دولة صغيرة للطاقة.

"ثمة اعتقاد بأن مخزون البتكوين سينفد بحلول عام 2040م، على الرغم من توفر معدات تعدين أكثر قوة.

"مخزون البتكوين محدود ولديه حد أقصى للمعروض، وقد تم الوصول إلى حوالي 89% منه في أبريل 2021م.

أثر نفاد البتكوين على السوق

ولكن فإن تصميم البتكوين يجعل النقص أمرًا متوقعًا، فمع الوقت تزداد عمليات التخزين والاحتفاظ، بينما تقل العملات المعروضة في التداول، وتشير تقديرات تحليل السلاسل إلى أن جزءًا كبيرًا من البتكوين قد يكون مفقودًا نهائيًا لأن أصحابه فقدوا الوصول إليه، مما يجعل العرض الفعال أقل من الرقم الاسمي للموجود في السلسلة، ما يقلل بدوره المعروض ويعزز من فرضيات بعض المحللين الذين يرون أن ارتفاع الأسعار على المدى الطويل قد يستمر إذا ظل الطلب قويًا، إلا أن بطء إصدار العملات يجعل الاحتياطي لدى المستثمرين بخاصة من المؤسسين وأصحاب المحافظ الكبيرة يحتلون مكانة مهمة في تحديد السيولة، فعلى سبيل المثال، صناديق الاستثمار المتداولة (ETEs) المرتبطة بالبتكوين تمتلك حاليًا أكثر من 1.3 مليون عملة، وهو ما يعادل نحو 60% من المعروض المعدَّن، ما يزيلها بالتابعية من التداول المفتوح ويزيد من الندرة المعروضة.

تقلبات الأسعار في الفترة الأخيرة

وعلى الرغم من أن ندرة المعروض يُفترض أن تدعم قيمة الأصول، فإن البتكوين يواجه تقلبات سعرية شديدة؛ إذ تُعد التقلبات هي السمة الأبرز في السوق الرقمية بشكل عام، ففي عام 2021م، حدثت ارتفاعات تاريخية في أسعار العملات المُشفرة، خاصة في مارس من العام نفسه، حين أعلنت شركة "تسلا" الأمريكية عن استحواذها على ما قيمته 1.5 مليار دولار من هذه العملات، بالإضافة إلى الطرح العام الأولي لأكبر بورصة عملات رقمية في الولايات المتحدة، وقد أدي ذلك إلى زيادة الاهتمام بها بشكل كبير. ومع ذلك، اختلفت السوق بشكل ملحوظ بحلول نهاية عام 2022م، بعد أن أعلنت بورصة أخرى للعملات الرقمية وهي (إف تي إكس) إفلاسها.

وتاريخيًا، يُعد أكتوبر شهرًا رائعًا لأهم عملة مُشفرة في العالم، فقد حققت بتكوين مكاسب بنسبة 20% في المتوسط خلال ذلك الشهر من عام 2013م، إلى عام 2024م، ولهذا السبب، أصبح متداولو بيتكوين يُطلقون على هذا الشهر اسم "أبتوبر".

أما عام 2025م، فكان مختلفًا تمامًا فبين 6 أكتوبر و6 نوفمبر، انخفض سعر بيتكوين من 124 ألف دولار إلى 101 ألف دولار، متراجعًا عن العتبة النفسية البالغة 100 ألف دولار مرتين في أسبوع واحد، بخسائر في قيمتها السوقية بلغت 370 مليار دولار.

وفي عام 2026م، واجه سعر البتكوين تراجعًا ملحوظًا مقارنة بقيمه القياسية السابقة، حيث انخفض السعر إلى مستويات أدنى خلال بداية 2026م، إذ تداول عند نحو 75-90 ألف دولار في فترات متعددة، وهو مستوى يعتبر انخفاضًا بنحو 20% إلى 30% أو أكثر عن ذروته السابقة.

موجة البيع القوي والتطورات الاقتصادية

ويبدو أن هذه التقلبات السعرية مدفوعة بعوامل عديدة، لعل أبرزها موجة البيع القوية التي حصلت مع بدايات 2026م، فقد شهدت الأسواق موجة كبيرة من البيع أدت إلى تصفية ما يقارب الـ2.56 مليار دولار من مراكز البتكوين، وذلك نتيجة أحداث سوقية أوسع شملت هبوط الأسهم والمعادن النفيسة، وأيضًا حساسية التطورات الاقتصادية العالمية؛ فقد كان التقلب الأخير متشابكًا مع توقعات السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثارت ترشيحات قيادة البنك المركزي الفيدرالي المخاوف من السياسة النقدية الأشد صرامة، وهو ما أثر سلبًا على الأصول عالية المخاطر كالعملات المشفرة، وهذا الارتباط مع الأسواق المالية التقليدية أسس لأحد أبرز الجدالات بأن البتكوين هل بات أقل ارتباطًا بسردية التقني والندرة وأصبح أكثر ارتباطًا بتقييمات الأسواق الكلية؟

وإلى جانب موجة البيع القوي وحساسية التطورات الاقتصادية العالمية، هناك بعض التحليلات السوقية الأخيرة تشير إلى أن البتكوين والعديد من العملات الرقمية الأخرى لا يزالون في بيئة تقلبات مرتفعة، مع مستويات تقلب سنوية تجاوزت 40% في بداية 2026م، واضطرابات من تدفقات صناديق الاستثمار، وتوترات اقتصادية عالمية تشكّل تحديًا للمستثمرين، مرجعين ذلك إلى العوامل الاقتصادية الكلية، كسياسات البنك المركزي وتحركات الدولار الأمريكي والعوائد الأمريكية ومعدلات التضخم وبيانات العمالة التي تخلق تغيرات اتجاهية في الأسواق، تؤثر على معنويات المستثمرين، وأيضًا إلى هيكل السوق وأدوات التداول، كتصفية المراكز الكبرى التي غالبًا ما تؤدي إلى موجات بيع عنيف عند كسر مستويات دعم تقنية معينة، وتدفقات صناديق البتكوين، فدخول الأموال مؤخرًا عبر صناديق الاستثمار جذب الطلب، ولكن تدفقات خارجة أدّت إلى ضغط على السيولة، إضافة إلى المشكلات التنظيمية المستمرة، كتباطؤ تشريع تنظيمي في الولايات المتحدة الذي بلا شك يزيد من عدم اليقين وتسهم في التذبذبات السعرية.

إعادة تقييم للبتكوين في الأصول المالية العالمية

وبالعودة إلى البروتوكول الذي لا يتوقع استخراج البتكوينات قبل عام 2140م، فقد يشهد السوق فعليًا ما يسمى "نفاد المعروض المتداول" قبل ذلك بكثير، إذ يقل عدد العملات المتاحة للتداول بسرعة بسبب تمسك بعض المستثمرين بالبتكوين على المدى الطويل واعتبار جزء كبير من العملات مفقودًا أو بعيدًا عن التداول.

وفي حالة استمر الطلب في الارتفاع بينما ينخفض المعروض المتداول، قد تنشأ ضغوط سعرية بالصعود القوي، بخاصة عند مستويات سيولة منخفضة جدًا، وفيما يخص توقعات السوق، تتباين آراء الخبراء بين من يرى أن البتكوين قد يستعيد أو يتجاوز أعلى مستوياته مع عودة الطلب المؤسسي، ومن يحذر من أن الظروف الاقتصادية الكلية قد تؤدي إلى تصحيح أطول أو سوق صامتة قبل أي ارتفاع جديد.

ويمثّل التقدم نحو نهاية إصدار البتكوين مرحلة مهمة في تاريخ العملة الرقمية الأولى من نوعها، وبالرغم من أن السيناريو الحقيقي لا يشير إلى نفاد المعروض الكامل قبل 2140م، فإن المعروض المتداول يقل بسرعة، مما قد يجعل السوق يشهد ندرة فعلية قبل العقد القادم.

في المقابل، تُبرز فترة هذه أحد أبرز الأمثلة على تقلبات العملات المشفرة، تأثرًا بالعوامل الاقتصادية الكلية، هياكل السوق، والانفعالات التداولية، ومع بقاء عدد كبير من العملات خارج التداول الفعلي، واحتفاظ مؤسسات ومستثمرين كبار بكميات ضخمة من المعروض، فإن النظرة المستقبلية تظل مزيجًا من الاندفاع الصعودي والقلق المستمر حول المخاطر.

وهذه الحقائق تدفع السوق، المستثمرين، وصناع السياسات إلى إعادة تقييم مكانة البتكوين في منظومة الأصول المالية العالمية، ليس فقط كعملة رقمية، بل كأصل متقلب للغاية يعكس ديناميكيات اليوم ويثير تساؤلات حول الغد. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

افتحوا السوق على مصراعيه!

الأمن الاقتصادي للدول جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، ويعد ركيزة أساسية في بنية الاستقرار العام، ومواضع الاقتصاد ومناحيه داخل الدول متعددة، ويقف على رأسها عملية الإنتاج المتأتية من الشركات العاملة في تلك البلدان بمختلف أنشطتها.

تتبع الدول الحصيفة سواء النامية أو المتقدمة منها طرقًا مختلفة للمحافظة على أمنها الاقتصادي، وكإحدى أبرز تلك الطرق المهمة المستخدمة في هذا الشأن هو عدم ترك "شركاتها الوطنية الكبرى" تحت أي ظرف كان لئن تكون عرضة للسيطرة والاختراق الخارجي، وذلك بعدم السماح لأي طرف أجنبي بتملك حصص مؤثرة ومسيطرة فيها، بل إن أي حصص ملكية تتجاوز (5%) في الشركات المساهمة العامة سواء للطرف المحلي أو للطرف الأجنبي تصبح خاضعة للمتابعة والقيود القانونية وتزداد هذه القيود طرديًا مع زيادة نسبة التملك، فما بالك لو كانت تلك الشركات تعمل في قطاعات استراتيجية وحساسة تمس الأمن الوطني للبلد!

وتضطر بعض الدول الفقيرة ماليًا أو معرفيًا في بداية نشأتها إلى تحمل كلفة حجم مساهمة الطرف الأجنبي في شركاتها الحيوية ومع الوقت ونجاح التنمية واكتساب المعرفة تقلل تلك الكلفة تدريجيا بالحصول على حصص مؤثرة حتى السيطرة الكلية على تلك الشركات.

وبينما الدول النامية والمتقدمة تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولها لرفد اقتصاداتها وأحيانا لاكتساب أو تعزيز معرفة وتقنية جديدة، شريطة ألا يؤثر ذلك على أمنها القومي بأي شكل من الأشكال.

وقفات:

- انخفاض السيولة الفاعلة في أي سوق مالي مثل (سوق الأسهم) لظروف وأوقات معينة، لا يبرر أي دعوة (حتى وإن كانت عاطفية) لفتح نسبة التملك للأجنبي دون قيود في "عموم" الشركات المساهمة، فحتى قطب الرأسمالية المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية صنفت حدود الملكية الأجنبية في بعض القطاعات الحيوية، وفرضت قيودًا وشروطًا وأحيانًا منعًا بالكامل حينما يتعلق الاستثمار الأجنبي بقطاع وأعمال تمس أمنها القومي.

- المحاذير التي تمس الأمن الاقتصادي وبالتالي، الأمن القومي للدول لا تتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد، بل تتعداها إلى العقود التشغيلية للمرافئ الحيوية، فهذه بدورها تتطلب المرور بمرحلة من الفحص المسبق والقيود المانعة لأي أثار سلبية تترتب عنها!

تقرير
الذكاء الاصطناعي

الشرقية على خارطة الذكاء الاصطناعي

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم تعد المنطقة الشرقية مجرد نقطة على خارطة الاقتصاد والطاقة، بل تحوَّلت بهدوء وثبات إلى لاعب ذكي في سباق التقنيات العالمية، فمن داخل مراكز بيانات عملاقة وغرف ابتكار لا تنام، تُصاغ اليوم قصص جديدة عن الذكاء الاصطناعي بلغة الشراكات الدولية والطموح المحلي، حيث شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات العالمية واستثمارات نوعية في التحول الذكي، وجوائز دولية تحصدها تطبيقات مبتكرة؛ التي تمثل جميعها شواهد على قفزة نوعية تعيد تعريف دور المنطقة الشرقية في المستقبل الرقمي.

كرّم أمين المنطقة الشرقيّة المهندس فهد بن محمد الجبير فريق وكالة التحوُّل الرقميّ الفائز بجائزة الخليج للاستدامة "GSA" للمستوى الفضيّ عن فئة أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي

توظيف الذكاء الاصطناعي

حصدت أمانة المنطقة الشرقية الجائزة الفضية لأفضل استخدام لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ضمن جوائز الخليج للاستدامة 2025م، وأشاد رئيس الأمانة "فهد الجبير"، بجهود وكالة التحول الرقمي، لاسيما منظومة الرصد الذكي، التي تدمج إنترنت الأشياء، والطائرات المُسيرة، وأنظمة المراقبة الذكية عالية الدقة، ونظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى منصة ذكاء اصطناعي متطورة تعتمد على أفضل ممارسات عمليات التعلم الآلي، في إطار الجهود المبذولة لدعم اتخاذ القرار وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وبشكل عام بلغ حجم سوق الذكاء الاصطناعي في المملكة 1.2 مليار دولار في عام 2025م، وثمة توقعات بأن يصل إلى 4.4 مليار دولار بحلول عام 2034م، مسجلاً معدل نمو سنويًا مركبًا قدره 15.01% خلال الفترة (2026م-2034م)، ووفقًا لتقرير مجموعة "إيمارك" العالمية لأبحاث السوق، فإن حصة سوق الذكاء الاصطناعي في المملكة تشهد نموًا متزايدًا، مدفوعًا بالانتشار المتزايد لمنصات الحوسبة السحابية التي توفر البنية التحتية اللازمة لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في التعليم لتأهيل الكوادر القادرة على قيادة الابتكار والتحول الرقمي.

وأضاف التقرير أن المنطقة الشرقية نجحت في توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي في قطاعي الطاقة والصناعة، كما تقوم بتشجيع الشركات على تبني الذكاء الاصطناعي في الصيانة التنبؤية، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز السلامة، بالإضافة إلى ذلك، تُراهن الجهات الحكومية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الرصد البيئي ومشاريع الطاقة المتجددة، مشيرًا إلى تعاون شركات التكنولوجيا الكبرى مع الشركات المحلية والجهات الحكومية لتوفير حلول الذكاء الاصطناعي في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمدن الذكية.

وتراهن الشركات الناشئة على تطوير أدوات ذكاء اصطناعي مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية، مثل معالجة اللغة العربية، وتركز المؤسسات التعليمية أيضًا على أبحاث الذكاء الاصطناعي وتنمية المواهب، علاوةً على ذلك، تدعم المبادرات الحكومية التمويل والشراكات، مما يخلق بيئة حاضنة قوية لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقه فعلى سبيل المثال، في نوفمبر 2024م، تعاون صندوق الاستثمارات العامة مع "جوجل كلاود" لإنشاء مركز متقدم للذكاء الاصطناعي بالقرب من الدمام، كما أعلنت شركة "هيومين" عن بدء تشغيل مراكز البيانات التابعة لها في الرياض والدمام خلال الربع الأول من 2026م، ضمن خططها لإنشاء مراكز بيانات بقدرة 1.9 جيجاوات بحلول عام 2030م.

> **"4.4 مليار دولار حجم متوقع لسوق الذكاء الاصطناعي في المملكة بحلول 2034م، بمعدل نمو 15%.**

> **"18.2 مليار ريال إجمالي الاستثمارات في قطاع التقنية بالشرقية بحصة 24% من سعات مراكز البيانات المحلية.**

مركز عالمي في الدمام

وأوضح الخبير في شركة "ماكلارتي أسوشيتس" الأمريكية للاستشارات، محمد سليمان، أن إنشاء مركز عالمي جديد في الدمام يأتي ضمن خطوات المملكة لترسيخ مكانتها كدولة رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي، ودفع عجلة التقدم في نماذج الذكاء الاصطناعي باللغة العربية، وخلق آلاف الوظائف في قطاع التكنولوجيا، مشيرًا إلى أن الشراكة بين جوجل والمملكة تؤكد على "الترابط المتنامي" بين الذكاء الاصطناعي والطاقة، حيث تستخدم المملكة فائضها من الطاقة لتشغيل مراكز البيانات، وهي ركيزة أساسية للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، هذه الميزة في مجال الطاقة تجعلها منطقة جذابة بشكلٍ متزايد لعمالقة التكنولوجيا مثل جوجل ومايكروسوفت وإنفيديا وأمازون.

وبلغت قيمة سوق مراكز البيانات فائقة التوسع في المملكة حوالي 1.7 مليار دولار عام 2025م، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 5 مليارات دولار بحلول عام 2031م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 20.3% خلال الفترة نفسها، وأشار تقرير شركة "موردور إنتليجنس" للأبحاث الدولية، إلى أن زيادة كثافة أحمال عمل الذكاء الاصطناعي، وأولويات التحول الرقمي في إطار رؤية المملكة 2030، ومتطلبات الحوسبة السحابية السيادية، تسهم في الارتفاع الملحوظ في استثمارات مراكز البيانات المُتطورة المزودة بوحدات معالجة رسومية.

الأسرع نموًا في سوق مراكز البيانات

وأضاف التقرير أن العاصمة الرياض تعد مركزًا محوريًا لسوق مراكز البيانات فائقة التوسع في المملكة، بقدرة استيعابية تبلغ نحو 273 ميجاواط، بسبب تزايد اعتماد الجهات الحكومية والبنوك على حلول الحوسبة السحابية السيادية، مشيرًا إلى أن المنطقة الشرقية تعد الأسرع نموًا في المملكة، حيث يمتلك مركز الاستدلال التابع لشركة "جروك" الأمريكية، 19 ألف وحدة معالجة لغوية، بالإضافة إلى الطلب على الحوسبة السحابية الصناعية المدعومة من "أرامكو"، بقدرة تشغيلية 123 ميجاواط، لتلبية احتياجات تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتخصصة وتحليلات البيانات الضخمة.

وبلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع التقنية بالمنطقة الشرقية 18.2 مليار ريال منها 12.6 مليار ريال استثمارات أجنبية عام 2025م، كما تستضيف عديد من المقرات الإقليمية للشركات العالمية، إذ تعد مركزًا عالميًا جديدًا في خريطة مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، حيث تستحوذ على 24% من سعات المراكز في المملكة.

ويدعم النمو المتوقع للتوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، استثمارات هائلة من شركات التقنية العالمية، لتلبية الطلب المتزايد جراء التحول الرقمي الصناعي، والأتمتة، وزيادة استخدام التحليلات في عمليات النفط والغاز، فمراكز البيانات تلبي غالبًا احتياجات الحوسبة السحابية الخاصة، والتعافي من الكوارث،

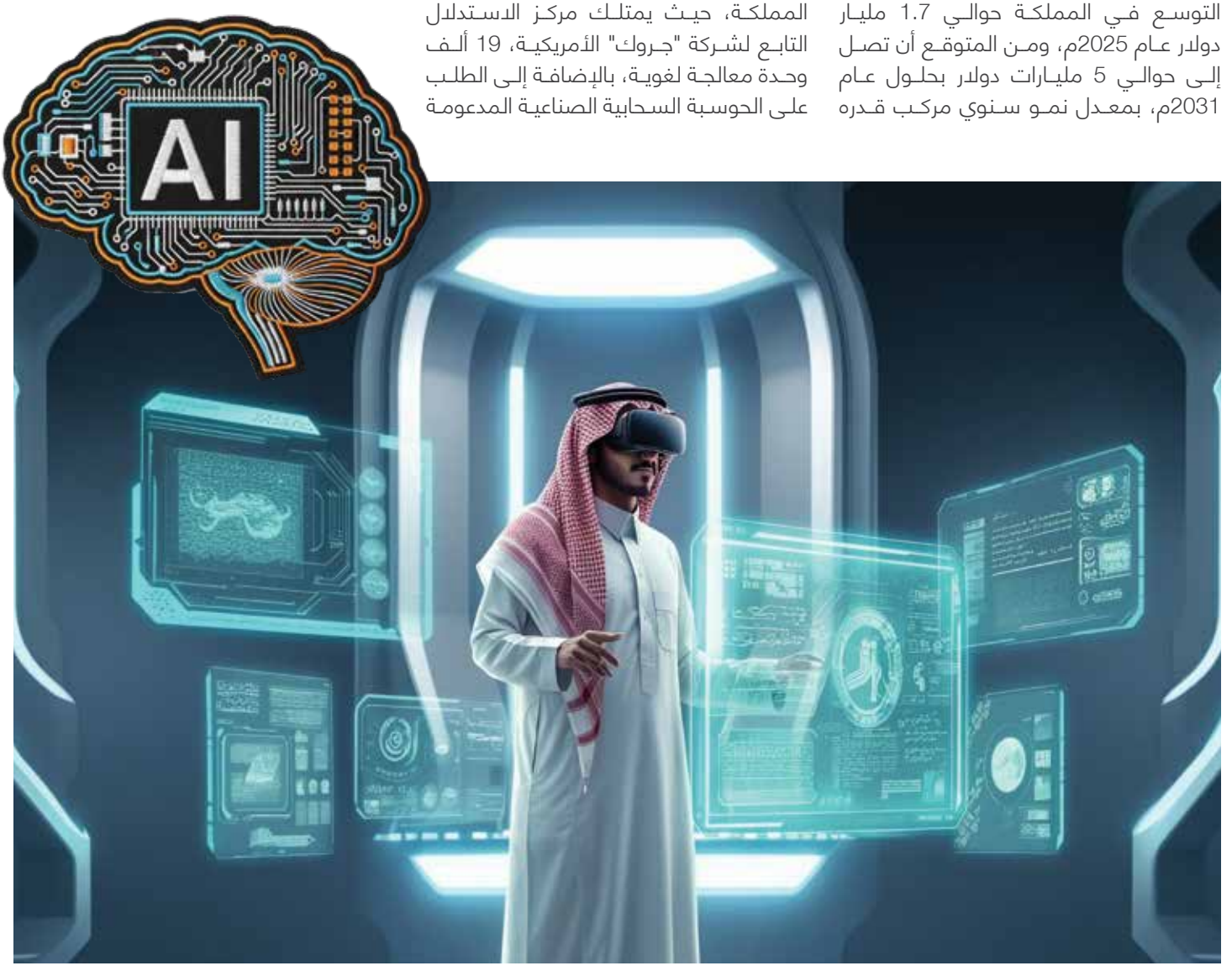

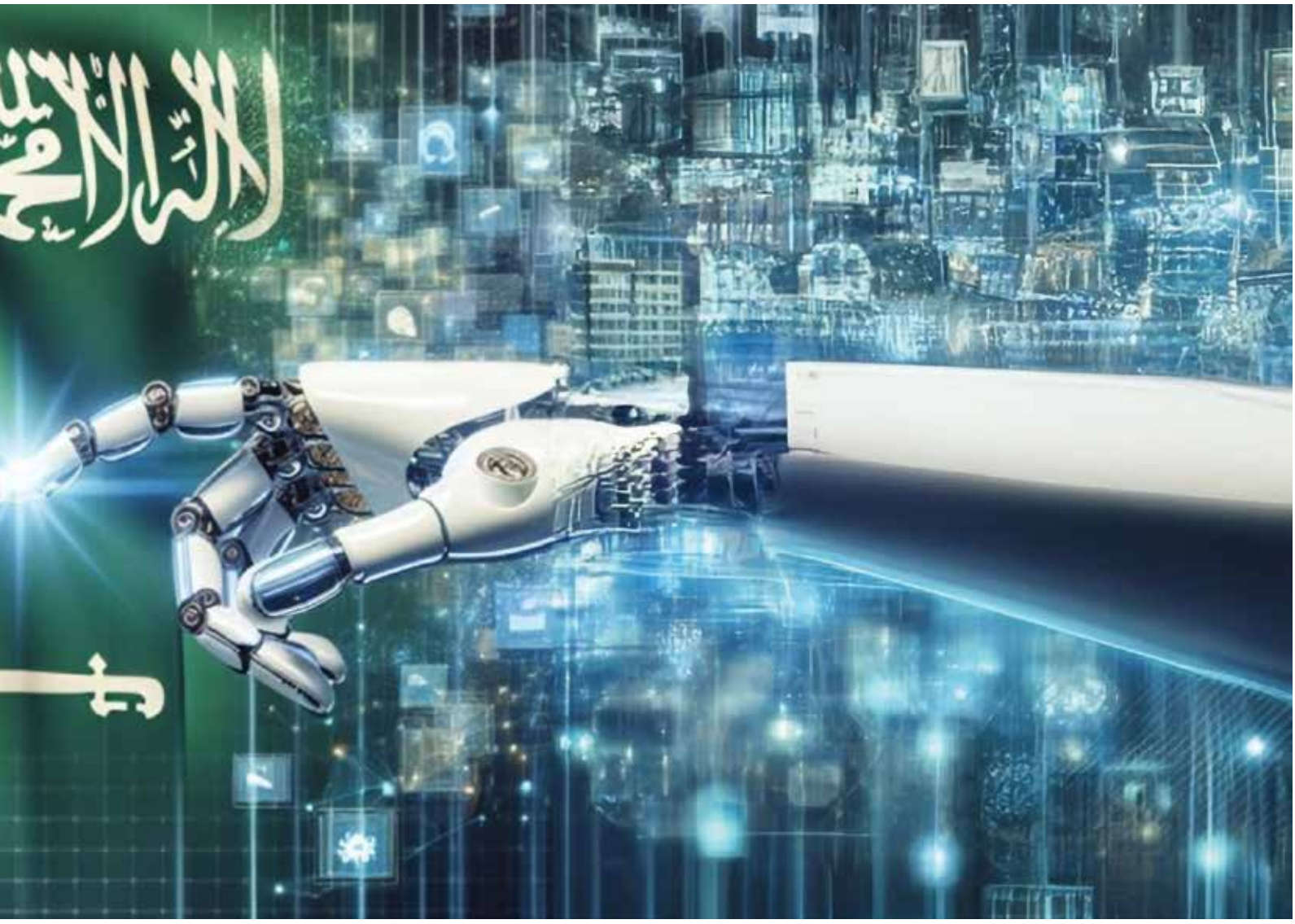

فمع تبني الشركات الصناعية لأدوات رقمية متقدمة، وتزايد التركيز التنظيمي على مكانة البيانات، من المتوقع أن تحافظ المنطقة الشرقية على ريادتها في هذا المجال، وأن يواصَل الطلب على نماذج الذكاء الاصطناعي النمو على المدى الطويل.

طفرة تنموية يقودها الذكاء الاصطناعي

وتشهد المنطقة الشرقية طفرة عمرانية متعددة القطاعات، وتزداد أهميتها الاستراتيجية بفضل استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة والصناعة والسياحة والعقارات والبنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، وتسهم المشاريع الرائدة في المنطقة، بما في ذلك محطة الطاقة الشمسية العابرة للحدود، وأحد أكبر مراكز احتجاز الكربون في العالم، ومشاريع تطوير متعددة الاستخدامات، ودورها كمركز للاستثمار التقني، في ترسيخ مكانتها في تحقيق أهداف رؤية 2030.

ووقعت أمانة المنطقة الشرقية 14 اتفاقية استثمارية وتنموية، من بينها مذكرات تفاهم بقيمة تتجاوز 5 مليارات ريال، وذلك خلال مشاركتها في معرض سيتي سكيب غلوبال 2025م، الذي أقيم في الرياض، ومن بين هذه الاتفاقيات إنشاء مراكز بيانات رقمية لدعم التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية للمدن الذكية.

وكشفت بيانات وزارة التجارة عن نمو القطاعات ذات الصلة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في المملكة بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2025م، مشيرةً إلى أن قطاع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي سجل زيادة بنسبة 34% في عدد السجلات القائمة، ليصل إلى 19,042 سجلاً بنهاية عام 2025م، مقارنةً بـ 14,163 سجلاً في الفترة المماثلة من عام 2024م، وجاءت المنطقة الشرقية في المركز الثالث بنسبة 10.3% من إجمالي السجلات، بعد الرياض بنسبة 62% ومكة المكرمة بنسبة 19%، ثم المدينة المنورة والقصيم.

وسجل قطاع الأمن السيبراني نموًا بنسبة 27%، ليصل إجمالي السجلات إلى 9,766 سجلاً في الربع الرابع من عام 2025م، مقارنةً بـ 7,689 سجلاً في الربع المناظر من عام 2024م، وجاءت المنطقة الشرقية أيضًا في المركز الثالث بنسبة 11% من إجمالي السجلات، بعد مكة المكرمة والرياض، كما جاءت المدينة المنورة والقصيم في المركز الرابع والخامس على التوالي.

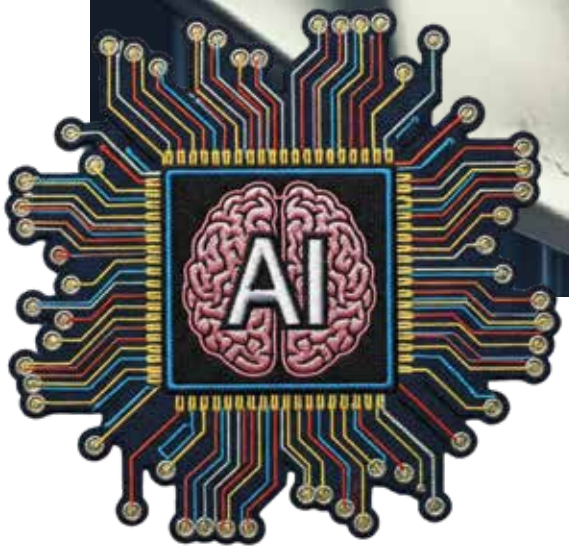

عيادة تعمل بالذكاء الاصطناعي

ومن أبرز إنجازات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي، ما شهدته مدينة الأحساء في أبريل 2024م، من افتتاح أول عيادة طبية تعمل بالذكاء الاصطناعي في المملكة وفي العالم، وهي ثمرة تعاونٍ بين مجموعة الموسى الصحية وشركة "سيني إيه آي" للتكنولوجيا الطبية، ومقرها شنغهاي، وفيها يتم تواصل المرضى مع "الدكتور هوا" الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، والذي يُجري استشارات رقمية عبر جهاز لوحي، وبعد وصف الأعراض، يتابع "الدكتور هوا" مع المريض بأسئلة لها علاقة بالأعراض، ثم يقوم بتحليل البيانات التي يقوم بجمعها فريق طبي مساعد، وبناءً على هذه المعلومات، يُعدّ "الدكتور هوا" روشتة علاجية، يراجعها ويوافق عليها طبيب بشري، دون الحاجة إلى فحص المريض شخصيًا، وفي الوقت نفسه، يتواجد أطباء بشريون على أهبة الاستعداد للتدخل عند الضرورة، لا سيما في حالات الطوارئ أو الحالات المعقدة التي تتجاوز قدرات الذكاء الاصطناعي الحالية.

الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات

فالاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي يسهم بشكلٍ ملحوظ في تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطويرها في كافة مناطق المملكة وخاصة المنطقة الشرقية، التي برزت كلاعب رئيس في مشهد التحول الرقمي فائق السرعة في المملكة، حيث المدن الذكية ومراكز البيانات والشراكات الدولية والمحلية، مما جعلها وجهة جاذبة للاستثمارات التقنية. وذكر مدير العمليات في منصة "إكسا" للبنية التحتية، "كيران ديلاني"، أن الإنفاق على مراكز البيانات مستمر في النمو في جميع أنحاء المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات المقبلة، مشيرًا إلى أن الحوسبة القائمة على الذكاء الاصطناعي لا تعد ذات قيمة إلا إذا أمكن نقلها بسرعة وأمان وعلى نطاق واسع إلى أي مكان تُطلب فيه، وبالتالي فإن تطوير البنية التحتية للاتصالات يمثل فرصة استثمارية ذهبية في مختلف القطاعات وخاصةً الصناعة والطاقة والصحة والتعليم، لمواكبة الطلب الهائل على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتمكين بيئة الأعمال الرقمية. ■

بمناسبة انطلاق أعمال الدورة العشرين
أمير المنطقة الشرقية يستقبل مجلس إدارة غرفة الشرقية

استقبل صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة يوم الإثنين 26 يناير 2026م، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، يرافقه أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بمناسبة تشكيل المجلس في دورته العشرين.

ونوّه سمو أمير المنطقة الشرقية بالدعم الذي يحظى به القطاع الخاص من القيادة الرشيدة "حفظها الله"، من خلال السياسات والمبادرات الاقتصادية التي أسهمت في تعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني ورفع تنافسيته، ومكّنت القطاع الخاص من الإسهام بفاعلية في التنمية، مؤكدًا أن غرفة الشرقية تضطلع بدور محوري في تنشيط الحركة الاقتصادية بالمنطقة، وتعزيز بيئة الاستثمار، والاستفادة من المقومات الاقتصادية المتنوعة التي تمتلكها المنطقة الشرقية في مجالات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد. وأكد سموه أن المرحلة المقبلة تتطلب تكامل الجهود بين غرفة الشرقية وقطاع الأعمال لدعم الاستثمارات النوعية، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية، ويسهم في خلق فرص عمل نوعية لأبناء وبنات المنطقة.

وأعرب رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عن شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة الشرقية على دعمه وتوجيهاته المستمرة، التي كان لها بالغ الأثر في تعزيز دور الغرفة واستمرارية نجاحها، مؤكدًا حرص مجلس الإدارة لأعمال الدورة العشرين على مواصلة العمل لخدمة قطاع الأعمال، وتوفير بيئة اقتصادية جاذبة ومحفزة للاستثمار في المنطقة، ودعم الأولويات الوطنية وفق رؤية السعودية 2030، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة. ■

... ونائب أمير المنطقة يلتقي المجلس ويثمن جهود الغرفة في خدمة قطاع الأعمال

استقبل صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة يوم الإثنين 26 يناير 2026م، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك بمناسبة تشكيل مجلس الإدارة.

وأكد سموه أهمية الدور الذي تقوم به غرفة الشرقية في دعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة الشرقية، وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام بفاعلية في مسارات النمو والاستثمار، بما ينسجم مع التوجهات التنموية.

وأشار الفراج إلى أن ما تحظى به الغرفة من دعم واهتمام يسهم في تعزيز دورها في خدمة الاقتصاد الوطني، وتنمية بيئة الأعمال، ودعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثمنًا متابعة سمو نائب أمير المنطقة الشرقية المستمرة لأنشطة الغرفة وبرامجها ومبادراتها، ومؤكدًا حرص مجلس الإدارة على مواصلة العمل والتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يخدم تطلعات القيادة الرشيدة ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في المنطقة الشرقية. ■

أمير المنطقة يُكرم غرفة الشرقية لاحتضانها أعمال جمعية أصدقاء المرضى

برعاية وتشريف صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، والرئيس الفخري لجمعية أصدقاء المرضى بالمنطقة الشرقية، استضافت غرفة الشرقية يوم الثلاثاء 3 فبراير 2026م، اللقاء السنوي لجمعية أصدقاء المرضى بالمنطقة الشرقية، واستعرضت الجمعية إنجازاتها التي تركزت على توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية، إضافة إلى دعم القطاع الصحي، وبلغ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية أكثر من 345 ألف مستفيد خلال عام 2025م، كما كرم سموه غرفة الشرقية نظير دورها كجهة حاضنة لأعمال الجمعية، وتسلم التكريم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، والأمين العام للغرفة، عبد الرحمن بن عبدالله الوابل.

وسط حضور نوعي
غرفة الشرقية تعقد اللقاء الرمضاني السنوي لرجال الأعمال

عقدت غرفة الشرقية يوم السبت 21 فبراير 2026م، اللقاء الرمضاني السنوي لرجال الأعمال ضمن برنامج اللقاءات الرمضانية، التي دأبت غرفة الشرقية على إقامتها في مطلع شهر رمضان المبارك. وشهد مقر الغرفة الرئيس حُضور نوعي من قطاع الأعمال ومُمثلي الدوائر الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي العاملين في المنطقة، ومُمثلي وسائل الإعلام في المنطقة الشرقية.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج أن الغرفة دأبت على إقامة هذا اللقاء وهو فرصة يلتقي فيها قطاع الأعمال والمسؤولين والمهتمين لتبادل التهاني والتبريكات بمناسبة الشهر الفضيل، واشار إلى أن مجتمع الأعمال في المنطقة الشرقية يحرص بشكل كبير على الحضور والالتقاء بالجميع وسط أجواء حميمية وأخوية. ولفت الفراج إلى أن اللقاء شهد حضورًا نوعيًا من رجال الأعمال، الذي تبادلوا الأحاديث الودية والحوارات حول التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة والمنطقة.

وكان اللقاء ذاته قد عُقد في فروع الغرفة (القطيف والجبيل والخفجي)، بالإضافة إلى لقاء سيدات الأعمال بمقر الغرفة الرئيس. ■

رمضان مبارك

اللقاء الرمضاني لغرفة الخفجي

اللقاء الرمضاني لغرفة القطيف

اللقاء الرمضاني لغرفة الجبيل

"أبو ثنين" يلتقي قطاع الأعمال والمستثمرين بغرفة الشرقية

التقى معالي نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل، الدكتور عبدالله بن ناصر أبو ثنين، برجال وسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية ضمن جهود الوزارة لتعزيز الشراكة والتواصل مع القطاع الخاص، وذلك في لقاء نظَّمته غرفة الشرقية الأربعاء 11 فبراير 2026م، بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة، فهد بن عبدالله الفراج، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، ورجال وسيدات الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال.

وقد جاء اللقاء لبحث أبرز مبادرات الوزارة في تحفيز القطاع الخاص، والتوطين، وتحويل التحديات إلى فرص ناجحة لرواد الأعمال والمستثمرين، حيث تم الاستماع إلى رؤى رجال الأعمال ومقترحاتهم بما يدعم بيئة العمل والاستثمار.

وأكد أبو ثنين، بأن هذه اللقاءات تأتي في إطار استراتيجية الوزارة لتعزيز التعاون مع قطاع الأعمال، بما يدعم تنمية سوق العمل ويحقق مستهدفات استراتيجية سوق العمل ولمناقشة تحديات سوق العمل، وفرص التعاون المستقبلية.

واستعرض اللقاء استراتيجية سوق العمل والتركيز على خلق بيئة عمل جاذبة ومستدامة، ومبادرات الوزارة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التوظيف والتطوير، والتوطين وبرنامج نطاقات المطوّر الذي يشجع المنشآت على رفع نسب التوطين في الوظائف.

فيما الفراج بجهود الوزارة التي كان لها أثر بالغ في تحسين بيئة العمل وتعزيز مكانتها إقليميًا وعالميًا، بتركيزها على تحسين العلاقات التعاقدية، وتوثيق ورقمنة العقود وحماية الأجور، وتمكين الشباب وتطوير مهاراتهم بما يواكب احتياجات السوق، إلى جانب العديد من المبادرات المحفّزة لقطاع الأعمال على التوسع في التوطين، والبرامج المعنية بتمكين المرأة. وأكد الفراج أن اللقاء يُعد منبرًا للحوار البناء بين الوزارة وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، حول القضايا ذات الصلة بالقطاع الخاص وبيئة العمل ومستجداتها، متأملاً بأن تُسهم مخُرجاته في تعزيز نهج الشراكة والتكامل، ودفع مسيرة التنمية المستدامة التي تنتهجها بلادنا بخطى واثقة.

غرفة الشرقية تجمع قادة صناعة الطاقة في مؤتمر "الطاقة والتواصل"

بمشاركة واسعة من قادة صناعة الطاقة، أطلقت غرفة الشرقية يوم الثلاثاء 10 فبراير 2026م، مؤتمر الطاقة والتواصل (Energy Connect)، وذلك بالتعاون مع مجلس صناعات الطاقة EIC.

وجاء انعقاد المؤتمر بوصفه منصة محورية جمعت بين قادة الصناعة ومقاولي الهندسة والمشتريات والبناء (EPC) والمطورين في قطاع الطاقة في المملكة والشركات الأجنبية المهتمة بدخول السوق الوطني، حيث سلّط المؤتمر الضوء على سلاسل التوريد والفرص الاستثمارية المتاحة في هذا المجال، واستعراض المشاريع الجديدة التي سيتم إطلاقها في المنطقة، ما أتاح أرضية مشتركة للتواصل مع المستثمرين والشركات الأجنبية التي لديها مقرات في المملكة.

وقد شهد المؤتمر حضورًا لافتًا لنخبة من الشركات الكبرى والخبراء الدوليين، إلى جانب عديد من ممثلي جهات حكومية وخاصة فاعلة، كوزارة الاستثمار، ووزارة الطاقة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والهيئة السعودية للمياه، والهيئة الملكية بالجبيل وينبع، ومدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)، وممثلي برنامج "استثمر في السعودية".

ومن جانبه، قال رئيس غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، إن اقتصادنا الوطني يشهد اليوم نقلةً نوعيةً وتطورًا متسارعًا في شتى المجالات، التي تتزامن مع مشروعات كُبرى قيد التنفيذ وأخرى في طور الانطلاق، لاسيما في قطاع الطاقة، الذي يتصدّر أولويات ومستهدفات رؤية 2030، الهادفة إلى ترسيخ مكانة المملكة بوصفها رائدةً عالميًا في مختلف أشكال الطاقة، من خلال تبنّي إطار الاقتصاد الدائري للكربون، انسجامًا مع التحولات العالمية المتسارعة نحو الاستدامة البيئية.

وأوضح أن المؤتمر جاء امتدادًا إلى سلسلة من اللقاءات والفعاليات التي نظّمتها الغرفة في إطار جهودها المستمرة لدعم رواد قطاع الطاقة بمختلف أنواعها، مؤكدًا أن المؤتمر ركّز على تعزيز دور المنشآت الاقتصادية الطاقوية، وتمكينها من مواكبة مستهدفات الرؤية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الطاقة، وترسيخ مكانة المملكة بوصفها قوة عالمية رائدة في مختلف أشكال الطاقة التقليدية والمتجددة.

وأشار الفراج إلى أهمية المؤتمر باعتباره نقطة التقاء محورية جمعت كبار منتجي الطاقة في المنطقة مع الشركات المتوسطة والصغيرة العاملة في قطاع الطاقة، وأسهمت في فتح آفاق تعاقدية واستثمارية جديدة، حيث أتاح للمقاولين والموردين المحليين فرصة الوصول المباشر إلى صناع القرار في كبرى الشركات العالمية، كما دعم مستهدفات توطين الصناعة من خلال تعزيز المحتوى المحلي، وتمكين الشركات الوطنية من التعرف على المعايير والمتطلبات اللازمة للمنافسة في الأسواق الدولية.

وأضاف أن المؤتمر وفّر كذلك معرفة شاملة ورؤية مستقبلية حول المشاريع المرتقبة في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، الأمر الذي – بلا شك- سوف يساعد الشركات على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وبناء نماذج أعمال أكثر استدامة، مؤكدًا أن المؤتمر مثّل بيئة مثالية لبناء الشراكات الاستراتيجية، وعقد التحالفات بين الشركات المحلية والدولية، بما يسهم في تقديم خدمات متكاملة لمشاريع الطاقة الكبرى في المنطقة الشرقية.

وثمّن الفراج التفاعل والمشاركة الواسعة من قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، مؤكدًا أن المؤتمر شكّل فرصة نوعية لتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز التواصل المباشر مع رواد صناعة الطاقة وصناع القرار، بما يدعم نمو القطاع ويسهم في تحقيق تطلعات المملكة في هذا المجال الحيوي.

وهو ما أكده المدير العام لقطاع استثمارات الطاقة في وزارة الاستثمار، المهندس ثامر بن سليمان الغفيص، خلال كلمته بأن المملكة لديها تطلعات كبيرة في هذا المجال الحيوي، مُشدداً على أهمية المؤتمر في ترسيخ مكانة المنطقة الشرقية كمركز عالمي للطاقة تماشيًا مع رؤية 2030.

رئيس غرفة الشرقية يلتقي السفير الإيطالي لدى المملكة

التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، يوم الإثنين 19 يناير 2026م، سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة، السيد كارلو بالدوتشي، بحضور النائب الأول للرئيس حمد بن محمد العمار الخالدي، وعضو مجلس الإدارة أغاريد بنت إحسان عبدالجواد، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل.

وشهد اللقاء تبادل وجهات النظر لتعميق العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإيطاليا، واستعراض مجالات التعاون بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين، ومنها تبادل الوفود التجارية بين البلدين.

وأكد الفراج على أهمية المنطقة الشرقية، وما تحققه من قيمة مُضافة للناتج المحلي الاقتصادي للمملكة، وقال إن قطاع أعمال يتطلع اليوم إلى إيجاد المزيد من الفرص الجديدة لنمو وازدهار الاقتصاد والأعمال بين البلدين. وأشار أن صادرات المملكة لإيطاليا متنوعة ما بين المنتجات المعدنية، واللدائن ومصنوعاتها، والمنتجات الكيماوية العضوية، والألومنيوم ومصنوعاته، والحديد والصلب، مُبينًا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 45.4 مليار ريال عام 2024م.

ومن جانبه، أشار السفير الإيطالي، كارلو بالدوتشي إلى أن هناك فرصًا واعدة للعمل سويًا بتطوير الاستثمار، وأن الخطوة التالية في تعزيز الشراكة تتمثل في استمرارية هذا التعاون، مبينًا أن إيطاليا والمملكة تعملان على تقوية التنسيق بين الشركات في كلا البلدين، لضمان تقدم المشاريع الكبرى وفق خرائط طريق واضحة وأولويات مشتركة. كما تجول السفير الإيطالي في المعرض التاريخي للغرفة، وفي ختام اللقاء سلم رئيس غرفة الشرقية، درعًا تذكاريًا للسفير الإيطالي.

... والتقى سفير جمهورية الفلبين والوفد التجاري المرافق

التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، فهد بن عبدالله الفراج، يوم الخميس 5 فبراير 2026م، سفير جمهورية الفلبين لدى المملكة، السيد ريموند بالاتباث، وبحثا أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين.

ونظّمت الغرفة بحضور أعضاء مجلس الإدارة، حمد بن محمد الرقيب، وعلي بن عبدالله السيهاتي، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، وبيانكا بيرل مديرة قسم التجارة والصناعة في الفلبين، لقاءً مع الوفد التجاري المرافق.

وقال رئيس الغرفة، فهد بن عبدالله الفراج إن العلاقات بين المملكة وجمهورية الفلبين تعود إلى عقودٍ ممتدة تميّزت مسيرتها بالمتانة والرسوخ، وتشهد نموًا متواصلاً وازدهارًا ملحوظًا في مختلف المجالات وعلى شتى الأصعدة بما يعكس فرصًا متزايدة للتعاون وإقامة الشراكات الاستثمارية بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

وأشار إلى ما تتمتع به جمهورية الفلبين من مكانة بوصفها أحد أسرع الاقتصادات نموًا في قارة آسيا، وثالث أكبر اقتصاد ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا، إلى جانب ما تحظى به المملكة من اقتصاد قوي يشهد نموًا مطّردًا، مدفوعًا برؤية طموحة تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل